وزارة التعليـم العالـي والبحث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم: القانون العام

المرجع:.....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

التعاون الأورو مغاربي للتصدي للهجرة غير الشرعية

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة:حقوق.

التخصص: القانون دولي عام

من إعداد الطالب:
بوخاري محمد

تحت إشراف الأستاذ:
باسم شهاب

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ ..... خالد زواتين .... رئيسا

الأستاذ ..... باسـم شهاب..... مشرفا مقررا

الأستاذ .... بومدين كعيبيش ..... مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

نوقشت يوم 2024/06/22

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم

UNIVERSITE Abdelhamid Ibn Badis MOSTAGANEM

كلية الحقوق و العلوم السياسية
مصلحة التربصات

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية
لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد: بوخاري محمد الصفة: طالب السنة الثانية ماستر

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 103297/01 والصادرة بتاريخ: 2021/02/08

المسجل بكلية: الحقوق والعلوم السياسية قسم: القانون العام

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

التعاون الأورو متوسطي في التصدي للهجرة غير الشرعية

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2024/07/03

إمضاء المعني

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفـــان

قبل كل شيء نشكر الله عزو جل الذي وفقنا لإتمام هذا البحث المتواضع

فالحمد لله العظيم المتعال الموفق لخير الأعمال حمدا كثيرا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على محمد خير الأنام وصحابته الذين أعزهم الله بالإسلام

نتقدم بالشكر والعرفان الجميل عملا بقوله صلى الله عليه وسلم

<< من لا يشكر الناس لا يشكر الله >>

فالشكر الجزيل للأستاذ المشرف" باسم شهاب " الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته واقتراحاته القيمة ، وكذا حرصه الشديد على إتمامي بحثي في وقته المحدد

كما نتقدم بالشكر الخالص إلى كل من ساندني من قريب أو بعيد ، زملائي الأفاضل من الدفعات السابقة الذين قدموا لنا النصائح والإرشادات القيمة التي تخدم موضوعنا ، والشكر الموصول لكل السادة الأساتذة أصحاب الضمائر الحية الذين رافقونا طيلة مشوارنا الدراسي في الكلية

الإهداء

إلى من أوصى الله عز وجل بهما في قوله :« و بالوالدين إحسانا...»

من ظللتني بدعواتها أينما ذهبت فكانت تحترق كالشمعة لتنير دربي

أمي الغالية (محجوبة) أطال الله في عمرها. و من هو رمز العطاء

و لنضال من كان سندا لي في الشدة و الضيق ، أبي العزيز (محمد) رعاه الله و أطال عمره.

إلى سندي في الحياة زوجتي الكريمة وأبنائي " تقوى ابتهال " و " ياسر " حفظهم الله جميعا.

إلى كل مغترب في وطنه .

إلى روح كل مهاجر فقد في البحر الأبيض المتوسط وهو في طريقه لتحقيق أحلامه في أوروبا .

إلى كل شاب عربي ، مغاربي ، افريقي يكابد الظروف المعيشية الصعبة في بلده.

إلى كل يائس يفكر في الهجرة إلى أوروبا.

إلى كل من وسعه قلبي و لم تسعه هذه الورقة و كل من أحبهم دون استثناء ولو بابتسامة، و من يعرفني من قريب أو من بعيد .

إلى كل من فتح و تصفح ورقات هذا العمل المتواضع .

"إليهم كلهم أهدي ثمرة بحثي"

بوخاري محمد

قائمة المختصرات الواردة في الدراسة :

(ب. أ . م)	= البحر الأبيض المتوسط
(م .غ .ش)	= المهاجرين غير الشرعيين
(م . د .هـ)	= المنظمة الدولية للهجرة
(د.ص)	= دون صفحة
(د.ط)	= دون طبعة
(د.د.ن)	= دون دار النشر
(د.س.ن)	= دون سنة النشر

المقدمة

منذ القديم عرف الإنسان الهجرة من خلال بحثه وسعيه للتكيف مع الطبيعة التي يهاجر اليها ، إلا أن الهجرة كانت في شكل جماعات وحتمية لا سبيل آخر للانسان غيرها دون قيد أو شرط أو إذن بالانتقال إلى مكان معين سوى أن يكون ملائما للعيش ، يتوفر على عناصر الزراعة والصناعة .

بظهور مفهوم الدولة ورسم المعالم الحدودية وسن القوانين والتشريعات وتقنينها، وبروز سيادة الدولة على إقليمها سواء بريا أو جويا أو بحريا ، سادت مفاهيم أخرى للهجرة في نوعين مختلفين : إذا تمت حسب قوانين الدخول إلى إقليم الدولة تكون هجرة شرعية، وإذا كانت مخالفة لذلك سميت هجرة غير شرعية ، هذه الأخيرة أضحت آفة من آفات العصر تسمي المجتمع الدولي ، لاسيما المجتمع الأوروبي الذي يعرف توافد جيوش بشرية كبييرة من المهاجرين غير الشرعيين ، ما يعكس الأوضاع السائدة في بلدانهم سواء في الدول الإفريقية كدول مصدر أو الدول المغاربية كدول مصدر أو دول عبور .

تتعدد وسائل وطرق الهجرة غير الشرعية لشباب المغرب العربي والحلم واحد ، وهو الوصول إلى الضفة المقابلة من البحر الابيض المتوسط ، عن طرق قوارب أقل ما يقال عنها أنها تفتقد لأدنى شروط الأمان غير مبالين بمصيرهم إما الغرق أو الوقوع بأيدي حرس الحدود ، ومن يصل منهم سرعان ما يصطدم بالواقع الأوروبي وضغوط الحياة فتكون عاقبته سيئة

الهجرة غير الشرعية لا تمس فئة الرجال فقط ، بل من النساء أيضا ، لا تقتصر على عنصر الشباب فقط بل حتى الأطفال ، ومنه فإنها ظاهرة مقلقة على المستووين الداخلي والخارجي تتوجب معالجة سريعة ، فالدول جنوب المتوسط (الدول المغاربية) أصبحت تجد نفسها أكثر فأكثر معنية بالظاهرة ، إذن فهي ليست بمعزل عن الطرف الأوروبي مقصد الهجرة غير الشرعية ، وهذا يستدعي العمل التعاوني بين الطرفين الأوروبي – المغاربي للحد من الهجرة غير الشرعية

أهمية الموضوع

تكمن أهمية الموضوع في كونه ينطوي على أهمية علمية تتمثل في أن موضوع الهجرة غير الشرعية من أهم المواضيع التي تلقى اهتماما كبيرا من قبل الباحثين ، ليس فقط المتخصصين في العلاقات الدولية والقانون الدولي ، بل تعداه إلى علم الاجتماع ، الاقتصاد ، خاصة في ظل استفحال الظاهرة في الآونة الأخيرة.

أما بالنسبة للأهمية العملية فتتمثل في معرفة الإطار العام للهجرة غير الشرعية ، دوافعها طرق ها ومنافذها ، وكذا معرفة آليات التعاون الأورومغاربي للتصدي لها ، وبالتالي فالبحث ينصب على وقائع اجتماعية ، سياسية ، قانونية ، يمكن استغلالها للحد على الأقل من وتيرة تزايد الهجرة السرية ، فهذه الاخيرة لا تطرح مشاكل الدول في مجال مراقبتها فحسب ، بل هي تعبير عن معاناة دول أخرى من أوضاع تعتبر هي الدافع الأساسي للهجرة غير الشرعية ، وبالتالي ضرورة التركيز على التعاون الأورومغاربي والتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية للحد من انتشارها .

أسباب اختيار الموضوع

1- أسباب موضوعية :

تتمثل مبررات اختيارنا للموضوع في كونه من المواضيع الخصبة التي لم تنل حضها من الدراسة والبحث إلا حديثا ، وهذا راجع إلى أن الظاهرة لم تدخل إلى الساحة الدولية إلا في الآونة الأخيرة ، هذا ما يعطيه أهمية و قيمة علمية من حيث الإحاطة به للتعرف على مفهوم الهجرة غير الشرعية ، منافذها ، مناطقها ،انعكاساتها ، وتحليل آليات التعاون الأورومغاربي للقضاء عليها وتقييم مدى نجاعتها.

2- أسباب ذاتية

إن الهجرة غير الشرعية ناهيك أنها تمثل ظاهرة عالمية تمس مختلف دول العالم ، فهي تمس بيئتي التي أعيش فيها ، هذا الفضاء الأوسع الذي يشمل حوض البحر الأبيض المتوسط ، المغرب العربي ، الجزائر ، ولاية مستغانم من سواحلها الشرقية ، هذه الأخيرة التي تعرف نشاطا كبيرا للهجرة غير الشرعية باتجاه المدن الاسبانية " ألميريا " و " أليكانت "

بالنظر إلى القرب الجغرافي (170كلم بمسافة 6 ساعات) ، هاجر من أبناء جلدتي ، من أقربائي ، من زملائي ، من أصدقائي ، هناك منهم من غرق في عرض البحر المتوسط ولم تصلنا حتى جثته ، وهناك من وصل ويعيش أوضاعا صعبة في أوروبا ، وهناك من يزورنا في العطل ويدعي الرفاهية ، هذا ما دفعني للبحث أكثر عن خلفيات و دوافع الهجرة غير الشرعية ، وما هي أهم سياسات التعاون الأورو مغاربي للحد منها .

صعـوبات االدراسة:

ككل دراسة علمية ، هذه الدراسة لم تخلو من الـصعـوبـات التي أرهقـتني نوعا ما، ولعل أهمـها ما يلـــي:

- ✓ الضيق الشديد في الوقت لأن هذا الموضوع بالذات يحتاج إلى مدة زمنية أطول.
- ✓ البحث يحتاج إلى تحديث دائم في ما يخص الاتفاقيات وآليات التعاون الأخرى .
- ✓ الشح الكبير في المادة العلمية الخاصة بهذه الدراسة بسبب كون الموضوع حديث النشأة ولم يدخل إلى الساحة القانونية الدولية إلا في الآونة الأخيرة .

إشـكـالية الـدراســة :

في ظل التزايد المستمر للهجرة غير الشرعية من المنطقة المغاربية باتجاه أوروبا ، وتحديدا دول شمال المتوسط ، وبعد فشل السياسات الفردية للإتحاد الأوروبي في القضاء عليها وحتمية التعاون مع الطرف المغاربي نقوم بطرح الإشكال التالي :

" ما هي أبرز استراتجيات التعاون الأورو مغاربي للحد من الهجرة غير الشرعية "

المنهج المتبع لإنجاز الدراسة :

اعتمدنا في درساتنا للموضوع على:

- **المنهج الوصفي** وذلك من أجل وصف ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتحديد طرقها ومناطقها

- **المنهج التحليلي** في تحليل أسباب الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على المهاجر والدول وكذا تسليط الضوء على آليات التعاون الأورومغاربي للحد من الهجرة غير الشرعية .

- **المنهج التاريخي** في تتبع مراحل هجرة الشباب المغاربي نحو أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا .

الخطة المعتمدة في الدراسة

باعتماد المناهج السابقة وبغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة قمت بتقسيم هذا البحث إلى فصلين رئيسيين ، خصصنا الفصل الأول للهجرة غير الشرعية في الدول المغاربية، قسته إلى ثلاث مباحث ، تحدثت في المبحث الأول عن ماهية الهجرة غير الشرعية ، وفي المبحث الثاني عن واقع الهجرة في في الدول الأوروبية والمغرب العربي ، وفي المبحث الثالث عن دوافع الهجرة غير الشرعية وآثارها ، أما الفص الثاني فتطرقنا فيه إلى آليات التعاون الأورومغاربي للتصدي للهجرة غير الشرعية ، هو الآخر قسمناه إلى ثلاث مباحث ، نتحدث في المبحث الأول عن استراتيجيات التعاون القانونية للتصدي للهجرة غير الشرعية ، في المبحث الثاني عن استراتيجيات التعاون الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ، أما المبحث الثالث حول دعم التنمية في الدول المغاربية كآلية للحد من الهجرة غير الشرعية ، ثم ختمنا دراستنا بمجموعة من النتائج التي توصلنا إلها بعد البحث .

الفصل الأول

الهجرة غير الشرعية في الدول الأورومغاربية

تمـــهـيد :

عرفت الهجرة غير الشرعية في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا على المستويين الأكـاديمي القانـوني و السيـاسي المـيداني ، فقد كانت محور العديد من الدراسات العلمية بخصوص دوافعها وانعكاساتها ، إضافة إلى تعاون مشترك بين الدول والمنظمات الدولية ، وتم تخصيص ميزانيات كبرى لمواجهتها خاصة في المناطق من العالم التي تتضاعف درجة تأثيرها على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية .

تعد دول المغرب العربي أكثر الدول المعنية بالهجرة غير الشرعية ن إذ يلاحظ أنها شكلت مخاطر كبيرة لمنطقة ، خصوصا أنها تمثل أحيانا نقطة عبور للمهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا ، وهذا كله أثر على العلاقات الأورو مغاربية ، مما دعا إلى ضرورة إقامة تعاون يحمي الطرفين ويحد من تفاقم الظاهرة في المستقبل ، من هذا المنطلق تعتبر عملية تعريف الهجرة عير الشرعية و مختلف المفاهيم المرتبطة بها جزءا مهما جدا لفهمها وبالتالي القدرة على التصدي لها في ظل التعاون الدولي عامة والتعاون الأورو مغاربي خاصة .

قسمنا فصلنا هذا إلى مبحثين ، بحيث خصصنا المبحث الأول لماهية الهجرة غير الشرعية نتحدث فيه على مفهوم الهجرة غير الشرعية لغة واصطلاحا ، وكذلك على المفاهيم الأخرى ذات الصلة بالهجرة غير الشرعية ، وتطرقنا في المبحث الثاني إلى منافذ الهجرة غير الشرعية ودوافعها ، أي الطرق التي يستخدمها المهاجرون غير الشرعيون للتسلل نحو أوروبا ، إضافة إلى الأسباب التي تقف وراء تفاقم الهجرة غير الشرعية من دول المغرب العربي نحو أوروبا .

المبحـــث الأول : ماهـية الهـجرة غـير الشـرعيـة

من خلال تحليلنا للهجرة غير الشرعية ، نوجز فيما يلي مفهوم الهجرة غير الشرعية وكذا بعض المفاهيم الأخرى ذات الصلة بها

المطـلب الأول :مفهوم الهجرة غـير الشرعية

تشكل الهجرة غير الشرعية أحد أهم المسائل الرئيسية التي تواجه وتثير قلق العديد من الدول ، ونظرا للأمية البالغة لهذه الظاهرة نحاول إلقاء الضوء على مفهوم اجرة غير الشرعية .

الفرع الأول : الهـجـرة غيـر الشرعية لـغـة

نظرا لكون الهجرة غير الشرعية جزءا من الهجرة بصفة عامة فإنه من الواجب البدء بتعريفها كمصطلح عام وخطة أولى ثم التدرج لتعريف النوع غير الشرعي منها. [1]

الهجرة لغة في لسان العرب هي الخروج من إلى أرض ، وأصل المهاجر عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن ، إلا أن المعنى يتسع لأن يكون أرض المغادرة أو الوصول المعنوية أو الطبيعية ، فيقال " **هجرت الشيء هجرا إذا تركته أو أغفلته** ". [2]

ويقول الله عز وجل "**ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرة وسعة ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله وكان الله غفورا رحيما** " [3]

وقد وردت لفظ الهجرة في السنة النبوية لقول الرسول صلى الله عليه وسلم " **إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته لله ورسوله ، فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها ، فهجرته إلى ما هاجر اليه** " رواه البخاري ومسلم[4]

---

1 نور الهدى بسايح ، سلطانة بوزيان . واقع الهجرة غير الشرعية من منظور الأمن الإنساني ، مذكرة ماستر في شعبة العلوم السياسية ، تخصص دراسات مغاربية ، جامعة د موالي الطاهر ، سعيدة ، 2015-2016 ص11.

2 مجموعة من الباحثين (محمد غربي ، سفيان فوكة ، مشري موسى) الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط – المخاطر وإستراتيجية المواجهة- ط1 ، ابن النديم للنشر والتوزيع ، الجزائر 2014ص 20.

3 سورة النساء الآية 100 .

4 الإمام ابي زكريا يحي النووي – الأربعين النووية – الحديث الأول ، دار السلام للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2007 ، ص 02.

أما في القواميس الأجنبية فقد ورد لفظ الهجرة غير الشرعية كما يلي :

في اللغة الفرنسية migration، وفي اللغة الإيطالية migrazione، وفي اللغة الإسبانية migracion، وكل هذه التسميات أصلها يعود للكلمة اللاتينية migrare أو migratio و معناها الانتقال من بلد أو مكان أو محل لآخر [1]

أما الهجرة غير الشرعية فهي مصطلح يتألف من لفظين ، وهما لفظ الهجرة (وقد تم تعريفه بإسهاب أعلاه) و لفظة *غير الشرعية* التي تدل على مخالفة القوانين والتنظيمات المعمول بها في مجال تنظيم دخول الرعايا الأجانب إلى إقليم دولة ما بسطت سيادتها على عليه ، وبناءا على ذلك فإن الهجرة غير الشرعية تعني " **كل حركة سواء للفرد أو الجماعات العابرة للحدود خارج إطار القانون ، والتي ظهرت قديما لتعرف تسارع كبير منذ إقرار سياسات غلق الحدود في دول الإتحاد الأوروبي.**"

مصطلح الهجرة غير الشرعية له عدة مرادفات أهمها : الهجرة غير القانونية ، الهجرة السرية ، الحـرقـة[2] ، وكلها تصب في قالب واحد هو ترك مكان والانتقال إلى مكان آخر دون وجه حق .[3]

الفـرع الثـانـي :الهـجـرة غير الـشرعية اصـطلاحا

الهجرة غير الشرعية ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية على شكل تنقل السكان من مكان إلى آخر ، وذلك بتغيير المكان الاعتيادي ، وبالتالي هي جزء من حركة السكان العامة .

تستخدم كلمة الهجرة لحركة انتقال فرد أو جماعة ، أو مجموعة من السكان من مكان سكن أو إقامة إلى مكان آخر للإقامة فيه ، فتسمى عملية الانتقال داخل البلد الواحد هجرة

[1] فضيل دليو ، علي غربي ، الهاشمي مقراني – الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية ، الجزائر مؤسسة الفنون الطبيعية 2003- ص43.

[2] الحرقة لفظ عامي ، والحراقة تطلق على طائفة ظهرت للوجود في نهاية ثمانينات القرن العشرين عندما اشتدت الأزمة الاقتصادية في الجزائر ، وفرضت السلطات الأوروبية إجراءات مشددة على الراغبين في الهجرة ، ما جعلهم يبتكرون طريقة سميت بالحرقة ومنها الحراق والحراقة ، حيث ظهر في الفترة الأخيرة مسلك بحري جديد على قارب يضم فوجا من 10إلى 12شخص – والحرقة مصطلح بتضخيم القاف يعني إحراق الوثائق وكل ما يربطه ببلده الأصلي وحرق كل القوانين والحدود لبلوغ نقطة الوصول كأوروبا

[3] حافظ ذياب – انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الوطن العربي ، عدد خاص بالمؤتمر الدولي المحكم حول " إشكالية الهجرة واللجوء في الوطن العربي " سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات الدولية ، تصدر فصليا عن مركز جيل البحث العلمي ، العدد 28 ، لبنان في 2020/06/20 -ص74.

داخلية ، كالانتقال من الريف إلى المدينة ، ويسمى الانتقال من بلد إلى آخر أو من قارة إلى أخرى هجرة خارجية مثل الانتقال من منطقة المغرب العربي باتجاه أوروبا . [1]

أما الهجرة غير الشرعية فهي ظاهرة عالمية تبرز في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، تعتبر الأولى مناطق وصول والثانية مناطق انطلاق ، وتشمل على أصناف متعددة من المهاجرين ، فمنهم الذين يدخلون بطريقة قانونية ولكنهم يمكثون بعد انقضاء المدة القانونية ، ومنهم الذين يدخلون بطريقة غير قانونية ولا يسوون وضعياتهم . وبحسب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين فالهجرة غير الشرعية هي انتقال الأشخاص من بلد في إحدى القارات إلى بلد آخر في قارة أخرى دون جواز سفر أو تأشيرة دخول ، ويتم ذلك سرا .[2]

الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية كونها تهدد أمن واستقرار كل الدول ، خاصة الدول الأورومغاربية التي تشهد تزايدا رهيبا في هذا النوع من الهجرة ، فاكتست أهمية بالغة في وسائل الإعلام وذلك بسبب خطورتها وتأثيرها السلبي على الفرد والمجتمع .

تعرف الهجرة غير الشرعية على أنها عملية انتقال الفرد والجماعات من مكان لآخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة المتعارف عليه دوليا ، فالهجرة غير الشرعية عبارة عن تسلل الأفراد والجماعات عبر الحدود سواء البرية أو البحرية باستعمال طرق تقليدية ، أما عن طريق الجو يستخدمون جوازات سفر ووثائق مزورة تمكنهم من الإقامة في البلد المقصود بطريقة غير شرعية .[3]

الفـرع الـثالث : التعريف القانـوني للـهجرة غير الشـرعية

يعتبر الكثير من فقهاء القانون الدولي الهجرة بأنها مغادرة الفرد لإقليم دولته نهائيا إلى إقليم دولة أخرى ، ومنه نجد أن فقه القانون الدولي يرى أنه إذا ترك المهاجر إقليمه ودخل

---

[1] فايزة بركان - آليات التصدي للهجرة غير الشرعية – رسالة ماجيستر في الحقوق ، تخصص علم الإجرام والعقاب ، كلية الحقوق ، جامعة الحاج لخضر – باتنة- 2011-2012 ، ص 07 .

[2] التعاون الدولي لمكافحة الهجرة غير الشرعية .، مجلة العلوم الشرعية والقانونية ، كلية القانون ، جامعة المرقب ، دار الكتب الوطنية – بنغازي –ليبيا ص 13-14 .

[3] جمال دوبي بونوة، إشكالية الهجرة غير الشرعية دراسة تحليلية نقدية في المفاهيم"الأسباب و الحلول"مجلة معارف " ، 05-14جوان 2013 ص12.

إقليم دولة أخرى خارج الأطر القانونية ومن ثم العودة إليه بعد مدة ، سواء كانت المدة طويلة أو قصيرة ، فلا بد من وجهة نظر هذا الفقه أن الهجرة غير شرعية.[1]

صنفت الأمم المتحدة الهجرة استنادا للمهاجرين الذين يتنقلون من مكان لآخر إلى عدة أصناف ، حيث نجد من بينهم المهاجرين الدائمين وهم غير الشرعيين الذين ينوون الإقامة لفترة تزيد عن سنة ، كما نجد أيضا المهاجرين المؤيدين الذين يريدون أن يمارسوا عملا بعد الوصول لسنة أو أقل ، ويصنف من يرافقهم من أهلهم في الصنف الثالث مع المقيمين الذين يرجعون بعد سنة . وفي مجال المهاجرين المغادرين بمدة فقد تم تصنيفهم على النحو التالي

- المسافرون من أولئك المهاجرين لغرض دراسي أو علاجي
- الزوار الذين أنهو زيارتهم
- المقيمون من رعايا البلد أو الغرباء الذين ينوون الإقامة في خارج البلد لسنة أو أقل
- النازحون المقيمون الذين ينوون الإقامة خارج البلد لسنة واحدة. [2]

والهجرة غير الشرعية في القانون الدولي هي انتقال الفرد و أو الأفراد من دولة لأخرى بهدف الإقامة الدائمة فيها ، وينشأ عن الهجرة غير الشرعية مركزا قانونيا للمهاجر في العلاقة بين الدولة المهاجر منها والدولة المهاجر إليها .[3]

عرفت منظمة العمل الدولية (O.T. P) الهجرة السرية أو الهجرة غير الشرعية والتي يكون بموجبها المهاجرون مخالفون للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية و القوانين الوطنية .

ويقصد بهذا الأساس بالمهاجرين غير القانونيين :

✓ الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دول الاستقبال ، ولا يسوون وضعهم القانوني .

[1] محمد رضا التميمي – الهجرة غير الشرعية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية ، دفاتر السياسة والقانون ، جانفي 2017 ص20 .

[2] Fagruesphilipe" Afrique du nord et moyen – orient des migrations en quête d,une politique :° 4/2006-https://www.cairn.info/la-question-migratoire-au-xxie-siecle--9782724611816-

[3] عبد اللطيف محمد عمر ، الهجرة غير الشرعية ، الهيئة المصرية للنشر والتوزيع ، د ط ، 2016م ، ص09.

- ✓ الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية ويمكثون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية .
- ✓ الأشخاص الذين يعملون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها قانونا ، والذين رخص لهم العمل بموجب عقد ويخالفون هذا العقد سواء تخطى المدة المحددة له أو قام بعمل غير مرخص له بموجب العقد .[1]

ويعرف المكتب الدولي للعمل المهاجر غير الشرعي أنه كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة ، و بذلك يعتبر مهاجرا غير شرعي أو سري أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية .[2]

أما المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان فقد عرفت الهجرة غير الشرعية بأنها ظاهرة متنوعة تشمل على أفراد من جنسيات مختلفة ، يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير مشروعة ، عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور والمطارات ، كما يتم بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من المهربين والتجار ، وهناك الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة لكنهم يبقون ويغيرون غرض الزيارة فيبقون دون الحصول على موافقة السلطات ، وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي اللذين لا يحصلون على موافقة طلباتهم ، لكنهم يبقون في البلاد .[3]

المـطلب الثـاني : الهجرة غير الشرعية والمـفاهيم الأخرى ذات الصـلة

بناءا على تحديد مفهوم الهجرة غير الشرعية يمكن تمييزها عن بعض المصطلحات الأخرى ذات الصلة وذلك تجنبا للخلط المفاهيميمثل : اللجوء ، الهجرة الشرعية ، النزوح

---

[1] عبد المالك صايش– مكافحة تهريب المهاجرين السريين – أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تيزي وزو 2014-2015 ص 58 .

[2] Bureau international sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leurs familles du 18 decembre1990 ، résolution de l ,assemblée générale n°45-158 .

[3] مسعود خالة – واقع الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط –تداعياتها وآليات مكافحتها ، المجلة الجزائرية للسياسات العامة ، العدد05 جوان 2014 ص 127 .

الفرع الأول : الهجرة غير الشرعية والهجرة الشرعية

تعرف الهجرة على أنها ترك الإنسان للمكان الذي يعيش فيه للانتقال إلى بلد أجنبي بحثا عن ظروف معيشية أحسن ، هذا المعنى ينطبق على الهجرة غير الشرعية والهجرة القانونية لأنه تعريف يذكر خاصية الانتقال وأسبابه وهما من أوجه التشابه بين النوعين .

أما ما يميزهما عن بعضيهما البعض هو الجانب التنظيمي وكذا الجنب القانوني وذلك أثناء عبور الحدود وأثناء الاستقرار ، إذ أن المهاجر بطريقة قانونية بحسب اتفاقية حماية حقوق العمال المهاجرين الأجانب وأفراد عائلاتهم في المادة 02 القسم 01 " " كل شخص يعمل لحسابه وحساب غيره في دولة غير دولته ولمدة معتبرة ، ويكون مرتبطا بعقد عمل ، ويكون دخوله للبلاد وإقامته فيها بصورة مشروعة . [1]

على عكس من ذلك فإن المهاجر السري لا يكون حاملا للوثائق القانونية التي تسمح له بدخول الإقليم الأجنبي والإقامة فيه ، كنتيجة لذلك فلا يكون مرتبطا بعقد عمل رسمي في الدولة المستقبلة ، وهو التصنيف الذي اعتمده المكتب الدولي للعمل المرتكز على معايير ثلاثة لتحديد من هو المهاجر غير القانوني وهي الدخول المخالف للقانون أو ما يعرف بالحرقة ، الإقامة غير القانونية ، العمل المخالف للقانون .

ولكن في كل الأحوال فالهجرة غير الشرعية جزء من الهجرة العامة والتي تتفرع إلى عدة أنواع بحسب اختلاف المعايير المعتمدة ، فبحسب المكان المقصود تنقسم إلى هجرة داخلية وهجرة دولية ، وبحسب العدد تنقسم إلى هجرة جماعية وهجرة فردية ، وبحسب الدافع إلى هجرة إرادية وهجرة جبرية ومن حيث الوقت إلى هجرة وقتية وهجرة دائمة ، و من حيث التطابق مع القانون إلى هجرة قانونية وهجرة غير قانونية . وبالاستناد إلى هذه المعايير فالهجرة غير القانونية هي هجرة دولية فردية أو جماعية إرادية دائمة تستهدف الإقامة والاستقرار في البلد المضيف .[2]

---

[1] Convention international sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants et membres de leurs familles ibid.

[2] عبد الله عبد الغني غانم – هجرة الأيادي العاملة –دراسة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، (د س. ن)، ص 02-03.

الـفرع الثاني : الهـجـرة غـير الـشرعية واللـجـوء

أكدت معظم الدول والمنظمات الإقليمية أن اتفاقية 1951م وبرتوكول 1967 ، كونهما يشكلان النظام الخاص لحماية شؤون اللاجئين ، ورغم مرور أكثر من قرن منذ إقرار اتفاقية 1951م المتعلقة بشؤون اللاجئين ، إلا أن وضعهم ما يزال يواجه تحديات عديدة تتمثل في التوفيق بين التزامات الدول بموجب الاتفاقية والممتلكات الناشئة عن الطابع المختلط بين الهجرة وإساءة استخدام نظام اللجوء ونمو معدلات تهريب الأشخاص والتجار بهم وارتباط ذلك بالجريمة .[1]

واللاجئ إذن هو كل شخص يترك البلد الذي يحمل جنسيته أو يقيم فيه إذا كان عديم الجنسية ويتوجه نحو بلد آخر بدافع الخوف من الاضطهاد بسبب دينه أو توجهاته السياسية أو عرقه أو فئته الاجتماعية أو جنسيته ، وهنا يتجلى الفرق بين اللجوء والهجرة غير الشرعية أي من خلال الدافع نحو ترك مكان العيش الاعتيادي بسبب الخوف من الحالات المذكورة [2]

وإذا كان الفرق الجوهري بين اللجوء و الهجرة غير الشرعية يكمن في الوضع القانوني بحيث أن اللاجئ يكون في وضعية قانونية على عكس المهاجر السري ، فإن الإشكال لا يتوقف هنا ، ذلك أن الهجرة إذا تمت بصورة جماعية نتيجة الفقر والظروف التي تعيشها مجموعة كبيرة من الناس في منطقة ما ، فحينها لا يمكن الحديث عن هجرة غير شرعية ، وربما ما يجعلنا نسلم بهذا الطرح والترابط الموجود بين الهجرة غير الشرعية واللجوء هو الارتفاع الكبير الذي تعرفه الأولى بمعدل أكثر من 1200مهاجر أسبوعيا إلى الساحل الأوروبي والانخفاض المتزايد الذي تعرفه الثانية ، حيث وصلت 22%.[3]

إن الفصل بين الهجرة غير الشرعية واللجوء هو عبارة عن خط رفيع نتيجة التداخل القائم بينهما ، وذلك باعتبار أن كل منهما يشكل نوع من أنواع دخول إقامة الأجنبي ،

---

[1] فايزة ختو– البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1999-2010 - رسالة ماجيستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الجزائر 2010 - 2011، ص40 .

[2] اتفاقية جنيف لشؤون اللاجئين سنة 1951م .

[3] عبد الحميد والي –حماية اللاجئين في العالم العربي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 148 ، أفريل 2002 ، ص 22.

وبالتالي هذا لا يمنع من وجود خطوط فاصلة بين اللجوء والهجرة غير الشرعية ، حيث أن المركز القانوني للهجرة غير الشرعية يختلف عن المركز القانوني لطالبي اللجوء كما سبق ذكره ، إضافة إلى الأسباب والدوافع التي أدت بهما إلى مغادرة البلد الأصلي ، كما أن المعاملة المخصصة لكل واحد منهما تختلف باختلاف هذه الأسباب ، فاللجوء نجد أسبابه تتمحور حول الحروب نتيجة الخوف على الحياة أو الحرية ، في حين أن الهجرة غير الشرعية نجد أسبابها في الغالب ظروف اجتماعية أو اقتصادية كما سيلي التفصيل فيها فيما بعد .

حتى وإن كان طريقة الوصول لكليهما غير آمنة نجمت عنها صور إجرامية عديدة مثل الاتجار بالبشر أو تهريب المهاجرين ، هذا ما أدى بالكثير من دول المقصد (دول الوصول) تتخذ بدورها تدابير احترازية مشددة مثل تشديد الحراسة على الحدود ، الأمر الذي أثر بصورة فعلية على وضعية اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين على حد سواء ما جعل المجتمع الدولي يبذل كل الجهود لتوفير الحماية الدولية في إطار الآليات الاتفاقية والآليات الهيكلية. [1]

الـفـرع الثـالـث : الهـجـرة غـير الشـرعـية والـنـزوح

إذا كان النزوح مثله مثل الهجرة غير الشرعية جزء من حركة المجتمع الإنساني ن إلا أنهما يختلفان في فير كثير من الخصائص ، لعل أبرزها كون الهجرة السرية عابرة للحدود أما النزوح فهو يتم داخل حدود الدولة وهذا ما يجعله لا يحتاج إلى وثائق معينة للانتقال ، ومع ذلك لا يكون مخالفا للقانون .[2]

وحتى نبتعد عن التشابه والتقارب بين الهجرة غير الشرعية والنزوح نفرق بينهما بين الصفة الجوهرية المميزة بين النازح والمهاجر غير القانوني ، والتي تتجلى في كون النوع

[1] ربيحة موساوي ،شانز خلادي– الحدود الفاصلة بين الحق في اللجوء والهجرة غير الشرعية – مذكرة ماستر في الحقوق ، تخصص قانون دولي إنساني ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية ، 2017-2018 ص 90 .
[2] مجلة اللجنة الدولية للصليب الأحمر – وعند نازحين يقع النزاع – ط3 ،أفريل ، (د ص).

الأول ينتقل داخل الدولة الواحدة فهي هجرة داخلية ، والنوع الثاني يخرج من بلده ليعبر الحدود ، وبالتالي فهو هجرة دولية .[1]

واذا كانت الهجرة غير الشرعية هي انتقال الفرد أو الجماعة إلى بلد أجنبي بمحض الإرادة بحثا عن حياة أفضل فإن النزوح déplacement هو إجبار شخص وإكراهه على الفرار وترك منزله ومكان عيشه المعتاد والأصلي ، أو أنه اضطر إلى ذلك لتفادي آثار النزاع المسلح أو حالات العنف أو انتهاكات حقوق الإنسان ، ولكنه لم يعبر حدود دولية معترف بها ، أي انتقال فرد ما إلى مكان آخر داخل حدود الدولة بحثا عن الأمن والسلامة والحماية ، ربما بسبب بعد الحدود أو بسبب ما يكتنف رحلة المغادرة من أخطار ناجمة عن النزاع العسكري كالألغام وغلق طرق المغادرة وغيرها من المعوقات.[2]

إضافة إلى الهجرة القانونية ، اللجوء ، النزوح ، هناك بعض المصطلحات الأخرى ذات الصلة بالهجرة غير الشرعية أو أنها على الأقل تعتبر قريبة منها تشمل كلها ترك الشخص لموطنه الأصلي والاستقرار في مكان آخر ، من بينها التـهجير و الهـجرة الجبـرية ، فالتهجير هو عمل منظم وحركة للسكان بنوع منظم وهادف يسيرها ويحدد أهدافها الجهة التي قامت بتهجير السكن ، وهو إجراء ومخطط تلجأ إليه السلطات الاستعمارية أو سلطات الدولة ضد مجموعات سكانية بهدف بناء مستوطنات أو مشاريع معينة، تكون مصحوبة بالاضطهاد .

أما الـهجـرة الـجـبـرية فهي هجرة غير منظمة ولا تستهدف شيئا معينا غير النجاة من الخطر، ولا يكون بسببها بالضرورة هي الحرب، فقد تكون نتيجة ظهور عدوى أو تفشي نوع فتاك من الأمراض، أو ربما للفرار من عقيدة ما. [3]

الـمــطلـب الـثـالـث : النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية

---

[1] عبد الله عبد الغني غانم – المرجع السابق – ص 02.

[2] خديجة بتفة – السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية – رسالة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص علاقات دولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013-2014، ص 32 .

[3] عبد الله عبد الغني غانم – المرجع السابق – ص 02 .

لقد تعددت الأطر النظرية التي عالجت وفسرت الهجرة غير الشرعية بمختلف أبعادها ومم بين هذه النظريات نـجـد:

الـفــرع الأول : النــظريات الســيكولـوجـيـة والنـفـسيـة

1- نظريات الحاجات الإنسانية : الإنسان هو كائن يشعر دائما بالحاجة لأشياء مشبعة ، هذا ما يؤثر على سلوكه و يجعله يبحث على إشباع حاجياته بشتى الطرق من خلال تحقيق ذلك فالحاجة غير المشبعة تدفع الإنسان للتحرك والعكس صحيح حتى يصل إلى تحقيق الذات يقول بن خلدون في ذلك " **المغلوب مولع أبدا بالغالب في شعاره ، وزيه وسائر أحواله و عوائده"**

2- النظرية الانسانية في تكوين السلوك المنحرف : في بعض الأحيان الفرد لا تهمه حقيقة الأشياء بقدر ما تهمه كيفية رؤيته لها ، فمثلا عند بعض الشباب المغاربي " الفيزا " إجراء تعسفي تقوم به السلطات الأوروبية لمنع وصولهم إلى الأراضي الأوروبية ، ولهذا يلجأ العديد منهم إلى الهجرة غير الشرعية للانتقال إلى الضفة الأخرى بغض النظر عن طبيعة التأثيرات التي تنتج منها .

الـفــرع الثـانـي :النــظريـات الاقتـصاديـة

1- النظريةالنيوكلاسيكية : تعود هذه النظرية إلى نموذج التطور في الاقتصاد المزدوج صاحبه " لويس" ، حاول من خلاله إيجاد تحليل للهجرة غير الشرعية ، حيث تؤكد مختلف الدراسات الاقتصادية أن الفوارق الاجتماعية وتوزيع الدخل الفردي عامل أساسي و السبب الأول للهجرة غير الشرعية ، كما أنه في الوقت الذي تعتبر فيه الهجرة غير الشرعية خسارة لدول المصدر عندما يتعلق الأمر بنقص اليد العاملة المؤهلة و هجرة الأدمغة ، تعتبر استثمار إيجابي للدول المستقبلة تجني منها أموال كبيرة لخزائنها .

2- نـظريـة الـتـبــعيــة : تعتبر هذه النظرية أن الدول الرأسمالية هي دول متطورة وتسمى بالدول المركزية " سمير أمين " أن الهجرة غير الشرعية عامل أساسي لتحويل

فائض القيمة من دول المحيط إلى دول المركز خاصة هجرة الكفاءات لأن دول المحيط هي من تتحمل تكاليف التعليم والتكوين ، ودول المحيط هي دول نامية غير متطورة تابعة اقتصاديا للدول الرأسمالية الكبرى .[1]

الـــفـرع الثـالـــث :النـــظـريـــات الأمـــنيـــة

1- مدرسة كوبنهاغن : تعتبر هذه المدرسة أن التهديدات التي تطال القارة الأوروبية هي قادمة من دول جنوب المتوسط ، هذه التهديدات لها جذور تاريخية ، اقتصادية ، اجتماعية، سياسية، لذلك لا تكفي القوة العسكرية وحدها لضمان الأمن الأوروبي ، بل يجب وضع سياسة شاملة تتضمن كل الجوانب ، وبالتالي مع ازدياد نسبة الهجرة غير الشرعية منذ مطلع القرن 21 تطور مفهوم الأمن، لأن تدفق المهاجرين غير الشرعيين من الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط نحو شماله أصبح من عوامل التهديد للمجتمعات الأوروبية ، فقد زادت السرقة والنصب و غسيل الأموال .

هذه المدرسة تبنت الهجرة غير الشرعية وآثارها على العلاقات الأورومغاربية من خلال نظرة واسعة للأمن ، ما أدى بالاتحاد الأوروبي لاستعمال خطابات أمنية أكثر منها سياسية عادية وذلك من أجل اتخاذ قرارات وتدابير لازمة .

2- مدرســة باريــس : تعتبر هذه المدرسة الأمن نمط للحكومية ، بحيث يختزل في ممارسات الشرطة عبر تقنية المراقبة خاصة في عصر العولمة والتكنولوجيا ، وفي ظل ذلك توصل المسؤولون في الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط ، توصلوا إلى الاعتماد على طرق مراقبة الحدود وتدفقات الهجرة غير الشرعية من الدول المصدر نحو الدول المستقبلة ، وقد اعتمد الأوروبيون على تقنيات جد متطورة بالاجتماعات مع الحلف الأطلسي[2].

[1] خالد بومنجل ، النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية ، مقال منشور على موقع " الحوار المتمدن " في 15مارس 2017 ، تمت زيارة الموقع في 2024/04/20 على الرابط https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=532199

[2] فايزة ختو– المرجع السابق – ص 51- 55

فتم إنشاء منظمة Frontex لمراقبة الحدود الأوروبية وتبادل المعلومات والخبرات فيما بينها ، وفي عام 1995 تم إنشاء وحدتين للتدخل السريع في (ب. أ .م) هما " الأوروفور " و " الأورومافور " تقومان بمراقبة شاملة وبتقنيات جد متطورة للحد من الهجرة وتدفق (م .غ .ش) نحو الشمال ، وإطلاق قمر صناعي يسمى ب " شبكة فرس البحر " لمراقبة عمليات الهجرة غير الشرعية ، وهي شبكة سريعة للتبليغ عن المهاجرين للشرطة مباشرة .

الجدير بالذكر بالرغم من كل هذه التدابير التي اتخذنها الدول الأوروبية للحفاظ على أمنها من خطر الهجرة غير الشرعية ، إلا أن ذلك لم يوقف شباب المغرب العربي من ركوب البحر والوصول إلى أوروبا بأعداد كبيرة . [1]

المبحث الثاني :واقع الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي و أوروبـا

تعد الهجرة غير الشرعية من الضفة الجنوبية لـ(ب . أ.م) نحو عالم الشمال من أهم القضايا التي أصبحت تشكل تهديدا على الدول الأوروبية باعتبارها دول مقصد ، وكذا لانعكاساتها السلبية على الدول المغاربية باعتبارها دول انطلاق ودول عبور ، وقد عرفت تزايدا مستمرا منذ الحرب العالمية الثانية عبر مراحل مختلفة ، حاولت فيها الدول المعنية الحد منها من خلال سن مجموعة من التشريعات ، لكنها لم تجدي نفعا ، وبالتالي زادت الحاجة الملحة لضرورة التعاون الأورومغاربي للتصدي للظاهرة .

المـــطلـب الأول :مراحل تطور الهجرة غير الشرعية من دول المغرب إلى أوروبا

تعتبر الهجرة المغاربية إلى أوروبا قديمة قدم العلاقات بين دول أوروبا المتوسطية و بلدان المغرب العربي ، وأخذت أشكال عديدة عبر السنوات والأزمنة المختلفة باختلاف العوامل ذات العلاقة ،ورغم أن الهجرة غير الشرعية تعد حقيقة واقعة منذ القدم إلا أن اللافت للنظر أن العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي إلى يومنا هذا شكلت مرحلة حاسمة في رسم معالم جديدة للهجرة في (ب. أ .م) [2]

[1] فايزة ختو - نفسه – ص 55- 61 .
[2] ميشال كابرون– أوروبا في مواجهة الجنوب ، العلاقات مع العالمين العربي والإفريقي ، بيروت ، دار الفرابي 1992، ص165

يمكن تقسيم التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية في حوض البحر المتوسط إلى ثلاثة مراحل مترابطة ومتداخلة نستعرضها كالآتي :

الفرع الأول : مرحلة ما قبل 1985 :

أهم ما يميز هذه المرحلة ظهور هجرة العمل المغاربية إلى دول أوروبا بأحجام كبيرة منذ بداية القرن العشرين ، فنجد تجنيد الاستعمار الفرنسي للعمالة من المستعمرات المغاربية لتلبية حاجياته الاقتصادية ، فقد سجل التعداد الفرنسي لعام 1912 حوالي 5000 مهاجر جزائري يعملون في مختلف القطاعات الاقتصادية الفرنسية ، ثم أصبح حوالي 37000مهاجر سنة 1936م ، ثم ما لبثت أن أخذت الهجرة طابعا منظما خاصة بعد استقلال بلدان المغرب ، وبعد الحرب العالمة الثانية ونتيجة هذا تنامت الهجرة السرية وتوسعت وصارت تشغل مكانة ضمن السياسات الاقتصادية للدول الأوروبية خاصة في ظل الشح الموجود في اليد العاملة وتضاعفت بما يزيد عن ثمانية أضعاف بين 1967 و 1985م .[1]

إن المهاجر الجنوبي في هذه المرحلة تمكن من فهم قواعد اللعبة في دول الشمال ، وصار يطالب بحق دخول أبناءه المدارس الحكومية ، وبداية بلورة الخطابات الحقوقية للمهاجرين ، كل هذه العناصر كانت محفزا لمزيد من المهجرين القادمين من دول المغرب العربي للالتحاق بنظرائهم ، ويبدو أن الكثير منهم استفاد من غفلة الأنظمة الأوروبية في هذه المرحلة بالذات .

الفرع الثاني : مرحلة مابعد الحرب الباردة إلى سنة 2010م

تميزت هذه المرحلة ببداية ظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين ومزاحمتهم ، وقد تزامن هذا مع إغلاق مناجم الحديد في فرنسا وبلجيكا ، حيث كانت آنذاك

[1] جامعة الدول العربية – التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية – إدارة السياسات السكانية والهجرة/ القطاع الاجتماعي ، القاهرة 2006 ، ص 31 .

هذه المناجم تستقطب أكبر عدد من المهاجرين الشرعيين ، وفي مقابل هذا الوضع الاحترازي ازدادت رغبة أبناء الجنوب في الهجرة إلى (أوروبا)، الأمر الذي أدى إغلاق الحدود . ففي 19 جوان 1995 ومع دخول اتفاقية شنغن الموقعة بين فرنسا ، ألمانيا ، لوكسمبورغ ، هولندا حيز التنفيذ ، تم السماح بموجبها بحرية انتقال الأشخاص المنتمين إلى الفضاء الأوروبي، فبلغت نسبة المهاجرين من المغرب العربي 66.5 % من مجموع الجالية الإفريقية في أوروبا .

لكن مع دخول دول أوروبية أخرى هذا الفضاء كالبرتغال و اسبانيا اتخذت قضية الهجرة غير الشرعية أبعاد غير متوقعة ، لاسيما بعد لجوء سلطات مدريد إلى فرض تدابير احترازية أمام أي عملية هجرة جديدة ، وذلك لمنح مواطنيها مزيدا من الاندماج في الإتحاد الأوروبي .

يمكن القول أنه بالرغم من الإجراءات التي فرضتها دول الجنوب الأوروبي كاسبانيا والبرتغال و ايطاليا للحد من انتشار الظاهرة وتوسعها فالإتحاد إلا أن ذلك لم يمنع من زيادة عدد المهاجرين حتى وإن العواقب وخيمة إما السجون أو حوادث الغرق .[1]

وقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة ظاهرة " الجيل الثاني " في الأوساط الشعبية بالدول الأوروبية ، حيث شاعت العنصرية ، والإسلاموفوبيا ، كما غطى التجمع العائلي 50% من الدخول القانوني للمهاجرين ، وتضاعفت محاولات الهجرة غير الشرعية التي تم توقيفها ب23 مرة في ست سنوات من 1994- 2000 ، كما تميزت المرحلة بتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية من دول إفريقيا جنوب الصحراء باتجاه جزر الكناري وصلا الى الدار البيضاء و الرباط .[2]

أخذت هذه المرحلة طابعا أمنيا صارما ، لجأت من خلاله الدول الأوروبية إلى نهج سياسة أمنية صارمة عبر تنفيذ مقررات القانون الجديد للهجرة ، والذي يستند إلى تبني

[1] محمد محمود السيد – الهجرة غير الشرعية – مقال منشور على موقع الحوار المتمدن في 2011/11/22 ، زيارة الموقع في 2024/02/23 على https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=284448

[2] ريمة مرزوق ،إستراتيجية الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية من منطقة المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، ص40 .

إجراءات محددة بخصوص التجمع العائلي ، و إبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل (م.غ.ش) إلى بلدانهم الأصلية وهو كرد فعل اتجاه قانون الهجرة ، وهو ما يعرف بالهجرة السرية أي عملية الالتحاق بالديار الأوروبية بدون وجه قانوني ، لكن هذا لم يمنع من ازدياد رهيب لعدد المهاجرين غير الشرعيين من المغرب العربي نحو أوروبا ، فبعد سنة 2001 استقبلت لفرنسا لوحدها 100الف مهاجر غير شرعي ، 13.1% جزائريين ، 13.8 %مغربيين ، 4.3% تونسيين ، أي ما يعادل 31% من المهاجرين ككل.

الفرع الثالث : المرحلة من 2011 إلى يومنا هذا

رغم صرامة القوانين الأوروبية والتي بدل من خفضها للهجرة غير الشرعية ساهمت في زيادتها ، وذلك نظرا لغلق المنافذ القانونية وصعوبة الحصول على تأشيرة الدخول إلى الأراضي الأوروبية ، وقد زادت بشكل رهيب بعد سنة 2011 وما عرفته الدول العربية من الثورات العربية وتحديدا تونس وليبيا ، حيث استغل المهاجرون حالة الاضطراب والفراغ الأمني التي سادت ، خاصة ليبيا التي أصبحا أكبر منطقة عبور للمهاجرين الأفارقة باتجاه أوروبا ، وفق معطيات وإحصائيات التي قدمها التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية سنة 2014 من طرف جامعة الدول العربية فقد قدر عدد الشباب المغاربي المهاجر بطريقة غير شرعية ب **5.8 مليون** مهاجر سنة 2013 بزيادة قدرها 1.9مليون عن سنة 2000.

مع بداية سنة 2020 وظهور **جائحة كورونا** والتي سجلت أرقاما قياسية في عدد الوفيات في أوروبا ، خاصة اسبانيا وايطاليا وبدرجة أقل في ألمانيا وفرنسا ، تم تسجيل تراجع في كبير في نسبة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا ، حتى أصبحت أحيانا الهجرة عكسية بسبب كون المنطقة المغاربية أكثر أمنا صحيا من أوروبا ، فشهدنا عودة المهاجرين من اسبانيا الى الجزائر ، حيث في شهر أفريل أوقفت خفر السواحل الجزائرية ثلاثة قوارب تحمل مهاجرين جزائريين عائدين من اسبانيا بسبب فرض اسبانيا لحالة الطوارئ والعدد المهول من الوفيات ، بعد انتهاء الجائحة تعود الهجرة غير الشرعية إلى الارتفاع بشكل

متفاوت بين الدول المغاربية [1] ، وبالتالي قضية الهجرة غير الشرعية أضحت اليوم تهم كافة الدول المطلة على البحر المتوسط سواء الدول الأوروبية وهي دول الوصول (المقصد) أو دول المغرب العربي وهي دول عبور أو دول انطلاق ما استوجب تكثيف جهود التعاون في سبيل القضاء عليها . [2]

الـمطلب الثـاني : منـاطق الهجرة غير الشرعية والمنافذ التي تتخذها

نتحدث في هذا المطلب عن مناطق الهجرة غير الشرعية و المسالك التي يستخدمها المهاجرون غير الشرعيون للوصول إلى الضفة الأخرى من (ب.أ.م).

الفـــرع الأول : مـــناطـق الهـجرة غـــير الشـرعيـة

يقصد بمناطق الهجرة غير الشرعية الخارطة التي يمكن من خلالها تحديد مختلف الاتجاهات التي تتخذها الحركات السكانية والتي تحدد بقاعدة الانتقال من المناطق الأكثر فقرا إلى المناطق الأكثر غنا حسب النظرية الاقتصادية كما سبق شرح ذلك ، ومن المناطق الأكثر صراعا إلى المناطق الأكثر أمنا مرورا بإقليم دولة أو دول أخرى ، مما يجعل مناطق الهجرة السرية مقسمة إلى ثلاثة أنواع : دول المصدر ، دول الوصول ، دول الـعـبور .

أولا: دول المـــصـــدر

نعني بها دول الانطلاق أو الدول المصدرة للمهاجرين ، أي تلك الدول التي ينطلق منها المهاجرون باتجاه مناطق أخرى .

الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا منتشرة في كامل القارة الإفريقية ، لكنها ترتفع كلما اتجهنا شمالا ، ما يرفع حصة الدول المغاربية الموجودة في شمال إفريقيا ، حيث تأتي المغرب في رأس القائمة بفارق طفيف عن الجزائر ثم تليهما تونس وليبيا ، خاصة هجرة العمال، وبموجب التطورات التي حصلت في السنوات الأخيرة على الساحة الإفريقية من صراعات و كوارث طبيعية ، ومجاعات وما إلى ذلك من الأسباب الدافعة للهجرة ، أصبحت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء المنطقة الأكثر حركية للسكان حيث اتجهت إلى الدول

[1] ريمة مرزوق ، المرجع السابق ، ص 44 - 50 .
[2] محمد عربي ، سفيان فوكة ، مشري مرسي – المرجع السابق ، ص 177 .

المغاربية لتتخذها دول عبور ، ثم تتجه بعدا إلى المقصد وهي دول القارة الأوروبية ، تعاظمت هذه الموجات منذ مطلع القرن 21 من عدة بلدان كالنيجر ، لتشاد ، مالي ، السنغال ، حيث أصبحت أكبر دول مصدرة للمهاجرين ، وهذا إن دل إنما يدل على الوضعية الاقتصادية الأمنية الصعبة التي تعيشها هذه الدول ، حيث يمر مهاجروها عبر الجزائر ، ليبيا ، المغرب . [1]

ثانـيا : دول الـعـــبور

قبل بداية الربيع العربي([2]) كان عدد كبير من المهاجرين غير الشرعيين يصلون إلى الضفة الشمالية للمتوسط عبر اليونان قادمين من تركيا ودول المشرق العربي ، ، لكن مع بداية الثورات العربية منذ سنة 2011م ، وحسب الأرقام الرسمية الصادرة عن وكالة حماية الحدود الأوروبية الخارجية عام 2013 م ، بلغ عدد المهاجرين الذين وصلو عبر السواحلالمصرية والليبية إلى إيطاليا ومالتا 31ألف مهاجر ، ومن السواحل المغربية والتونسية والجزائرية إلى اسبانيا و إيطاليا 4ألاف مهاجر ، لأن هذه الدول اتخذها المهاجرون كمناطق عبور قادمين من عمق القارة الإفريقية مستغلين حالة التوترات والصراعات الموجودة خاصة في تونس وليبيا ، حيث تمتد هذه الأخيرة على شريط ساحلي يصل تقريبا إلى 1800كلم غالبيته دون رقابة .

الجدير بالذكر أن الدول المغاربية تعتبر دول مصدر للمهاجرين غير الشرعيين كما أنها دول عبور للمهاجرين القادمين من الساحل الإفريقي ، إضافة إلى أنها يمكن أن تكون دول استقرار لمهاجرين استعسر عليهم السفر مرة أخرى ، أو تحسنت أوضاعهم فيها . [3]

ثالـــثـا : دول الـــوصـــول

---

[1] سعاد لعلى – الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها في منطقة البحر المتوسط – مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق والعلوم السياسية ، تخصص قانون دولي وعلاقات دولية ، جامعة د ، الطاهر مولاي ، سعيدة 2015-2016 ص 32-33 .

([2]) الربيع العربي هو مصطلح شاع استخدامه في وسائل الإعلام منذ مطلع سنة 2011 ويعني تلك الثورات والاحتجاجات السلمية التي قامت في كثير من الدول العربية ضد الظلم والفساد الذي كان يشوب الأنظمة الحاكمة ، بدأ ت شرارتها في تونس حيث أسقطت نظام الرئيس زين العابدين بن علي ، ثم مصر حيث سقط نظام الرئيس حسني مبارك ، وبعدها ليبيا و سوريا واليمن والبحرين وغيرها ...

[3] سعاد لعلى – المرجع نفسه – ص 34 - 35 .

وتسمى دول الاستقرار أو الدول المستقبلة أو مناطق الهجرة الوافدة ، وعموما هي المناطق التي تشكل المحطة الأخيرة للمهاجرين غير الشرعيين ، فالحديث عن الهجرة غير الشرعية من المغرب العربي إلى أوروبا يتفسر بمجموعة من الأسباب التاريخية و السياسية و الأمنية والاقتصادية التي جعلت الدول الأوروبية هي الوجهة الأساسية لهم كفرنسا ، اسبانيا ، إيطاليا ، ألمانيا ، حيث تعتبر هذه الدول هي الأكثر استقبالا للمهاجرين غير الشرعيين ، حيث يظم المهاجرون المغاربيين أن أوروبا هي الجنة الخضراء الموعودة ، لكن سرعان ما يصطدمون بالواقع عندما يعانون الظلم والتهميش و العيش الصعب عندما لا يحصلون علة عمل .

إن الدول المغاربية (الجزائر ، ليبيا تونس ، المغرب) إضافة إلى كونها دول مصدر ل (م.غ.ش)نحو أوروبا ، أو دول عبور للمهاجرين الأفارقة تعتبر دول وصول أو دول استقبال ، حيث أصبحت في الآونة الأخير تستقطب عددا كبيرا من المهاجرين الأفارقة الذين ينوون الاستقرار فيها بالنظر إلى التفاوت الاقتصادي الكبير بين دول الساحل الإفريقي ودول المغرب العربي .[1]

شكل رقم01 : جدول يمثل أهم الدول الأوروبية المقصودة من طرف المهاجرين

البلد / السنة	2014	2015	2016	2017	2018
إيطاليا	170100	153842	181436	119369	21041
اليونان	34442	853650	173614	29595	23240
اسبانيا	/	5309	8162	22108	36654

المصدر : ريمة مرزوق ،إستراتجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الهجرة ، نقلا عن المنظمة الدولية للهجرة IOM 2018

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تطور في عدد المهاجرين إلى كل من إسبانيا وإيطاليا مع مرور السنوات وذلك راجع إلى القرب الجغرافي للدول المغاربية لها فالجزائر والمغرب أقرب إلى اسبانيا و تونس وليبيا اقرب إلى إيطاليا ، كما نلاحظ تراجع في عدد

[1] سعاد لعلى ، المرجع السابق – ص 38 .

المهاجرين نحو اليونان وذلك يعود إلى تندني الأوضاع الاقتصادية في اليونان وارتفاع نسبة البطالة الأمر الذي جعل الشباب المغاربي وشباب دول شرق المتوسط يفضلون بقية الدول الأوروبية عليها .

خريطة رقم 01 : أهم الطرق الرئيسية في البحر الأبيض المتوسط

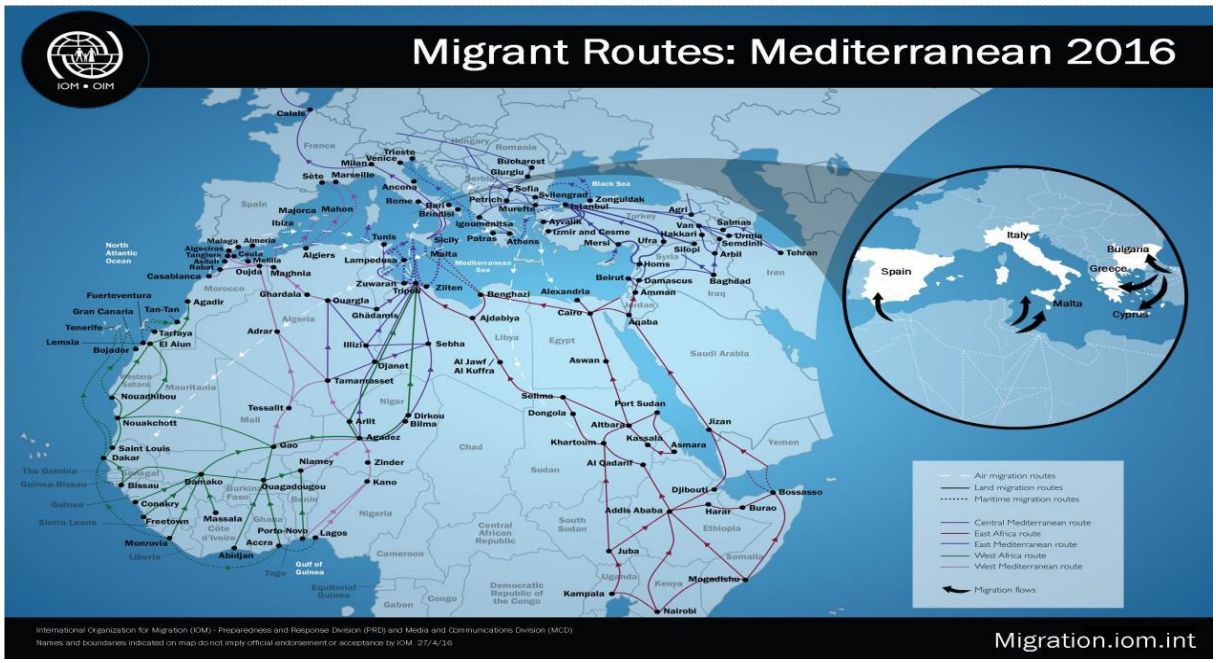

المصدر :المنظمة الدولية للهجرة Migration.iom.int

توضح الخريطة الطرق الرئيسية في حوض (ب.أ. م) انطلاقا من دول المصدر إلى دول الوصول مرورا بالدول المغاربية كدول عبور ، فمنذ التسعينات الى يومنا توجد عدة محاولات على مدار السنة لعبور(ب .أ. م) بغرض الوصول إلى اسبانيا وايطاليا ، كما نلاحظ في الخريطة المهاجرون ينطلقون من دول افريقية جنوب الصحراء من النيجر ومالي والتشاد والسنغال و... إلى دول المغرب العربي حسب القرب الجغرافي وسهولة المرور ومنها إلى الدول الأوروبية .

شكل رقم02 : منـاطـق الهـجرة غير الشـرعية

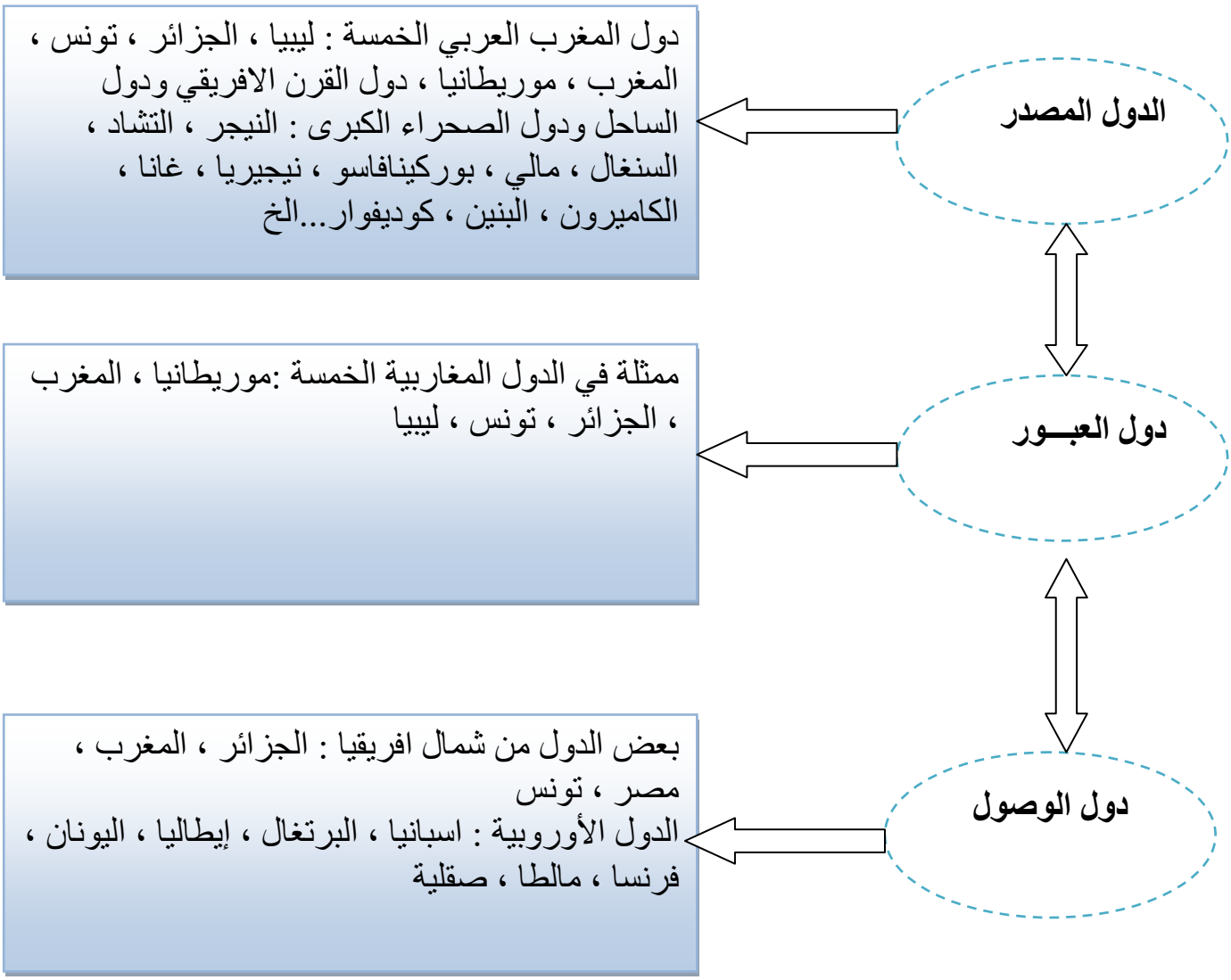

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المعطيات من المراجع السابقة

الخريطة رقم 02: أهم نقاط انطلاق المهاجرين غير الشرعيين من المغرب العربي نحو أوروبا حتى سنة 2010

المصدر :https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/thumb/commerce-oran-ar.svg.png

من الخريطة نلاحظ أن دول الانطلاق إلى أوروبا من المغرب العربي هي تونس ، الجزائر ، ليبيا وهي الدول التقليدية حتى سنة 2010 م ،وذلك بسبب القرب الجغرافي و العلاقات التاريخية ، لكم بعد 2011 ، ظهرت ليبيا كأكبر مصدر للمهاجرين بسبب اضطراب الأوضاع الأمنية والسياسية وهو عكس ما كانت تعرفه قبل 2010 م .

الـفرع الثاني : مـنافذ الهـجـرة غير الشـرعية

رغم المجهودات المبذولة للتصدي للهجرة غير الشرعية والتي تفشت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة ، إلا أن مصالح الأمن سواء في الدول المغاربية أو الدول الأوروبية لم تتمكن من القضاء النهائي عليها ، ذلك لأن المهاجرين غير الشرعيين يستخدمون طرقا مختلفة للوصول إلى أوروبا (جوية ، برية ، بحرية) .

أولا : عـبـر الحـدود الـبريـة

كانت الحدود البرية من أكثر الطرق استعمالا بالنظر لسهولتها أو قلة وجود قوات الأمن وعدم كفايته ، وأهم طريقة يستخدمها مهاجرو دول المغرب العربي خاصة غرب البحر الأبيض المتوسط هي الهجرة عبر المرور إلى المغرب نظرا لقربها من اسبانيا ، لكن مع سوء العلاقة التي تربط بين الجارتين الجزائر و المغرب وغلق الحدود أصبح من الصعب على المهاجرين الجزائريين والقادمين من تونس وليبيا استخدام هذا المنفذ .[1]

لا يفصل المغرب عن الولايات الإسبانية إلا 17كلم ، يتسلل المهاجرون بالتواطؤ مع عصابات مختصة في تهريب الأشخاص إلى أماكن محدودة تكون قريبة من مدينتي سبتة ومليلية التابعتين لاسبانيا مقابل مبالغ مالية ضخمة تصل إلى 6 ألاف أورو، بعدها تقوم هذه العصابات بتسليم المهاجرين غير الشرعيين وثائق سفر مزورة تمكنهم من دخول هاتين المدينتين عبر نقاط و مراكز حدودية ، وما شجع هؤلاء المهاجرين على استعمال هذا الطريق هو تسوية السلطات الإسبانية لوضعيتهم في فترة وجيزة ، إضافة غلى أنها أقل خطورة من بعض المسالك الأخرى التي سيلي ذكرها .

ولما توقفت السلطات الإسبانية عن تسوية وضعية المهاجرين في مدينتي سبتة ومليلة ، واتجهت إلى فرض تدابير أكثر صرامة ، اتخذت الهجرة غير الشرعية من الدول المغاربية إلى أوروبا مسالك أخرى .[2]

في كثير من طرقات الهجرة السرية ، ينظم المهاجرون أفرادا وجماعات رحلات سيرا على الأقدام أو عبر وسيلة نقل برية حيث يتطلب الأمر سرية مشددة لتجنب اكتشافهم من قبل سلطات الحدود ، في الهجرة غير الشرعية من الدول المغاربية إلى أوروبا نجد طريق جيبي سبتة ومليلة ، بالضبط بين المغرب واسبانيا ، يخيم المهاجرون بالقرب من السياج في

[1] سعاد سراي ، نجيب بخوش – المعالجة الإعلامية لظاهرة الهجرة السرية في الجزائر ، المؤتمر الدولي حول الإعلام والأزمات والرهانات ، جامعة الشارقة ، الإمارات العربية ، 2008 ص 06 .
[2] سعاد سراي ، المرجع فـــسـه – ص 12 .

انتظار اللحظة الأنسب لاقتحام الحدود بشكل جماعي ، في جويلية من هذا العام (تاريخ نشر المقال) لقي 23 مهاجرا حتفه خلال محاولة باتت تعرف ب "مأساة مليلية "[1]

ثانيا : عبر الـحـدود الجـويـة

إن المطارات باعتبارها مناطق عبور إستراتيجية ، وإحدى مواقع القوة الاقتصادية للدولة فإنها تقوم على إجراءات مشددة ، لذلك فإن الهجرة غير الشرعية قليلة جدا إلى حد تكون منعدمة ، وتنحصر في دخول وخروج المواطنين والأجانب باستعمال وثائق مزورة ، أو عبر التواطؤ مع شرطة الحدود ، أو أي عنصر متواجد في مؤسسات المطارات، إضافة إلى بعض حالات التسلل إلى متن الطائرات بالتواطؤ مع أحد الموظفين [2]

يمكن اعتبار استخدام الطائرات لعبور الحدود بطريقة غير شرعية هو الشكل الأكثر إثارة للدهشة من أشكال الهجرة السرية .

في ظروف التفتيش الدقيق التي تشهدها مطارات العالم ، فمن المستحيل على أي شخص غير مسجل على متن الرحلة الدخول إلى الطائرة ، ومع ذلك هناك من المهاجرين من تمكن من الاختباء في أجزاء معينة من الطائرة في محاولة الوصول إلى البلد الآخر ، على سبيل المثال اختبأ مهاجرون في مكان تواجد المحرك وآخرون في مكان العجلات ، وبهذا يواجه المهاجرون الموت المحقق ، سواء عند الإقلاع أو عند الهبوط لأن درجة الحرارة المنخفضة عند التحليق في الجو يؤدي إلى انخفاض حرارة الجسم ونقص الأكسجين ، حتى ولو نجي المهاجر في هذه الحالات فأنه يعاني في غالب الأحيان من إعاقة أو أمراض مدى الحياة.[3]

---

[1] سرتان سندرسون– في البر والبحر والجو ...مخاطرة الهجرة تسللا – مقال منشور في موقع مهاجر نيوز بتاريخ 2018/12/07 ، زيارة الموقع في 2024/04/18 https://www.infomigrants.net/ar/post/45177

[2] محمد أمين عياشي – مكافحة جريمة الهجرة غير الشرعية – مذكرة لنيل شهادة الماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، 2014-2015، ص 18 .

[3] سرتان سندرسون– في البر والبحر والجو ...مخاطرة الهجرة تسللا ، المرجع السابق . زيارة الموقع في 2024/04/18.

ثالثا : عبر الـــحدود البـــحرية

تتم عن طريق البحر بوسائل يلجأ إليها المتسللون ، ومنها مايلي :

- اللجوء إلى استعمال البحارة لمساعدتهم في الإبحار والاختفاء
- تسلق حبال البواخر الراسية على الأرصفة
- الاختفاء داخل الحاويات الفارغة على الرصيف والتي يشرع في شحنها
- محاولة التمويه في الوسط المائي ولجوء المتسللين للأماكن التي يصعب الوصول إليها داخل الباخرة عند التفتيش كأماكن المحركات والبضائع
- استعمال الزوارق والقوارب ذات المحركات المتوسطة والصغيرة ، بحث تعتبر هذه الوسيلة أكثر انتشارا بين الوسائل السابقة

تشهد الهجرة غير الشرعية عبر البحر منذ بداية القرن الواحد والعشرين ارتفاعا كبيرا دون تفطن المهاجرين إلى العواقب والمخاطر التي تنتظرهم ، سواء أثناء الإقلاع عندما تتمكن عناصر حفر السواحل من إلقاء القبض عليهم ، أو في وسط البحر و التعرض لحوادث الغرق أو الضياع ، أو عند الوصول وما بعده .

تبقى الهجرة غير الشرعية عبر الحدود البحرية الطريقة المفضلة لدى شباب المغرب العربي للتسلل إلى البلدان الأوروبية مثل فرنسا ، إيطاليا ، إسبانيا ، بحيث تعتبر سواحل هذه الأخيرة الأقرب إلى المنطقة المغاربية .[1]

الشكل رقم 03: صورة للزوارق الحديثة المستعملة من طرف المهاجرين غير الشرعين لعبور البحر الابيض المتوسط

[1] محمد الأمين عياشي- المرجع السابق - ص 19

المصدر : أسماء باشري ، قوارب الشبح للراغبين في الهجرة ...عودة اللغز indipendent في 27 مارس 2019 على الموقع ttps://www.independentarabia.com/node/15026.html

توضح الصورة أحد أنواع القوارب المستعملة في عبور البحر الأبيض المتوسط ، وهو مصنوع من المطاط ذو محرك متوسط ، يستوعب متوسط 12 شخص ، من شروط وجوده في عرض البحر أن يكون البحر هادئا دون أمواج وإلا ستكون العواقب وخيمة ، والصورة تعبر عن نفسها فيما يخص مصيرهم بأي سبب بسيط كان في البحر.

المطلب الثالث: النظام القانوني للهجرة غير الشرعية في التشريعات الأوروبية والتشريعات المغاربية

الأصل في الهجرة الإباحة وهذا طبقا لنص المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948م والتي تنص على مايلي " لكل فرد حرية التنقل ، واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة ، يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده ، كما يحق له أن يعود إليها " ، لكن تشريعات الدول هي التي جعلتها غير شرعية عندما لا تخضع للقوانين والأنظمة المعمول بها في مختلف دول العالم ، لذا نجد أن الدول سواء المستقبلة وهي الدول الأوروبية كاسبانيا ، إيطاليا ، فرنسا ..الخ لجأت إلى سن قوانين وقواعد تعني بضبط الهجرة غير الشرعية ، سواء الدول المصدرة وهي الدول المغاربية تونس ، الجزائر ، المغرب ، ليبيا هي الأخرى قامت بوضع نظام قانوني خاص بالهجرة غير الشرعية .

الفرع الأول : الهجرة غير الشرعية في التشريعات الأوروبية

كون الدول الأوروبية أكثر استقطابا لـ (م.غ .ش) خاصة القادمين من بلاد المغرب العربي ، فقد وضعت قوانين موجهة خصيصا للمهاجر غير الشرعي .

حق الدخول إلى الدولة حق سيادي، حيث يعتمد البلد المستقبل على سياسات قانونية تتسم بالشفافية والشرعية ، حيث يصنف المهاجر غير الشرعي الحالات الآتية :

- من دخل أوروبا دون تأشيرة
- من تجاوز مدة إقامته المدة المصرح بها قانونا
- من أخل بشروط إقامته
- من مارس عملا بدون تصريح .

أولا – التشريع الإيطالي :

أول قانون أوروبي خاص بالهجرة غير الشرعية كان في إيطاليا سنة 1998م والذي وضع لأول مرة أنظمة قانونية تخص الهجرة غير الشرعية ، حيث عقّد إجراءات منح الإقامة ، وقام بتفعيل الإعادة القسرية لـ (م.غ .ش) إلى أوطانهم ، يضاف إلى ذلك تفعيل مراكز الحجز و الإيواء وذلك قبل إعادة المهاجرين إلى أوطانهم ، حيث حدد القانون المدة القانونية لحبس هؤلاء ب ثلاثين يوما ، يوجد حوالي 16 مركزا من بينهم مركز " لامبيدوزا " .[1]

بعد ذلك أصدرت إيطاليا كل من قانون 2002و قانون 2009 اللذان يجرمان الهجرة غير الشرعية ، وأول من يعاقب عليها هو المهاجر ومن يقدم لمساعدة له حتى ولو كان في حالة خطر ، حيث يجبر المهاجر غير الشرعي على دفع مبالغ مالية على جريمته ، وتم تفعيل إجراءات الطرد والحبس ، نصت المادة 13 من القانون 189 " يحبس الأجنبي من سنة إلى أربع سنوات الذي صدر في حقه أمر بالطرد وهو لازال موجود بالأراضي الإيطالية " حيث يتم القبض عليهم وعرضهم على المحاكمة في قضية مستعجلة ، كما تضمنت المادة 14 على إجراءات طرد المهاجرين ، حيث حددت مدة حجز المهاجرين في مراكز الحجز ب

[1] محمد رضا التميمي – المرجع السابق ، ص 260 .

60يوما ، ثم يتم تنفيذ حكم الترحيل ، أما المادة 19 فقد استثنت بعض الأشخاص من الطرد مثل المرأة الحامل حتى تضع مولودها ، القصر غير المصحوبين بذويهم ، الأشخاص المعرضون للخطر في بلدانهم .

تجد الإشارة أن هذه القوانين التي تجرم المهاجر غير الشرعي وتنص على عدم تقديم المساعدة لهم ، والانتهاكات التي طالته من طرف السلطات الإيطالية تم تغييرها بقانون جديد صادق عليه البرلمان الإيطالي سنة 2014 يلغي اعتبار الهجرة غير الشرعية جريمة [1]

وفي أكتوبر 2018 تم إقرار مرسوم يتضمن قانون جديد بشأن الهجرة والأمن ينزع الحماية عن (م .غ.ش) والمقيمين بطرق غير قانونية مما يعرضهم لمزيد من الاستغلال .

ثانيا –التشريع الفرنسي :

أما في التشريع الفرنسي فقد ألغى القانون الفرنسي 2006/91 حقوق المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين في الأراضي الفرنسية منذ أكثر من 10 سنوات ، ونص على الطرد القسري لهم بعد القبض عليهم من دون إيواءهم أو حجزهم طبقا لنص المادة 104من القانون 2006/911 .

في 11 ماي 2011 ناقش البرلمان الفرنسي مشروع القانون المتعلق بالهجرة ، والذي يشدد إجراءات ترحيل الأجانب المقيمين بطريقة غير شرعية واستثنى المصابين بأمراض خطيرة أو الذين لا تتوفر بلدانهم على علاج مناسب لمرضهم ، كما منح القانون الجديد السلطات الإدارية حق أن تأخذ بعين الاعتبار ظروف إنسانية استثنائية لمنح الإقامة بشرط أن تأخذ رأي المدير العام للوكالة الصحية للمنطقة .

ثالثا : التشريع الاسباني :

أما التشريع الاسباني ففي 2009/10/27 أقر مجلس النواب الاسباني مشروع قانون حول الهجرة غير الشرعية أثار جدلا واسعا وتعرض لانتقادات لاذعة من قبل العديد من

[1] فضيلة قوسم ، الوضع القانوني للمهاجرين غير الشرعيين في الدول المستقبلة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون العام ، تخصص قانون دولي إنساني ، كلية الحقوق ، جامعة عبد الرحمن ميرة ، بجاية ، 2017- 2018، ص 26 - 27 .

منظمات الدفاع عن حقوق المهاجرين و جمعيات المهاجرين المقيمين باسبانيا ، حيث رفضت مجموعة من البنود التي أقرها القانون خاصة المتعلقة ب منع وتحريم المساعدات المقدمة للمهاجرين ، وتمديد مدة حجز المهاجرين في مراكز الحجز والإيواء إلى 60يوما بدلا من 40يوما وذلك قبل الفصل في مصيرهم ، اضافة إلى وضع عوائق أمام المهاجرين لاستقدام عائلاتهم ، كل ذلك برره رئيس الوزراء " خوسيه لويس ثاباتيرو " بأنها إجراءات للحد من الهجرة غير الشرعية إلى اسبانيا .[1]

لكن المرسوم الملكي 557/2011 تضمن طرق اكتساب تصرف الإقامة أو العمل ، المادة 124 تضمنت الروابط الاجتماعية (الزواج) إحدى هذه الطرق ، وقد منحت المحكمة الدستورية للشرطة صلاحيات لتعقب المقيمين بطرق غير شرعية من خلال القرار 17/2013 المؤرخ في 31 جانفي 2013، وفي نفس السنة تم توسيع نطاق الهجرة غير الشرعية تماشيا مع متطلبات سوق العمل من خلال القانون 14/2013 الذي دعم ارباب العمل على واتاح لهم تشغيل المهاجرين غير الشرعيين ، وعليه شهدت اسبانيا اكبر عدد من م.غ.ش سنة 2014 وحصلت على قدر كاف من اليد العاملة .[2]

الفرع الثاني : الهجرة غير الشرعية في التشريعات المغاربية

بعد الانتقاد الشديد والضغط المتواصل من طرف الدول الأوروبية الموجه لدول المغرب العربي (تونس ، المغرب ، الجزائر ، ليبيا) في محاولة إجبارها على وقف الهجرة غير الشرعية التي تنطلق من أراضيها ، والمساهمة في إيجاد حلول سريعة لها ، وتبرير ذلك بإنها تهدد أمنها و اقتصادياتها .

سارعت دول المغرب العربي لسن تشريعات جديدة تعالج الهجرة غير الشرعية التي لم تقتصر على مواطنيها المحليين بل تجاوزت ذلك باعتبارها أصبحت كذلك مناطق عبور لمهاجرين قادمين أغلبهم من الساحل الإفريقي ، سنتطرف في هذا الفرع إلى بعض من التشريعات المغاربية التي وضعت إطار تنظيمي قانوني للهجرة غير الشرعية .

[1] محمد رضا التميمي – المرجع السابق – ص 261 -262 .
[2] ريمة مرزق ، المرجع السابق ، ص 212 .

أولا : <u>التشريع الجزائري</u> : نجد أن المشرع الجزائري صادق على البروتوكول المتعلق بمكافحة الهجرة غير الشرعية بموجب المرسوم 418/03 المؤرخ في 12 نوفمبر 2003 هذا على المستوى الدولي ، أما على المستوى الداخلي فإن المشرع الجزائري لم يكن له تصور واضح حول موضع الهجرة ، حتى سنة 2008 من خلال القانون 1/08 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم فيها وتنقلهم فيها ، حيث نصت المادة 44 " يعرض المهاجر غير الشرعي للطرد أو الترحيل من الإقليم الجزائري إلا إذا تمت تسوية وضعيته " هذا بعد إيواء المهاجر لمدة 30يوما قابلة للتجديد .[1]

غير أن القانون 01/09 جاء بتجريم الهجرة غير الشرعية وسمي القانون " الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني " ، نص على معاقبة تهريب المهاجرين وتشديد العقوبة بالحبس من 5 سنوات إلى 10 سنوات ودفع غرامة مالية من 500.000 دج إلى 100.000دج في حالة تهريب قصر وتعريض سلامة وحياة المهاجرين للخطر، وعليه جعل المشرع الجزائري السلوك الإجرامي للهجرة غير الشرعية في تدابير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو عدة أشخاص ، كما عاقب كذلك على الشروع في تنفيذ الجريمة ، ما يضفي أكثر حماية للمراكز القانونية .[2]

ثانيا :<u>التشريع المغربي</u> : كون المغرب هي الأخرى تشهد انطلاق عدد هائل من (م.غ.ش) صوب اسبانيا بحكم القرب الجغرافي ، أصدرت قانون خاص بها عام 2013 ودخل حيز التنفيذ في يناير 2014 ، وهو بمنزلة تعميق لقانون02/03 المؤرخ في سنة 2003 ، الذي ركز بشكل عام على مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى خارج البلاد وداخلها أكثر مما ركز على حماية حقوق المهاجرين ، تنص فيه العديد من الأحكام على فرض عقوبات مغلظة بالسجن لمدة تتراوح بين 6 أشهر و سنة ، وغرامة مالية تتراوح بين 3000 و 10000درهم أو إحدى العقوبتين ، لكن القانون الجديد الساري المفعول لا يتعامل مع المهاجرين غير

---

[1] عبد الواحد أكمير ، الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر المتوسط ، المستقبل العربي ، كلية الأدب جامعة محمد الخامس ، الرباط ،(د س ن)، ص 32 .

[2] وهيبة برازة ، التجريم كآلية لمكافحة تهريب المهاجرين في التشريع الجزائري " قراءة في قانون 09/ 01 المعدل والمتمم لقانون العقوبات (مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني بعنوان تهريب الأشخاص بين استفحال الظاهرة وسبل التصدي) كلية الحقوق ، جامعة عبد الرحمن ميرة ، بجاية 2017 ص 05.

الشرعيين كمجرمين بل يقدم حماية وضمانات كما هو منصوص عليها في القانون الدولي ، لا سيما حقوق الأطفال ، ويقدم تسهيلات من أجل تسوية المهاجرين غير الشرعيين وضعيتهم ، وهو ما استفاد منه أكثر من 18 ألف مهاجر غير قانوني في اقل من سنة ، لكن هذا لم يمنع من مواصلة معاقبة الأشخاص المغادرين للتراب المغربي بدون وجه حق بالحبس من 06 أشهر إلى سنتين .

ثالثا : <u>التشريع التونسي</u> : إن شباب تونس يهاجرون باتجاه إيطاليا بحكم القرب الجغرافي ، تخضع الهجرة غير الشرعية في تونس لقانون 03 فيفري 2004 ، الذي يندرج في سياق التزامات البلد بالمواثيق والقرارات الدولية ، حيث صادقت تونس على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود والبروتوكول الإضافي حول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر، البحر ، الجو ، يذهب هذا القانون إلى محاربة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا من خلال عقوبات تفرض على المهاجرين وعلى من تقدم لهم يد المساعدة من توفير لوسيلة النقل أو القيام بنقلهم أو الذين يخفون عمدا معلومات عن السلطات الأمنية ، وشدد على هؤلاء بالسجن لمدة من 3 أشهر إلى 20شهرا وغرامات تصل إلى 83000 دولار ، ما يعادل 100.000 دينار تونسي . [1]

رابعا : <u>التشريع الليبـــي</u> : هو الآخر كان لزاما عليه وضع إطار قانوني خاص بالهجرة غير الشرعية خاصة عندما أصبحت ليبيا أكبر منطقة عبور للمهاجرين باتجاه إيطاليا بسبب الانقسام السياسي والأوضاع الأمنية التي تمر بها البلاد منذ صيف 2011م ، فالنسبة للمهاجرين الأجنبيين في ليبيا فقد أصدرت القانون 24 في 08أوت 2023 الذي ينص على مكافحة توطين الأجانب في ليبيا ، حيث يعاقب بالسجن وغرامة لا تقل عن 1000 دينار ليبي ، أما الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا فإن المشرع الليبي يستند إل القانون 19 لسنة 2010 في تسليط العقوبات على المهاجرين وعلى من يساعدهم .

[1] عبد الستار السحباني – الشباب والهجرة غير النظامية في تونس ، دراسة ميدانية للتمثلات الاجتماعية والممارسات ، مكتب شمال إفريقيا ، ديسمبر 2016 ، ص 25 .

بالنظر إلى المستجدات في القوانين الدولية وحقوق الإنسان فيما يخص الهجرة غير الشرعية قامت الحكومة الليبية باستحداث وزارة الهجرة دخلت حيز العمل في جانفي 2024 في مهمة تنظيم القوانين المتعلقة بالهجرة غير الشرعية .[1]

الـمـبحث الثالث : دوافـع الهـجـرة غـيـر الـشـرعـيـة وآثارها

المطلب الأول : دوافع الهجرة غير الشرعية

تتعدد الأسباب الدافعة للهجرة غير الشرعية باختلاف وتعدد أنواع الهجرة غير الشرعية، غير أنه يمكن أن نحصرها في الجوانب السياسية والأمنية ، الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، إضافة إلى عوامل أخرى أقل تأثيرا مثل العامل التاريخي وعامل الظروف الطبيعية .

الـفـرع الأول : الـــدوافـــع الاقتـصادية و الاجـتـمـاعـية

أولا : العوامل الاقتصادية

تعد العوامل الاقتصادية من بين أهم العوامل التي تؤدي إلى الهجرة غير الشرعية،فالاقتصاد اليوم يلعب دورا هاما بحيث تزايد موارد الدول من الأموال يؤدي إلى خلق فرص عمل الأفراد ما يمكنهم من توفير متطلبات المعيشة، و يعتبر العامل الاقتصادي أهم عامل دافع لمغادرة الإقليم بصفة غير شرعية، كما أنّ تدني الوضع الاقتصادي في البلدان النامية و قلة فرص العمل و تدني مستوى الخدمات وارتفاع نسبة البطالة دفع بالكثير إلى ترك أوطانهم و البحث عن مستقبل أفضل خارج وطنهم الأصلي .[2]

إنّ تراجع النمو الاقتصادي و تباطؤ التجارة الخارجية لدول الجنوب إجمالا شكّل العناصر الأساسية لهجرة دول الشمال الغنية و خاصة دول الإتحاد الأوروبي التي تمتلك فائضا غذائيا و مستوى تعليمي عالي .

---

[1] الحكومة الليبية المنبثقة عن البرلمان تعيد النظر في قوانين الهجرة غير الشرعية ، مقال منشور على موقع الخليج 365 في 2024/01/08 ، تمت زيارة الموقع في 2024/04/27 على https://newsi.gulf365.net/gulf/12341631/.html

[2] جمال دوبي بونوة، المرجع السابق ، ص 21-22.

إنّ الأسباب التي ذكرت أعلاه ساهمت بشكل كبير في استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية من دول المغرب العربي إلى الدول الأوروبية.

ثانيا : العـوامـل الاجـتـماعيـة

بالحديث عن العوامل الاجتماعية فإن كافة المهاجرين غير الشرعيين يسعون لتحقيق نجاحات اجتماعية و تحسين أوضاعهم المعيشية، حيث أنّ ظروفهم تتحسن بمجرد حصولهم على عمل في دول المقصد بغض النظر عن نوع العمل الذي يقومون به فهم يعملون لساعات طويلة مقابل عائد مادي، يعتبر مضاعف عشرات المرات مقارنة بالذي يتحصلون عليه في دولهم، و عند عودتهم إلى دولهم لقضاء الإجازات يبرزون مظاهر الغني و هذا ما يحفز و يدفع أكثر أي مزيد من الهجرة من الأقرباء و الأصدقاء.

إن النسبة العالية من الشباب بدول الجنوب و نتيجة لما يعانونه من بطالة و قلة عمل يعتبر من العوامل التي تدفع للهجرة، خاصة و أنّ سكان دول الشمال الغنية يفتقرون لليد العاملة كونهم يعانون من ارتفاع نسبة الشيخوخة .[1]

و من العوامل الاجتماعية الأخرى نجد ما يلي :

– انتشار البطالة بين فئات الشباب و التي مست خريجي الجامعات و المعاهد العليا ما أدّى بالبعض منهم إلى الهجرة أو ممارسة أنشطة لا علاقة لها بمستواهم الدراسي و تخصصهم.

– أزمة السكان الحادة نتيجة سوء التسيير و البيروقراطية مما ولّد أزمات اجتماعية نجمت عنها آثار جد خطيرة على المجتمع الجزائري.

–تدهور القدرة الشرائية نتيجة التضخم و تدني المداخيل أدّى إلى اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، إضافة إلى انتشار ظواهر أخرى لا تقل خطورة عن أهمها جنوح الأحداث لانتشار العنف الأسري و الإدمان على المخدرات و استفحال ظاهرة الطلاق.[2]

[1] التعاون الدولي لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة العلوم القانونية و الشرعية، المرجع السابق، ص 227.

[2] صاري عزقي - ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر و طرق التصدي لها- مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق ، جامعة الجزائر ، 2010-2011 ، ص11 .

وإن الإنسان الطبيعي لا يمكن أن يسلك سلوكا منحرفا دون وجود مشاكل اجتماعية تكون دافعا وسببا مباشرا أو غير مباشر للوصول به لمخالفة القوانين والمعايير الاجتماعية والانحراف .

ومن أهم هذه المشاكل :

- فشل السياسات التعليمية واستنفاذها لخطابها المتفائل عندما طغت ظاهرة بطالة خريجي الجامعات وحملة الشهادات المختلفة
- التعليم بجميع أسلاكه في بلدان المغرب العربي لم يحقق الهدف المنشود أو المطلوب منه ، فنجد الكثير من الأطفال يغادر المدرسة مبكرا وبالتالي يعلقون الآمال على الهجرة وذلك لتحقيق أحلامهم وطموحاتهم حتى وإن كان ذلك على حسب حصد أرواحهم.
- قلة عدد السكان في دول أوروبا وارتفاع نسبة الشيخوخة ، في المقابل ارتفاع عدد السكان في بلدان المغرب العربي خاصة عنصر الشباب الذي يعاني من البطالة والتهميش
- تصرفات المغتربين : حيث أنهم وأثناء عودتهم إلى أرض الوطن يظهرون الثراء الفاحش من خلال سيارات فاخرة ذات ترقيم أوروبي ، منازل فسيحة ، الدخول في مشاريع استثمارية ، هذه المظاهر وغيرها كان لها بحق فعل مزلزل في قلوب من تخلف بهم الركب وشلهم الانتظار والقلق [1]

إن الشباب يحمل في أذهانه أفكار وتصورات بأن الغرب هو جنة الله فوق الأرض بسبب الانبهار بالمظهر المرئي الذي تروجه وسائل الإعلام والتي تروج لضفة الأخرى وتعتبر الهجرة غير الشرعية السبيل الوحيد للخروج من دائرة البطالة والتهميش ، وهذا من قبيل الانبهار بدنيا الغرب وطريقة عيشه والرغبة في محاكاته في سياق رحلة الاغتراب والبحث عن الذات المفقودة والهوية المجزأة التي تحمل التوجع العام نحو

[1] أحمد بوزرق ومليكة حجاج – أسباب الهجرة غير الشرعية وآثارها – مقال من مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ،المجلد 1، العدد 09 ، مارس2012 .

مجتمع استهلاكي ذو بعد واحد ، فيتحمل الأفراد أعباء الهجرة وتكاليفها ومخاطرها للوصول إلى بلد المقصد ، وذلك اعتقادا منهم أن هذه هي آخر محطة للصعوبات التي يجتازونها ، في حين أن ما ينتظرهم أكبر وأصعب .[1]

الفـرع الثـانـي: الدوافـع الســياسـيـة و الأمــنيـة:

ترجع أسباب الهجرة غير الشرعية إلى عدم توفر الاستقرار السياسي و الأمني بغالبية دول الجنوب، حيث أنّ الصراع على السلطة و ما يولده من حروب أهلية و انتشار للفوضى لهذه الدول، يدفع مواطنيها إلى تركها و البحث عن أماكن آمنة و مستقرة للعيش بسلام مهما كانت الوظيفة التي يقومون بها و لمخاطر التي تتربص بهم .[2]

إنّ انعدام الاستقرار السياسي و انهيار الأوضاع الأمنية و انتشار القتل و استفحال الجريمة ببعض الدول يجعل مواطنيها يقومون بالهجرة و اللجوء إلى أماكن أخرى بحثا عن الأمان والاستقرار، و العديد من شعوب القارة الإفريقية يعانون بالسنوات الأخيرة من هذه الإشكالية ومثال على ذلك دول المغرب العربي (تونس، ليبيا) التي شهدت مؤخرا حروب أهلية وصراعات سياسية أجبرت العديد من الشباب إلى ركوب البحر مهاجرين إلى أوروبا بالرغم من المخاطر التي تتربص بالعديد منهم.

إنّ غالبية خبراء الهجرة يؤكدون على أنه ما لم يستتب الأمن و تستقر الحياة السياسية في كافة دول الجنوب ،فإنّ موجات الهجرة و اللجوء و التشرد لن تتوقف مهما اتخذت الدول من إجراءات و تدابير أمنية للحد منها، لأنّ الإنسان في بعض الأحيان يكون مجبرا على ترك وطنه بحثا عن الأمان .[3]

و بالتالي فإنّ الهجرة غير الشرعية ليست سوى نوع من التعبير عن سخط الشباب على الوضعية التي يعيشونها في أوطانهم و هروبهم منها، و إذا كان هذا هو واقع الشباب المغاربي فإنّ الشباب الإفريقي أسوء حالة، إذ يعيشون تحت كنف أنظمة ديكتاتورية لا تراعي

---

[1] خديجة بتفة – المرجع السابق – ص 40 .
[2] التعاون الدولي لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة العلوم الشرعية و القانونية،المرجع السابق، ص23-24.
[3] راضي عمارة – ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي- رسالة ماجيستر ، أكاديمية الدراسات العليا 2008- 2009 ، ص 45 .

أدنى اهتمام لحقوق المواطنين و ما تزيده تعقيدا الصراعات الطائفية و السياسية التي تصل في غالب الأحيان إلى نزاعات مسلحة[1].

الفـرع الثـالـث :الـدوافـع البيئـيـة أو الجـغرافـيـة:

يضاف إلى العوامل المساهمة في الهجرة كالاقتصاد والسياسة ، عامل القرب بين منطقتي المغرب العربي و دول أوروبا الجنوبية و لهذا نجد أنّ شباب تونس و شرق الجزائر و ليبيا يهاجرون إلى إيطاليا بحكم قرب المسافة وشباب غرب الوسط الجزائري و الغرب يهاجرون إلى إسبانيا مما يساهم طول الشريط الساحلي لدول المغرب العربي في تفاقم الظاهرة بحيث يشهد كل ساحل إقلاع أفواج كبيرة من المهاجرين إلى الضفة الأخرى.

عامل القرب الجغرافي أو البيئي عامل آخر ساهم في زيادة الهجرة غير الشرعية، كما هو الحال بالنسبة للدول المغاربية التي تشكل بوابة رئيسية وهمزة وصل بين إفريقيا وأوروبا ، هذا الموقع الجغرافي المتميز (على بعد 14 كلم) ، ساهم في عملية وصول الأفارقة و شباب الدول المغاربية على وجه الخصوص للضفة الشمالية .

يضاف إلى ذلك أنّ البحر الأبيض المتوسط صالح للملاحة البحرية بشكل كبير كونه لا يتعرض إلى التيارات البحرية الشديدة القوة[2].

إنّ كافة ما ذكر أعلاه يغذي الرغبة لدى الشباب بدول الجنوب الفقيرة في الهجرة غير الشرعية إلى دول الشمال الغنية و سوف لن تتوقف هذه الأفواج من المغامرة و ركوب البحر و الاتجاه شمالا ما لم تتضافر جهود المجموعة الدولية لإيجاد حلول جذرية لهذه الظاهرة و ذكر سبل التعاون بين دول المغرب العربي و دول أوروبا للحد من الهجرة غير الشرعية في (ب. أ.م) .

المطلب الثـاني :آثـار الـهـجـــرة غـير الشـرعـية

تنعكس الهجرة غير الشرعية على العديد من الأبعاد سواء من الناحية الأمنية ، الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للأشخاص أو على البنيات السياسية والاجتماعية

[1] محمد أعبيد الزناتي إبراهيم، الهجرة غير الشرعية مشكلة اجتماعية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية،د ط، 2008 ، ص180.

[2] محمد أمين عياشي ، المرجع السابق،ص 23.

والاقتصادية للدول المصدرة للهجرة والدول الدول المستقبلة لها (بلدان المغرب العربي ، الدول الأوروبية) حيث تتجلى فيما يلي :

الفرع الأول : من الناحية الأمنية والسياسية

يؤدي تشكل شبكات العبور إلى ظهور جماعات قد تستغل المهاجرين في عمليات إرهابية ، أو استغلالهم من الناحية الجسدية ، ويكون ذلك إما ببيعهم لجهات أخرى لتقوم بإرسالهم إلى مناطق النزاع ، أو تحضيرهم للقيام بعمليات إرهابية في الدول المستقبلة أو حتى استخدامهم في شبكات تجارة المخدرات أو الدعارة ، كما تسمح الهجرة غي الشرعية بتنقل الجماعات الإرهابية وفرارهم من بلدانهم الأصلية من خلال اختراق جماعات المهاجرين ، كما تتزايد معدلات الجريمة في الأقاليم التي يقيم فيها المهاجرون غير الشرعيون ،وذلك لأن الشخص المتواجد في بلد ما بطريقة غير شرعية سيجد صعوبة كبيرة في لحصول على عمل مما سيدفعه إلى السرقة ، النصب والاحتيال ،التزوير ، كما قد يتجه إلى استخدام العنف للحصول على مصدر للأموال .[1]

هذه الآثار تطال الجانب السياسي أيضا ، فهي تساهم في التوترات و الأزمات السياسية بين دول المصدر ودول العبور ودول الوصول ، نتيجة لاتهام كل واحدة منها الأخرى بالتقصير في ضبط الحدود وأنها لم تقم بواجبها في هذا الخصوص، إضافة إلى الإجراءات التي تتخذها دول العبور لحماية سيادة ترابها الوطني قد تثير العديد من ردود الأفعال من قبل دول المصدر أو الدول والقوى التي تتفنن في استثمار أزمات العالم وكوارثه خدمة لسياساتها ومصالحها وتصفية حساباتها تحت شعار حقوق الانسان والاتفاقيات الدولية ، وبهذا نجد اليوم كل المبادرات السياسية بين دول الضفتين الشمالية والجنوبية لـ (ب. أ م) في إطار الشراكة الأورومغاربية والتعاون الهادف والبنّاء توحي بأن للهجرة غير الشرعية دور فعال للتأثير في العلاقات السياسية بين دول الضفتين .

الفرع الثاني : من الناحية الاقتصادية

[1] كريمة بوفلاقة– محاضرات في " قضايا دولية معاصرة " ، كلية علوم الإعلام والاتصال – جامعة الجزائر 03، ص 05 .

بالرغم من التحويلات المالية لدول المصدر ، إلا أن هذه الأخيرة تفقد إسهام العديد من شبابها في تنمية مجتمعاتهم حيث أن جلهم من أصحاب الشهادات والحرف والمزارعين ، كما أن الممارسات غير القانونية التي يمارسها بعض المهاجرين إلى بروز العمالة غير المشروعة خاصة في ورشات البناء أو في المطاعم بحكم كونها عمالة رخيصة الثمن، ما قد يؤثر على نسبة التوظيف في البلد المستقبل .

في الدول المستقبلة يعمل (م .غ.ش) دون دفع ضرائب وحتى صاحب العمل يتنصل بدوره من إجراءات دفع الضرائب فيكسب أرباحا طائلة على حساب المهاجرين ، وفي هذا الصدد تسعى اسبانيا إلى تسوية وضعية المهاجرين غي القانونيين الذي يبلغ حولي 500ألف مهاجر وذلك للتخلص من عملية التهرب الضريبي ،كما تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى ظهور شبكات تمارس التجارة الإلكترونية في إطار شركات وهمية تمارس النصب والاحتيال ، ناهيك عن انتشار مختلف جرائم غسيل الأموال ، كما أن وصول مهاجرين غير شرعيين إلى دولة معينة سيكبدها خسائر مادية كبيرة خاصة إذا تم حجزهم في مراكز مخصصة لهذا الغرض .

يمكن أن يكون هناك تأثير اقتصادي على عائلات المهاجر غير الشرعي ففي حالة وفاته ببلد أجنبي تتكبد خسائر مالية كبير مقابل الحصول على جثته لدفنه في بلده بين أهله ، ما يقارب 35 مليون سنتيم بين التابوت و تحليل حمض ADN هذه المصاريف لو كانت في متناول هذه العائلة لما ركب ابنهم قوارب الموت بحثا عن المال ...[1]

الفرع الثالث : من الناحـــيـة الاجتماعية

يرصد المحللون الاجتماعيون عديدا من المشاكل الاجتماعية الناشئة عن الهجرة غير الشرعية ، وقبل الحديث عن ذلك ينبغي الإشارة إلى أن 97% من المهاجرين غير الشرعيين هم من الذكور أعمارهم بين 20 و 45 سنة يترتب عليها ما يلي :

[1] التعاون الدولي لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة العلوم الشرعية والقانونية ، المرجع السابق ، ص 23

- ارتفاع عدد الغرقى في البحر الأبيض المتوسط حيث سجلت (م.د.ه) IOM أكثر من 15ألف حالة غرق في الفترة بين 2014 – 2018م .
- ظاهرة الزواج من الأجنبيات بغض النظر عن صفاتهن ، وذلك لتحقيق هدف الحصول على الوثائق ، غالبا ما يؤدي إلى الطلاق ، أو ظهور جيل غير سوي من الشباب .
- معاناة المهاجرين غير الشرعيين في الدول المستقبلة من التمييز العنصري وصعوبة الاندماج .
- التفكك الأسري للمهاجرين غير الشرعيين في بلدهم الأصلي خاصة من الشباب ذوي العائلات .
- يعمل المهاجرون في ظروف أكثر سوءا من غيرهم من العمال، يتعرضون للظلم دون عدم القدرة على اللجوء إلى القضاء خشية الطرد والإبعاد.
- تؤثر الهجرة غير الشرعية على البلدان المستقبلة حيث تنتشر الآفات الاجتماعية من سرقة ، بين الممنوعات ، عمليات النصب ، الاختطاف شبكات التهريب إضافة إلى التحويلات المالية للمهاجرين إلى بلدانهم ، حيث قدرت الإحصاءيات أن ما يقارب 73بليون دولار حولت خارج الإتحاد الأوروبي سنة 2014 .[1]

الشكل رقم 04: صورة تصف جانبا من رحلة المهاجرين غير الشرعيين في البحر المتوسط

[1] كريمة بوفلاقة ، المرجع السابق ص 08

المصدر : الهجرة غير الشرعية عبر المغرب العربي ، المآساة التي تؤرق الاتحاد الأوروبي،2021/02/16 على https://www.afrigatenews.net/article

خـلاصـــة الـــفـــصـــل :

من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل ، استخلصنا أن الهجرة غير الشرعية هي ذلك الانتقال من مكان إلى آخر خارج البلد والذي يتم بطريقة غير قانونية ، حيث تعقدت إجراءات السفر والحصول على التأشيرة وأصبحت شبه مستحيلة . وقد ارتبط مصطلح الهجرة غير الشرعية ببعض المصطلحات ذات لصلة مثل النزوح، الهجرة القانونية، اللجوء حيث وضحنا الفرق بين كل منها.

تتم الهجرة غير الشرعية في ثلاث مناطق انطلاقا من دول تعتبر دول مصدرة للمهاجرين إلى مناطق يقصدها هؤلاء مرورا بمناطق يتخذها المهاجرون كدول عبور وذلك

عبر ثلاثة منافذ وهي : الحدود البرية ، الحدود الجوية ، الحدود البحرية ، حيث تعتبر هذه الأخيرة الأكثر استعمالا من طرف الشباب المغاربي لعدة أسباب سبق التفصيل فيها، تكون عبر شبكات منظمة تتلقى مبالغ مالية كبيرة مقابل ذلك .

تعاني دول المغرب العربي من الهجرة غير الشرعية باعتبارها دول انطلاق خاصة في ظل العجز في المسار التنموي حيث يهاجر شبابها بسبب وجود عدة دوافع متنوعة ومتداخلة من دوافع سياسية وأمنية، دوافع اجتماعية واقتصادية، دوافع جغرافية وبيئية.

كما تعاني دول أوروبا الواقعة في الجنوب كفرنسا ، اسبانيا ، إيطاليا باعتبارها دول وصول ، خاصة في ظل استفحال الظاهرة واستقبال عدد كبير من المهاجرين يوميا . انتشارا واسعا للآفات الاجتماعية كالسرقة. النصب والاحتيال، تبييض الأموال ، جماعات التهريب ...الخ

الفصل الثاني

" آليات التعاون الأورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية "

تمـــهـــيـــد :

لقد ظهر التعاون أو الشراكة الدولية بشكل عام كإستراتيجية في العلاقات بين الدول بعد التحول الاقتصادي الذي مسّ معظم بلدان العالم في بداية القرن العشرين، وانحصر أولا على المجال الاقتصادي ثم غزى على جوانب أخرى كالجانب السياسي و الأمني والاجتماعي وغيرها ، وتعني هذه الفكرة في المصطلح الدولي مجموعة العلاقات المشتركة القائمة على أساس تحقيق المصالح المشتركة من جهة و تحديد مدى قدرات و مساهمات كل طرف و من جهة أخرى للوصول للغايات المنشودة و المتوقعة ، وهو الأمر الذي يجعل من الهجرة غير الشرعية مسألة ينصب عليها التعاون بين الجانب الأوروبي و دول جنوب المتوسط، رغم أنّ فترة السبعينات و الحقبة الأولى من الثمانينات قليلا ما كانت هناك سياسات واضحة لجل الدول لمكافحتها .

ومع تزايد وتيرة الظاهرة أصبحت هناك حاجة ماسة إلى وضع مناقشات عامة حول الأزمة في منطقة البحر المتوسط و إيجاد بدائل للسياسات القائمة على المبادرات الفردية وتعويضها بالحلول الجماعية، و بالتالي فهنا نتحدث عن مجالين للتعاون هما الجانب العمقي العقابي للهجرة غير الشرعية،و الجانب الوقائي أي المراقبة على المدى البعيد و لهذا سنقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول: سياسات التعاون القانونية للتصدي للهجرة غير الشرعية.

المبحث الثاني: إستراتيجية التعاون الأمنية للتصدي للهجرة غير الشرعية.

المبحث الثالث: دعم التنمية في الدول المغاربية في إطار الشراكة الأورومغاربية.

المبحث الأول: سـيـاسات التـعاون القانـونيـة للتـصدي للهجرة غير الشرعية.

إنّ سعي أغلب الدول المعنية بالهجرة غير الشرعية إلى التنسيق فيما بينها لم يأت إلاّ في ظروف معينة استدعت ضرورة مد كل دولة يدها لأخرى من أجل تنسيق الجهود و تكثيفها حتى يتم معالجتها بما هو مناسب من الحلول بعيدا عن الارتجالية و في إطار شامل لم تطرحه هذه المشكلة، و إن كانت ما يبرر أكثر الذهاب لتنسيق الجهود هو الفشل الذريع

الذي اتصفت به مختلف السياسات التي عالجت هذه الظاهرة من جانب، و من جانب آخر هناك كذلك الشعور بوحدة المشكلة و أهمية التنسيق بين الدول من أجل محاربتها بأفضل الطرق خاصة في ظل وجود مواثيق تجمع الطرفين و عليه سنتطرق إلى مختلف الاتفاقيات الثنائية(مطلب1) التي عالجت الظاهرة.

المطلب 01: الاتفاقيات الثنائية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

قامت دول من الإتحاد الأوروبي بعقد اتفاقيات ثنائية مع دول من الجنوب المتوسط في مجال تنظيم عملية و انتقال المواطنين فيما بينها و أيضا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية و علاج الآثار المترتبة عنها، حيث تم توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية شمال_ جنوب مع التركيز على الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع دول الإتحاد الأوروبي.

الفرع الأول: الاتفاقيات الثنائية شمال _ جنوب.

كان التعاون شمال جنوب في البداية مطلب الدول الفقيرة التي أرادت به إنهاء سياسة الهيمنة و الخروج من التبعية، ثم أصبح منذ التسعينات هدفا تسعى إليه الدول المتقدمة أكثر وتدعمه هيئة الأمم المتحدة، فعرف تطورا أكبر بعد زوال المعسكر الشرقي الشيوعي و انتهاء الحرب الباردة،إذ لم تعد هناك اختلاف إيديولوجي يمنع الدول الكبرى من التعاون و الشراكة لبناء فرص أكبر للتنمية الشاملة، لذلك كانت الحاجة الكبيرة لبناء تعاون فعال لمواجهة كل المشاكل التي العالم الثالث، و لكن خارج سياسة الهيمنة و السياسات الهادفة لخدمة طرف واحد، كما أنّ هذا التوجه الجديد في العلاقات شمال_جنوب لم يعد مقتصرا على الجانب الاقتصادي بل شمل كذلك المجالات الاقتصادية،الاجتماعية،السياسية الأمنية و غيرها..... و في مجال الهجرة غير الشرعية دعت الضرورة الملحة للقضاء عليها كل الأطراف المعنية السعي من أجل تنسيق الجهود و التعاون فيما بينها خاصة بعد تراجع الهجرة الشرعية وتفاقم الهجرة غير الشرعية ، وعليه سعى الإتحاد الأوروبي إلى التعاون و ركّز في ذلك على الدول المغاربية بالنظر إلى العدد الهائل من المهاجرين الذين يصلون إلى أوروبا انطلاقا من هذه الدول .

1 – اتفاقية بين إيطاليا و تونس:

تعتبر تونس أول بلد من حيث مغادرة المهاجرين الذين يصلون إيطاليا عن طريق البحر حيث وصل إيطاليا أزيد من 15000 مهاجرا غير نظامي من أصل تونسي من بداية عام 2023إلى غاية أكتوبر نفس العام، وعليه كانت وكالة فرانس بريس نقلت عن مصادر إيطالية أنّ التعاون بين البلدين في مجال الهجرة يظل جانبا أساسيا في العلاقة بينهما حيث تم عقد أربعة اتفاقيات بين البلدين أولها في 06 أوت 1998 وآخرها في 05 أفريل 2011.

لم تقتصر السلطات التونسية في تعاملها مع مشكلة الهجرة غير الشرعية على الأسلوب الأمني فقط ، و إنما تبعها نشاط دبلوماسي مكثف للتوصل إلى مذكرة تفاهم لتسهيل عمليات الهجرة غير الشرعية التي تتم تحت علم السلطات ، كانت مذكرة التفاهم حول "إعادة التوطين" مع أكبر دولة مستقبلة للمهاجرين القادمة من تونس.

التزمت إيطاليا بموجب الاتفاقية الأخيرة بمنح تأشيرات الهجرة ل 2000من التونسيين ممن يرغبون في الهجرة إليها سنويا بعد التحاقهم بدورات تدريبية على المهن التي سوف يعملون فيها في الشركات و المصانع الإيطالية كل تمّ الاتفاق على تزويد إيطاليا لتونس بالمعدات و الأجهزة و الزوارق السريعة، و عقد دورات تدريبيةلأفراد الشرطة المتخصصين في مكافحة الهجرة غير الشرعية مع وضع نظام عام لتبادل المعلومات بين البلدين في كل ما يتعلق بالهجرة غير الشرعية.[1] .

2.اتفاقية بين إيطاليا و ليبيا:

بدأت جولات الاتفاقيات بين إيطاليا و ليبيا للحد من الهجرة غير الشرعية منذ جويلية2003 أين تمّ التفاهم على تقديم إيطاليا ليبيا معدّات فنية و تجهيزات مراقبة و زوارق بحرية لمساعدة الحكومة الليبية في منع انطلاق المهاجرين من سواحلها باتجاه إيطاليا.

و في خريف 2013 وقعت اتفاقية بين البلدين تتحدث عن تقديم إيطاليا المساعدة لليبيا من أجل مراقبة حدودها الجنوبية مع البلدان الإفريقية بواسطة الأقمار الصناعية للحيلولة دون دخول المزيد من المهاجرين غير الشرعيين، لأنّ إيطاليا تدق ناقوس الخطر بحيث تحذّر من

[1] رؤوف قميني ،آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر،دار هومة ، د ط ، 2016 ، ص250.

العواقب الخطيرة التي تمس الاقتصاد و المجتمع الإيطالي، ووفق تقديرات إيطالية فإنّه إذا استمر الوضع في ليبيا على ما هو عليه فإنه سيصل إيطاليا ما يتراوح بين 400ألف و 600ألف مهاجر، هذه الفيالق البشرية أغلبها تصل إلى جزر غير مهيأة و لا تحوز على البنى التحتية لاستقبال المزيد من المهاجرين[1].

3.اتـفاقـية بين إسبانيا و المغرب:

يعدّ المغرب ممرا تقليديا للهجرة غير النظامية إلى إسبانيا و ذلك بحكم القرب الجغرافي ، بدأ التعاون بين البلدين في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية منذ توقيع اتفاقية الصداقة و حسن الجوار بينهما في 04جويلية 1991 التي تنص أساسا على تنقل الأشخاص و عبورهم و إرجاع الأجانب الذين دخلوا إسبانيا بطريقة غير قانونية انطلاقا من المغرب .[2]

و قد اقترحت الحكومة الإسبانية على الإتحاد الأوروبي يوقع اتفاقا مع المغرب على غرار الاتفاق الموقع مع تركيا في 2016 و الذي ساهم في الحد من توافد المهاجرين إلى اليونان إلى حد كبير، لاسيما أنّ المغرب تحول إلى نقطة عبور كبيرة للمهاجرين نحو إسبانيا و منها إلى أوروبا، و عليه طالبين إسبانيا من أوروبا منح مساعدات للمغرب لاحتواء الظاهرة بشكل أكثر كفاءة كونها لا تملك الوسائل الفنية المتقدمة .[3]

4.اتفاقيات بين إسبانيا و موريطانيا:

تعتبر السواحل الموريطانية نقطة انطلاق للمهاجرين نحو جزر الكناري و منها إلى إسبانيا، و لهذا تم توقيع عدة اتفاقيات بين البلدين في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية بدأت في 2006 عندما تم الاتفاق على إنشاء مركز حجز المهاجرين غير الشرعيين في مدينة "نواذيبو" الساحلية بدعم إسباني بالمال والأجهزة و المعدّات الخاصة بالمراقبة الحثيثة

[1] عبد الواحد أكمير ، المرجع السابق ، ص 38.
[2] رؤوف قميني، المرجع السابق ص 253.
[3] إسبانيا تقترح توقيع الاتفاق أوروبي مغربي، مقال نشر على موقع"مهاجر نيوز" في 2018/02/14، دخول الموقع في 2024/05/07 على الرابط https://www.infomigrants.net/ar/post/7531

للشواطئ الموريتانية ، فكانت بذلك موريتانيا أول دولة مغاربية و الوحيدة التي تقبل بإنشاء مركز حجز المهاجرين على سواحلها[1].

في ماي 2022 وقعت اتفاقية بين الرئيس الموريتاني" ولد الشيخ لغزواني " رئيس الوزراء الإسباني" بيدرو سانشيز" تمّ فيها منح موريطانيا مبلغ 200مليون أورو وفق صحيفة"البايس الإسبانية " وذلك لمساعدة موريتانيا تعزيز جهود مكافحة الهجرة غير الشرعية" لأنها خط الدفاع الأول عن الأراضي الإسبانية في وجه الهجرة غير الشرعية من منطقة إفريقيا جنوب الصحراء .[2]

خريطة رقم 03 : نقاط انطلاق المهاجرين من سواحل موريطانيا نحو أوروبا

من الخريطة نلاحظ ان موقع السواحل الموريتانية مطلة على المحيط الأطلسي وبالتي فإن المهاجرون يتخذون الطريق البحرية عبر الهجرة أولا إلى جزر الكناري التي يتخذونها معبرا للوصول بعده إلى السواحل الاسبانية والبرتغالية و الطريق البرية عبر المرور على الجزائر او المغرب للوصول إلى اسبانيا .

5- اتفاقية بين فرنسا و تونس:

في إطار إدارة الهجرة بين تونس و فرنسا تم توقيع اتفاقية خاصة بالإدارة التعاونية لتدفقات الهجرة و التنمية الشاملة في أفريل 2008، دخلت حيز التنفيذ في جويلية 2009،

[1] سعاد لعلى، المرجع السابق، ص42.

[2] موريتانيا و إسبانيا تبحثان سبل مكافحة الهجرة غير الشرعية ، مقال نشر في موقع الشرق الأوسط في 2024/02/07، زيارة الموقع2024/05/07 على https://aawsat.com/

في هذا السياق أوضح وزير الخارجية الفرنسي"برناردكوشنر" k .Bernart لمجلس الشيوخ أنّ الاتفاقية الموقعة مع تونس تقوم على أساس تنظيم تدفع الهجرة و مكافحة الهجرة غير الشرعية و ذلك بترحيلهم و إعادتهم إلى وطنهم الأصلي تونس.

و قد قال "ساركوزي" الرئيس الفرنسي بخصوص الاتفاقية" الهجرات الشرعية هي محرك علاقاتنا مع تونس يتعين تسهيلها، و سويا سنحارب الهجرة غير الشرعية[1]

هذا و أكد وزير الداخلية الفرنسي" جيرالد دارمانان " في 19 جويلية 2023 أن بلاده لتونس 25.8 مليون أورو لمساعدتها في وقف قوارب المهاجرين عبر البحر الأبيض المتوسط ، وتأتي هذه الأموال بخلاف حزمة الإتحاد الأوروبي البالغة 10 مليون أورو لمساعدة تونس للتصدي للهجرة غير الشرعية [2]

الفرع الثاني:الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين الجزائر و الدول الأوروبية

على غرار الدول الأخرى من الدول المغاربية قامت الجزائر بإبرام اتفاقيات ثنائية مع دول شمال المتوسط من أجل تنسيق التعاون الثنائي للتصدي للهجرة غير الشرعية خاصة مع استقلالها منذ مطلع القرن 21 .

1.إتفاقية بين الجزائر و إيطاليا:

بدأ الاتفاق بين البلدين منذ نوفمبر 1999 الذي تضمن محاربة الإرهاب و الهجرة غير الشرعية و ذلك بتبادل المعلومات و المساعدات بخصوص الهجرة غير الشرعية.

و في 24 فيفري 2002 قامت إيطاليا بتوقيع اتفاقية مع الجزائر يتم من خلالها ترحيل المهاجرين غير الشرعيين بعد التحقق من جنسيتهم الجزائرية، و بالفعل تمّ ترحيل أكثر من نصف مليون شخص، و قدمت الحكومة الإيطالية 1000تأشيرة عمل للجزائريين سنة2008 و مثلها عام 2009 .[3]

[1] رؤوف قميني ، المرجع السابق ،ص 250.
[2] الهجرة غير الشرعية ، ما تداعياتها على أمن أوروبا ، مقال منشور على موقع المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب و الاستخبارات ، إعداد وحدة الدراسات والتقارير 08 أوت 2023 تم الإطلاع عليه في 20 أفريل 2024 عل الرابط https://www.europarabct.com/
[3] رؤوف قميني ، المرجع السابق ، ص 257.

2. اتفاقية بين الجزائر و فرنسا:

تمّ الاتفاق بين الجزائر و فرنسا على التعاون الأمني التعلق بالهجرة في أكتوبر 2003 بالجزائر ، حيث نصّ الاتفاق على قيام الطرفين بالتعاون عملياتيا و تقنيا في مجال الأمن الداخلي و تبادل المساعدة في عدة مجالات أهمها الهجرة غير الشرعية و التدليس في الوثائق المتعلقة بها، هذا التعاون بني على الأخذ و العطاء بين الطرفين، الفرنسيون يعلمون الجزائريين كيفية محاربة الإرهاب و إرسال الخبرات.

في 11ماي 2005 قام كل من "ميشال قودان" المدير العام للشرطة الفرنسية و علي تونسي المدير العام للأمن الوطني على اتفاق في مجال محاربة الإرهاب و الهجرة غير الشرعية و طرق منع الشباب من الهجرة غير النظامية[1]

3.اتفاقية بين الجزائر و إسبانيا:

وقعت إسبانيا و الجزائر على اتفاقية لتشكيل فريق مشترك للتحقيق في شبكات تجارة البشر، و تعزيز جهود مواجهة الهجرة غير الشرعية ، تأتي هذه الاتفاقية في أفريل 2018 بعد مرحلة حرجة في العلاقات الثنائية بين البلدين تسببت في وصول أكثر من 2000 مهاجر جزائري إلى سواحل الأندلس في عام 2017، ما دفع بالحكومة الإسبانية إلى إنشاء مركز استقبال مؤقت في سجن"أركيـدونا" يستوعب حوالي 500 مهاجر بناءا على الاتفاقية مئات الضباط الجزائريون يشاركون في برامج تدريبية في إسبانيا و ذلك من أجل السيطرة على الحدود.

في عام 2019أقرت الحكومة الإسبانية بالجهود الكبيرة للجزائر في سبيل الحد من الهجرة غير الشرعية نحو إسبانيا، حيث انخفض عدد المهاجرين خلال الرباعي لأولمن العام ب 20% مما كان في سنة 2017[2]

[1] رؤوف قميني ، المرجع السابق ، ص 44.

[2] إسبانيا و الجزائر توقعان اتفاقية مشتركة لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مقال منشور على موقع مهاجر نيوز في 2018/05/22، زيارة الموقع في 2024/05/08 على https://www.infomigrants.net/ar/post/9397

4- اتفاقية بين الجزائر و سويسرا:

تمّ توقيع اتفاقية بين الجمهورية الجزائرية و المجلة الكونفدرالية للحكومة السويسرية حول تنقل الأشخاص في 03جويلية2006.

تضمن الاتفاق على أنه يجب على كل طرف و بدون إجراءات عودة رعاياه المتواجدين بصفة غير شرعية على تراب الطرف الآخر حتى إن لم يكن بحوزة هؤلاء جواز السفر أو بطاقة تعريف شريطة أن يتم الإثبات أو البرهان بطريقة موثوقة.

5- اتفاقية بين الجزائر و مملكة بريطانيا:

تم توقيع الاتفاق المتعلق بنقل الأشخاص و إعادة القبول بين الجزائر و الحكومة البريطانية و أيرلندا الشمالية في 11جويلية2006، جاء في الاتفاق أنه يسمح لكل طرف بعودة رعاياه المقيمين بصفة غير قانونية على إقليم الطرف الآخر وفق إجراءات نصّ عليها الاتفاق شريطة أن يتمّ الإثبات أو البرهنة بصفة موثوقة، و قد نصّ الاتفاق على أنّ إعادة القبول تتم جوا عبر رحلات عادية، حيث يتكفل الطرف الطالب بتحمل المصاريف إلى غاية الوصول إلى حدود المراقبة للطلب المطلوب منه.[1]

المطلب الثاني: الاتفاقيات الجماعية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

بدون شك فإنّ المجال الإقليمي يعتبر الحيز الأكثر ملائمة لوضع الآليات و الإستراتيجيات الفعالة لمعالجة جميع المجالات التي تتقاسمها الدول، و ليس فقط الهجرة غير الشرعية، لذلك فإنّ الإتحاد الأوروبي لا يفوّت مناسبة إلاّ و يجدّد دعوته للأطراف المعنية من أجل التعاون و تنسيق الجهود حتى تتمّ معالجتها في الإطار الأورومتوسطي و الأورومغاربي، من هذا المنطلق جاءت دعوة البرلمان الأوروبي في عام 1994 إلى ضرورة بذل الهجرة في حوض البحر الأبيض المتوسط و يتم عرض هذا في منتدى الحوار و الشراكة المتوسطية الذي انعقد في البرتغال نهاية عام 1994.حيث تلى ذلك العديد من الاتفاقيات .

الفرع الأول : اتفاقيات التعاون في لإطار الشراكة الأورومتوسطية

[1] سعاد لعلى، المرجع السابق، ص44.

أولا : اتـــفـاقـية بـرشـلـونـة

ظهر ميثاق برشلونة في 27-28 نوفمبر 1995 بمدينة برشلونة (اسبانيا) بمشاركة 27 دولة ، 15 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي و 08 دول عربية ، منها ثلاثة دول مغاربية هي الجزائر ، المغرب ، تونس ، تزامن إعلان برشلونة مع ظروف دولية كثيرة أثرت على كافة الدول المتقدمة والنامية ، خاصة من ناحية توجهاتها الاقتصادية والتدابير الأمنية أو مكانتها الإستراتيجية على الساحة العالمية ، حيث يمكن استخلاص ثلاثة ظروف دولية وهي : تأسيس منظمة التجارة العالمية سنة 1995 م خلفا لمنظمة الغات GATT ، تحول مضمون الحرب من الصراع شرق وغرب أثناء الحرب الباردة إلى صراع شمال جنوب بعد انهيار الإتحاد السوفيتي ، ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية ضمن نظام دولي جديد وسيطرتها على العالم بمؤسسات عالمية ظاهرها خدمة العالم لكن باطنها خدمة المصلحة الأمريكية مثل منظمة التجارة العالمية ، الشركات متعددة الجنسيات ...الخ .

أثرت الظروف الدولية السالفة الذكر على إعلان برشلونة والذي شكل أول محاولة جدية يقوم بها الاتحاد الأوروبي بغية إرساء تعاون شامل مع دول أخرى مطلة على البحر الأبيض المتوسط ، جاء المشروع أيضا كإستراتيجية للإتحاد الأوروبي ليحدد علاقات التعاون في البحر الأبيض المتوسط التي كانت قبلها ذات طابع تجاري بحت ، لتشمل العلاقات في هذا الميثاق مختلف الجوانب ، السياسية والأمنية ، الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية .[1]

1- الشراكة السياسية والأمنية :

رغم إن وثيقة برشلونة 1995 تضمنت بنودا وست جميع المجلات والأبعاد إلا أنه ما ميز الفترة الزمنية التي واكبت المشروع هو عدم الاستقرار الأمني في الدول المغاربية ، فالجزائر شهدت فترة العشرية السوداء (الإرهاب) ، وتفاقمت ظاهرة الهجرة إلى أوروبا ، ما جعل الطرف الأوروبي يركز على البعد الأمني في الشراكة وبالتالي ضمان عدم وصول التهديدات الأمنية إلى أراضيه ، حيث وافقت الدول المشتركة على تعزيز و تشجيع التعاون فيما بينها ، وأكدت على ضرورة الاستقرار الداخلي والخارجي للدول المنضمة واحترام مبادئ

[1] فايزة ختو ، المرجع السابق ، ص48

القانون الدولي ، ومواصلة الحوار المنظم للقضاء على الهجرة غير الشرعية خاصة وأن أوروبا ترى بأن الهجرة غير الشرعية تشكل تهديدا كبيرا لأمنها نظرا للارتباط الوثيق بين هذه الظاهرة و الإرهاب الدولي وكذا مع الشبكات الإجرامية التي تنظم تهريب المهاجرين، فبعد فشل السياسات الأمنية الوطنية في التصدي للظاهرة ، لجأ الإتحاد الأوروبي لطرح هذه الشركة لتجفيف الهجرة غير الشرعية من المصدر ، حيث أنشأ وكالة "Frontex " لتحسين مراقبة الحدود في أكتوبر 2004 ، ولجعل المراقبة أكثر إحكاما تم إنشاء فرق التدخل السريع للحدود" Rabit" ، لمكافحة العبور غير الشرعي للحدود .[1]

2- الشراكة الاقتصادية والمالية :

تتعلق الهجرة غير الشرعية بالمحور الثاني للشراكة الاقتصادية والمالية ، لأن العوامل الاقتصادية هي المتحكم الرئيسي في الهجرة ، وبالتالي تطور هذا القطاع وتشجيع الاستثمارات من شأنه أن يرفع المستوى المعيشي في دول الانطلاق ، ويؤدي إلى توفير مناصب شغل ، وبالتالي منطقة مزدهرة ومستقرة وهو ما يثبت السكان في أوطانهم ، إضافة إلى أن ميثاق برشلونة نص على إقامة منطقة تبادل حر أوروبية متوسطية تدريجيا بالتوجه نحو الانفتاح الاقتصادي والتخلي التدريجي على الحواجز الجمركية ، تبادل التكنولوجيا ، وتشجيع الاستثمار والبحث العلمي ، إلى جانب تخصيص أغلفة مالية محددة على سبيل المعونة للدول الواقعة جنوب المتوسط خاصة وأن أغلب هذه الدول تحتاج إلى معدات تكنولوجية عالية من أجل السيطرة على حدودها .[2]

لجأت دول الإتحاد الأوروبي انطلاقا من ميثاق برشلونة إلى تنمية اقتصاديات بلدان المغرب العربي المصدرة للهجرة ، باعتبار ذلك أحد الطرق الكفيلة لإيقاف الهجرة غير الشرعية أو التقليل منها على الأقل ، تمثل ذلك في **برنامج ميدا** " MAED" ، هذا البرنامج يمثل أداة مالية في يد الإتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة مع الدول المغاربية ، حيث قام بتمويل

[1] ريمة مرزوق ،المرجع السابق ، ص 256 .
[2] فايزة ختو ، المرجع السابق، ص 100 .

العديد من المشاريع في البلدان العربية مثل برامج التعديل البنيوية وتطوير التنمية الريفية في المغرب بقيمة 09 ملايير أورو في الفترة من 2000-2006 م .

ويقوم برنامج ميدا كما جاء في ميثاق برشلونة على مرحلتين :

- برنامج ميدا 01 : من 1995- 2000 كان بقيمة 5500مليار أورو في شكل ميزانية و5500 مليار أورو في شكل قروض للاستثمار
- برنامج ميدا 02 : من 2000- 2006 جاء بنفس القيمة المالية [1]

3- الشراكة الاجتماعية والثقافية :

شكل المحور الثالث من الاتفاقية الذي جاء تحت عنوان " الشراكة في المجلات الاجتماعية والثقافية " آخر محور في البيان الختامي لندوة برشلونة ، لكنه مكمل للمحورين السابقين ، فلا مناص من الحديث عن شراكة سياسية واقتصادية دون الحديث عن إقامة شراكة بين الشعوب ، وذلك لتسهيل التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية ، فالجانب الاجتماعي والثقافي ينصب على المهاجرين المتواجدين على الإقليم لأوروبي الذين يجب أن يعاملوا معاملة إنسانية في مساواة بينهم وبين المواطنين الأوروبيين في محاولة لإدماجهم ضمن المجتمع الأوروبي ، حيث يتعهد الإتحاد على مكافحة كافة السياسات التمييزية ضدهم ، وإيجاد فرص حياة لهم تكون مساوية مع المواطنين خاصة في مجال الصحة ، التعليم ، العمل والأجر ، كما يشجع هذا الجانب المبادلات البشرية خاصة الموظفين ، العلماء ، الجامعيين رجال الأعمال ، الطلبة ، وإلغاء كل ما هو غير ضروري . [2]

والإشارة الصريحة للهجرة غير الشرعية في ميثاق برشلونة كانت في الجزء الأخير المتعلق بالشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية ، وينص على أنها تعددت بأهمية الدول الذي تلعبه في علاقاتهم ،حيث يوافقون على تكثيف التعاون فيما بينهم من أجل تخفيف وطأة الهجرة غير الشرعية ، بالإضافة إلى خلق فرص عمل وغيرها ، وحماية الحقوق

[1] رؤوف قميني ، المرجع السابق، ص 268 .
[2] فايزة ختو ، المرجع السابق، ص 110 .

المنصوص بها في ظل التشريعات الحالية للمهاجرين المقيمين قانونا على أراضيهم ،كذلك العمل على عقد اجتماعات دورية للوصول إلى مقترحات تتعلق بمحاربة الجرائم وتنسيق الجهد لإيجاد الحلول لكل المشاكل .[1]

ثانيا : التعاون في إطار حوار المجموعة 05+05

يعد مشروع حسن الجوار إستراتيجية جديدة تستدعي إلى مناقشة موضوع الهجرة غير الشرعية ، حيث يرجع أصل هذا المشروع إلى بداية الثمانينات حيث طرحها الرئيس الفرنسي " فرانسوا ميتران " ، ثم رئيس الوزراء الإيطالي " بتيتوكراكسي " والإسباني " فيليب غونزيلس " ، بدأ بالحوار 03+03 سنة 1988 بمرسيليا والذي سمي ب " المنتدى المتوسطي الأول ، ثم تطور إلى مجموعة 05+05 في الذي عقد في روما في أكتوبر 1990 ، ميزه التزامن مع ظروف إقليمية في بعض الدول المغاربية ، كانهيار الوضع والأمني والاقتصادي في الجزائر ، و صراع المغرب مع جبهة البوليساريو ، تضم المجموعة الدول المغاربية الخمسة + فرنسا ، إيطاليا ، اسبانيا ، البرتغال ، مالطا .[2]

يعتبر الحوار 05+05 أهم الآليات التي تسمح بمناقشة موضوع الهجرة السرية ، إذ أن هذا الكيان يجمع أهم الدول المتوسطية المعنية بها كما سبق ذكرها ، حيث تم التطرق لملف الهجرة غير الشرعية في جميع المؤتمرات التي تلت المؤتمر التأسيسي ، قمة تونس 16 –17 أكتوبر 2002 ، اجتماع الرباط 22–23 أكتوبر 2003 ، لقاء الجزائر سبتمبر 2004 ، سمحت هذه اللقاءات بالتطرق إلى أهم النقاط المتعلقة بالهجرة غير الشرعية ، وكيفية بناء حوار وتعاون فعالين في مجال تنظيم حركات الأشخاص بين الأطراف ، وتحسين وضعيات العمال المهاجرين ، ومحاربة الدخول السري خاصة بإبرام اتفاقيات إعادة القبول والإدماج بين الدول المعنية بها (بين مناطق الهجرة غير الشرعية) ، إضافة إلى التركيز على ضرورة التعاون وتبادل المعلومات والخبرات وتقوية أجهزة المراقبة .[3]

---

[1] نص إعلان برشلونة للشراكة الأورومتوسطية ، 27-28 نوفمبر 1995 م برشلونة (اسبانيا) .د،ص

[2] محمد غربي وآخرون ، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، المرجع السابق ص 413-417 .

[3] حوار 5+5 ، المؤتمر الوزاري حول الهجرة في غرب البحر الأبيض المتوسط ، إعلان تونس ، تونس 16- 17 أكتوبر 2002م

خلال لقاء الجزائر ، اتضح أن الطرف الأوروبي يسعى للتخلص من المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين على إقليمه ، وذلك بإقامة مراكز عبور بالمنطقة المغاربية التي تتولى استقبال المهاجرين غير الشرعيين الذين يطردون من أوروبا أو يلقى عليهم القبض قبل الوصول إليها ، في انتظار أن يتم إعادتهم إلى أوطانهم ، الأمر الذي رفضه الطرف المغاربي خاصة الجزائر التي طالبت بدعم لوجستيكي أوروبي من أجل حماية حدودها من المهاجرين القادمين من إفريقيا للوصول إلى أوروبا [1]

نظرا لتصاعد الهجرة غير الشرعية منذ سنة 2010 استمر المنتدى في الحوار لكن الأزمة الليبية أثرت بشكل كبير على نشاطاته وأجلت الاجتماعات التي كان مقرر عقده لدراسة التحديات الأمنية المشتركة غرب المتوسط ، ولم تنقطع اجتماعات وزراء الخارجية منذ ذلك التاريخ ، ففي مالطا عام 2012 تم التشديد على القضايا الملحة كالبطالة التي أصبحت من الأسباب الرئيسية للهجرة غير الشرعية ، في مؤتمر الرباط سنة 2013 الذي شاركت فيه إضافة إلى دول 5+5 وكالة " FRONTEX" و(م. د. ه) IOM ، حيث تم فيه مناقشة التدابير الفعالة لمكافحة الجريمة والمنظمة والهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالتنظيمات الإرهابية .

تم عقد المؤتمر الوزاري الثامن لمجموعة 5+5 ول الهجرة والتنمية في مراكش يوم 1 و 2 مارس 2020 ، حيث حدد وزراء خارجية الدول المشاركة تأييد إرادتهم على مواصلة العمل المشترك على ارصاء فضاء إقليمي للحوار والتعاون لمعالجة إشكالية الهجرة غير الشرعية ، قائم على التضامن والمسؤولية المشتركة ، كما أكد الوزراء على تشبثهم بحوار مجموعة 5+5 كإطار أساسي للتعاون الأورومتوسطي وحوار شمال –جنوب ، كما تمحور المؤتمر حول الهجرة غير الشرعية ومكافحتها عبر التنسيق بين السياسات الوطنية و الإقليمية وضرورة ترجمتها إلى مشاريع عملية .[2]

[1] فايزة بركان ، المرجع السابق ،ص 80
[2] ريمة مرزوق– المرجع السابق ، ص 248 -249

يمكن القول أن حوار مجموعة 5+5 جاء للتصدي للهجرة غير الشرعية وذلك من خلال :

- العمل المشترك بين الدول المكونة للمجموعة لمراقبة الحدود البحرية وتنظيم دورات مشتركة للمراقبة .
- إنشاء مراكز للمعلومات بهدف تنمية التعاون بين مختلف الدول فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية .
- إحداث مجموعة "تريفي" TREVI التي تضم وزراء العدل والداخلية وتستهدف اتخاذ إجراءات بين مختلف الدول المتوسطية لمراقبة الحدود ، وتحديث المنظومة القانونية لردع المهاجرين السريين وكذا مختلف الشبكات العاملة في هذا المجال

لكن الجدير بالذكر أن مجموعة 5+5 بمستوياتها المتعددة يلاحظ عليها ، افتقارها الملف الاجتماعي والثقافي والتنموي ، وتركيزها على الهاجس الأمني الذي يمثل مركز الصدارة في عمليات التعاون والتنسيق في المجموعة ، حيث أن موقف دول جنوب المتوسط أي الدول المغاربية الخمسة ضعيف دائمة ما تستجيب للرؤية الأوروبية مقابل استجابة ضعيفة للدول الأوروبية للطرف الجنوبي [1]

ثالثا : المؤتمر الأورو إفريقي (بيان الرباط)

جمع الملتقى الحكومي المنعقد في الرباط في جويلية2006 ، 27 دولة إفريقية منها دول شمال افريقيا باستثناء الجزائر ، و31 دولة أوروبية فيها كل دول الاتحاد الأوروبي ، تم فيه الاتفاق على التعاون والمسؤولية المشتركة في مجال الهجرة غير الشرعية .

تضمن المؤتمر إعطاء دفعة قوية لخمسة وسائل للوقاية من الهجرة غير الشرعية ومحاربتها وهي :

- التعاون العملياتي(تعاون بين الشرطة ، تبادل المعلومات ، تبادل التعاون القضائي) بين جميع الدول المعنية بمكافحة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة

[1] رتيبة بيرد ، الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5 ، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية ، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر 2009 ، ص196 .

- مراقبة الأقاليم والحدود مع احترام السيادة الوطنية انطلاقا من مسؤولية الدول ، هذه الرقابة ضرورية لحل الشبكات واكتشاف دروب الهجرة غير الشرعية .
- التعاون الدولي حول إعادة المهاجرين الموجودين في وضعية غير قانونية إلى بلدانهم الأصلية مع احترام حقوق الإنسان وكرامته ، (اتفاقيات إعادة القبول مع جميع الدول المعنية)
- تطبيق أعمال فعالة ضد هيئات الاستقبال التي تشجع العمل غير المصرح به ، والذي يجب أن يتجسد في تبني سياسات طوعية ومناسبة للوقاية ومحاربة العمل غير الشرعي. [1]
- المساهمة في التنمية الاقتصادية في البلدان المعنية بالهجرة غير الشرعية لأن في ذلك التأثير على الأسباب العميقة لتدفقات الهجرة غير الشرعية ، بالنسبة لأوروبا التي تؤكد على حاجتها للهجرة المنظمة فإن على الدول المغاربية والدول الافريقية ان تتخذ إجراءات أمنية داخلية وعلى الحدود لمكافحة الهجرة غير الشرعية ، وبالتالي لأهداف الدعم المالي الأوروبي نوعان الأول للتصدي للهجرة غير الشرعية عبر اقتناء الوسائل وأجهزة الرقابة ، والثاني لتحقيق التنمية ومن ثم الحد من انطلاق الشباب المهاجر نحو أوروبا . [2]

تلى مؤتمر الرباط التأسيسي للحوار الأورو أفريقي العديد من المؤتمرات الوزارية على غرار المؤتمر الأورو إفريقي بخصوص الهجرة غير الشرعية في نابولي الإيطالية بتاريخ 09 /2011/02 برئاسة إيطاليا باعتبارها الدولة المنظمة ، عقد بسبب تزايد الهجرة غير الشرعية من منطقة المغاربية نحو إيطاليا ، وخرج المؤتمر بتوصيات تمثلت في تعزيز التعاون بين الدول المعنية بالهجرة غير الشرعية والتعاون مع وكالة الشرطة الدولية "INTERPOL" و الأوروبية "EUROPOL"، إضافة إلى مؤتمر الأوروإفريقي قمة أذربيجان سنة 2017م ، والذي جاء بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا وسيطرة

[1] رؤوف قميني ، المرجع السابق ص 243 .
[2] سعاد لعلى ، المرجع السابق ص 58 -59 .

الجماعات المسلحة على شبكات تهريب المهاجرين ، و الأزمة الإنسانية في (ب.أ .م) سنة 2015 قرب السواحل الإيطالية التي راح ضحيتها أكثر من 800 غريق ، أين تم الاتفاق على تكثيف الجهود من أجل السيطرة على المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا ومنع تنقلهم إلى أوروبا ، وأكد المشاركون على مسؤولية حكومة الوفاق الوطني الليبية على تنفيذ مخرجات المؤتمر.

الملاحظ من خلال مؤتمرات الأورو افريقية أن الإتحاد الأوروبي سعى لتعزيز وتفعيل آليات التنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان ودعم الجهود المشتركة لمواجهة الهجرة غير الشرعية ، إلا أنه أغفل مراقبة ومحاسبة الأنظمة الأفريقية التي رغم تلقيها مساعدات مالية سواء من دول الاتحاد أو من دول خارجه إلا أنها تستمر في انتهاج سياسات اقتصادية لا تعكس تطلعات الشباب الإفريقي وبالتالي هذا يؤدي إلى استمرار الظاهرة رغم الجهود المبذولة .[1]

رابعا : اجتماع التعاون الأورو مغاربي 3+1

في روما 03ماي 2024 عقد اجتماع رفيع المستوى حضره وزراء الداخلية للدول المغاربية الثلاثة (الجزائر ، تونس ، ليبيا) و إيطاليا من جهة أوروبا ، وذلك لمناقشة التعاون المشترك بخصوص المسائل المتعلقة بالهجرة غير الشرعية وتأمين الحدود ، حيث كان من أهدافه توحيد الرؤى وتبني مقاربة شاملة لمكافحة الهجرة غير الشرعية بمشاركة دول المصدر ودول العبور ودول المقصد إلى جانب وضع الخطوط العريضة لمكافحة هذه الظاهرة ، وقد حضَرت الدول المغاربية لهذا الاجتماع عندما استضافت تونس قمة تشاورية مع الجزائر وليبيا في 22 افريل 2024 ، حيث اتفق الرئيس الجزائري " عبد المجيد تبون " مع الرئيس التونسي " قيس السعيد " ورئيس الوزراء الليبي " محمد يونس المنفي " على وضع مقاربة تشاركية تهدف إلى تنمية المناطق الحدودية وتوحيد المواقف بشأن الهجرة غير الشرعية دون إملاءات أوروبية .

[1] ريمة مرزوق ، المرجع السابق ص ص 264، 266

في الاجتماع أكد الطرف الجزائري على ضرورة دعم الجهود التنموية لدول الجوار ، وذلك من خلال استغلال جميع الأطر والآليات المتاحة ، بما فيها الآليات المخصصة لتنمية المناطق الحدودية ، لأن دفع عجلة التنمية بالدول المغاربية تونس وليبيا والجزائر كفيل باستقطاب الفئة المرشحة للهجرة غير النظامية ، ولفت وزير الداخلية الجزائري أن الخطة المعتمدة مكنت من نتائج جد ايجابية ، حيث تم تقليل الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط نحو إيطاليا إلى أدنى مستوياتها ، حيث تكاد تنعدم الهجرة غير الشرعية انطلاقا من الجزائر إلى ايطاليا حيث لم تتعدى 0.4% من مجموع المهاجرين غير الشرعيين إليها من مختلف المسارات ، وعليه تم الاتفاق في هذا الاجتماع على ضرورة الاهتمام بالشباب داخل الدول المغاربية بتوفير فرص عمل و دورات التدريب والتعليم المجاني ، من جهتها إيطاليا تقوم بتنظيم الهجرة غير الشرعية إليها من هذه الدول .[1]

الفرع الثاني : الاتفاقيات المبرمة بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية

لتحقيق عزل كامل بين ضفتي (ب. أ.م)، سعى الإتحاد الأوروبي إلى عقد لقاءات واتفاقيات ثنائية بينه وبين كل دولة من الدول المغاربية باعتبارها بؤرا لانطلاق المهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا ، وذلك في محاولة للتأثير على سياساتها الداخلية وتضييق الخناق على (م.غ ش) ، وذلك بتأمين حدودها الإقليمية و سن تشريعات ردعية ، ومن أهم مظاهر هذه الاتفاقيات :

أولا- الاتفاقية الإتحاد الأوروبي وتونس : وقع الاتحاد الأوروبي مع تونس نهاية مارس 2014 اتفاقية " التنقل " لتسهيل حركة تنقل الأشخاص بين الطرفين ، وتعزيز الإدارة المشتركة لتدفقات الهجرة ، حيث تضمنت تبسيط إجراءات الهجرة بالنسبة لتونسيين إلى الأراضي الأوروبية والتي تخص فئات معينة من المهاجرين تقوم على معايير اقتصادية ، اجتماعية ، أكاديمية مهنية ، إضافة إلى تعزيز التعاون بين وكالات التوظيف في تونس ومختلف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، إلا أن الهدف الرئيسي للاتفاقية هو مكافحة

[1] اجتماع مجموعة 3+1 في روما ، جريدة الخبر اليومية ، العدد 10840 في 04ماي 2024 ، تم الإطلاع عليها في نفس يوم صدورها .

الهجرة غير الشرعية و عرقلة عمل شبكات تهريب المهاجرين والاتجار بهم والتأكد على إعادة قبولهم ، مع تزويد تونس بإمكانيات اللازمة للإدارة المتكاملة للحدود ، وبرمجة مشاركة تونس في عمل" SEAHORSE " للتعاون في مراقبة الحدود في (ب.أ م) .

ثانيا- الاتفاقية بين الإتحاد الأوروبي و المغرب: تعتبر قضايا الهجرة من المجالات الرئيسية التي ترتكز عليها شراكة الاتحاد الأوروبي والمغرب ، حيث يتمتع هذا الأخير بمكانة متميزة لدى الاتحاد الأوروبي منذ سنة 2008 ، مما جعله الحليف الرئيسي جنوب البحر الأبيض المتوسط ، أين وقع الطرفان " اتفاقية التنقل " في 7يونيو 2013 والتي ركزت على الهجرة غير الشرعية ومكافحتها ، كما تجدر الاشارة إلى التمويل الذي تلقاه المغرب من الاتحاد الأوروبي والذي قدر ب 67 مليون يورو في إطار برنامج " ميدا" في الفترة 2003-2015، كما قبل المغرب استقبال المهاجرين غير الشرعيين من الاتحاد الأوروبي ، حيث استقبل لوحده 10 ألاف مهاجر غير شرعي سنة 2017 ، حيث حصل على 4.58 مليون أورو من صندوق الاتحاد الأوروبي الإنمائي لتعزيز ذلك [1].

ثالثا- الاتفاقية بين الإتحاد الأوروبي و ليبيا : لقد فرضت التغيرات السياسية في ليبيا بعد سنة 2011 على الاتحاد الأوروبي مراجعة إستراتيجية مع الظروف المستجدة ، فبعد إسقاط نظام الرئيس" معمر القذافي " تحولت ليبيا إلى دولة مفككة ، هذا شكل أكبر التحديات للإتحاد الأوروبي فمن جهة أصبحت ليبيا منطقة عبور كبيرة للهجرة غير الشرعية ولشبكات الجريمة المنظمة ، ومن جهة أخرى صعوبة توصل الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق محدد بشأن الهجرة غير الشرعية في ظل وجود حكومتين متباينتين وعدد لا محدود من الميلشيات . لكن بعد تنصيب حكومة الوفاق الوطني برئاسة "فايز السراج " سارع الاتحاد الأوروبي لاجراء مفاوضات للحصول على موافقة الحكومة الجديدة على تمديد العمليات الميدانية لوكالة FRONTEX وتحديدا عملية EUAAVFOR Med واستئناف المساعدة التقنية التي توقفت منذ سنة 2013م بالتنسيق مع حكومة " السراج" وقوات الأمن . [2]

[1] محمد جعبوب ، رؤية نقدية لاتفاقيات الشراكة الأورو مغاربية ، الملتقى الوطني حول الصراع والتعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، 13-14 نوفمبر 2019 .

[2] ريمة مرزوق ،المرجع السابق ، ص 258 .

رابعا –الاتفاقية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر: تم توقيع اتفاق بين الطرفين على برنامج يسمى " دعم إصلاح الشرطة الجزائرية " حيث حصلت الجزائر على مساعدة من الاتحاد قدرت ب 4ملايين أورو من أجل رفع مستوى الاحتراف لدى العاملين في الأمن الوطني وذلك من خلال الحث على :

- ❖ إنشاء مصلحة لمكافحة الهجرة غير الشرعية
- ❖ تنظيم لقاءات بين الشرطة الجزائرية و وشرطة الحدود العاملة في البلدان المجاورة
- ❖ إعادة صياغة النصوص القانونية المتعلقة بشروط دخول الأجانب واقامتهم يها باعتبار أن الجزائر معبرا حدوديا إلى الأراضي الأوروبية
- ❖ تنظيم برامج تحسيسية لفائدة الشباب المعرض للهجرة وإنشاء بنك للمعلومات حولها[1]

شاركت الجزائر في الحوار المنتظم حول قضايا الهجرة والتنقل واللجوء المنصوص عليه في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2017 م ، إلا أن حوافز الاتحاد قد فشلت في تأمين تعاون مع الجزائر التي لم تقم بالتفويض بشأن اتفاقية التنقل كما حصل الأمر مع جيرانها المغرب وتونس ، لم تدعم اتفاقيات الهجرة ولم تشارك في أي مشروع ممول من صندوق الطوارئ الائتماني لأجل إفريقيا EUTF ، ويمكن تفسير الموقف الجزائري من التعاون مع الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة باستقلالية سياستها الخارجية وسيادتها على حدودها ، والجزائر لا ترفض التعاون مع الاتحاد الأوروبي بخصوص مكافحة الهجرة غير الشرعية لأنها قد وقعت العديد من الاتفاقيات الخاصة بإعادة القبول مع بعض دول الاتحاد ، كما كانت أول دولة عربية تنظم لمنظمة الهجرة الدولية IOM سنة 2009 ، وإنما تتحفظ على بعض التدابير والمقترحات الأوروبية التي تعتبرها تهديد غير مباشر لسيادة الدول وهو ما يبرر رفض الجزائر المطلق بإنشاء مراكز احتجاز أو منصات إنزال على أراضيها .[2]

[1] صورية دربال عباسة ، الهجرة غير الشرعية والتعاون الدولي ، مقال منشور ضمن كتاب الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، المخاطر وإستراتيجية المواجهة ، بن النديم للنشر والتوزيع ط1- 2014، ص 88 .

[2] ريمة مرزوق ، المرجع السابق، ص ص 259، 261

خريطة رقم 04: المسافة بالأرقام بين السواحل الجزائرية و السواحل الأوروبية المقصد

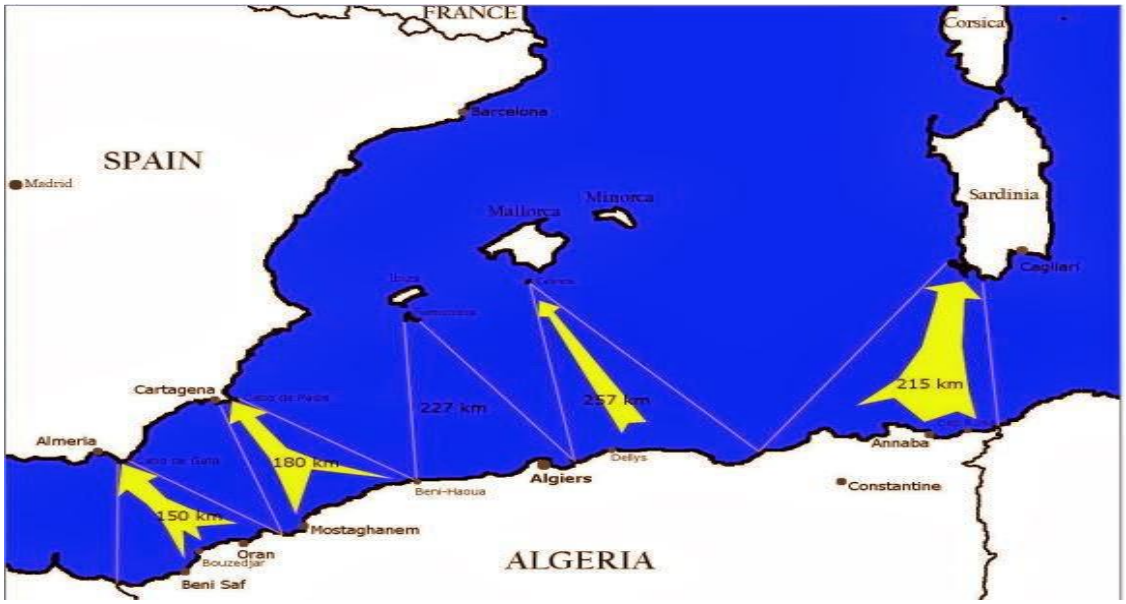

المصدر : ريمة مرزوق ، استراتيجة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية–المرجع السابق

وفقا للخريطة فإن المهاجرون يختارون أقرب المناطق الأوروبية انطلاقا من السواحل الجزائرية فمن مستغانم إلى مدينة "كرتخينا" أو "مالاقا" الاسبانية 180 كلم ، ومن وهران وبني صاف إلى مدينة" ألميريا "150كلم ، من مدن الوسط كالعاصمة وتيبازة وبومرداس الى جزيرة مايوركا وإيبيزا 257كلم ، من مدن الشرق عنابة والقالة الى جزيرة "سردينيا "الإيطالية 215كلم .

المبحث الثاني :استراتيجيه التعاون الأمنية للتصدي للهجرة غير الشرعية

شكل البعد الأمني أحد أهم الأبعاد المراد تحقيقها في إطار الشراكة الاورومتوسطية ، خصوصا مع تزايد الأعمال الإرهابية منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 ، وبدأ أحداث الربيع العربي خريف 2011م ، تندرج هذه الإستراتيجية التي تعتمدها الدول في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ، ضمن منطق شمولي يجمع بين الأوجه القانونية والهيكلية والأمنية ، ويكون ذلك من خلال توحيد القوانين وضمان الانسجام بين المقتضيات الملحة لحماية المهاجرين وضمان سلامتهم من جهة ، ومراعاة القواعد المعمول بها لدى الدول والتي ترمي إلى تنظيم شؤون الهجرة وترشيد معايير إقامة الأجانب من جهة أخرى ، وفي السياق ذاته سن ما هو واجب من القوانين لتجريم تهريب المهاجرين ، حيث أصبح مرتكبو هذه الأعمال

يلعبون دورا جوهريا في تشجيع التنقل غير المنظم للأشخاص لأهداف مادية ، حيث يعتبرهم الاتحاد الأوربي إرهابيون في طور التكوين ، كما يدخل في هذا الإطار حماية المهاجرين ودور الدول والمنظمات الدولية في ذلك ، وعليه قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين ، خصصنا المطلب الأول لمظاهر التعاون في مجال مراقبة الهجرة غير الشرعية ، وتطرقنا في المطلب الثاني لإعادة المهاجرين غير الشرعيين وحمايتهم .

المطلب الأول : التعاون في مجال مراقبة الهجرة غير الشرعية

تمثل الدول المغاربية الحزام الأمني لدول شمال البحر الأبيض المتوسط ، لأن أي تهديد يمس الدول الجنوبية للمتوسط فإنه بالضرورة سيهدد دول شماله ، لذلك سارعت الدول الأوروبية إلى تكثيف اللقاءات واجتماعات التعاون لمواجهة هذه التهديدات العابرة للحدود والحفاظ على الأمن في كلا الضفتين ، فاكتست قضية الأمن في البحر الأبيض المتوسط ثقلا خاصا عند وضع الإطار العام للشراكة الأورو متوسطية ، فرغم التركيز الأوروبي على الشراكة الاقتصادية والاجتماعية فإننا نجد أن الشراكة السياسية والأمنية تأتي في المقدمة وقد سبق شرح ذلك في إعلان برشلونة .[1]

أصدر المجلس الأوروبي في سبتمبر 2005 مجموعة من الإجراءات المتعلقة بمراقبة الهجرة غير الشرعية بالإضافة إلى مسألة عودة المهاجرين وحمايتهم ، لكن انتقال الأشخاص داخل الحدود الأوروبية حسمته معاهدة شنغن([2]) في 14 جوان 1995 ، أي أن التنسيق بين الدول الأوروبية حول تبادل المعلومات والشخصية والأمنية أمر مفروغ منه ، والتحدي الأكبر متعلق بالحدود الخارجية والتعاون مع الدول الجارة جنوب المتوسط .[3]

وفي المجال الأمني للحد من الهجرة غير الشرعية يجب أن يشتمل التعاون بين الإتحاد والأوروبي والدول المغاربية على عنصرين أساسيين كما سيلي التفصيل فيهما

---

[1] سعاد لعلى ، المرجع السابق، ص 59 .

([2]) معاهدةشنغن : هي شكل من أشكال التعاون بين الدول الأوروبية في إطار السوق الأوروبية المشتركة ، تم توقيعها في مدينة شنغن بلوكسمبورغ سنة 1985 م من طرف الدول الأوروبية الخمسة (لوكسمبورغ ، بلجيكا هولندا ، فرنسا ألمانيا) تم فيها الاتفاق على حرية انتقال الأشخاص والسلع دون تفتيش أو تأشيرة .

[3] رؤوف قميني ، المرجع السابق، ص 219 .

الفرع الأول : مراقبة الحدود

الفرع الثاني : مراقبة نشاط الشبكات الإجرامية ذات الصلة بالهجرة غير الشرعية

الفرع الأول : مراقبة الحدود

تشكل عملية مراقبة الحدود أحد أهم الوسائل الكلاسيكية في ردع الهجرة غير الشرعية، وهي تعبير عن حق الدولة في تنظيم الهجرة الوافدة إليها ، وفي نفس الوقت هي حماية تمارس على إقليمها ضد تدفق الأجانب ، وعليه فإن مراقبة الحدود أمر ضروري بين الدول المصدرة التي هي بحاجة ماسة إلى الإمكانيات المادية والتكنولوجية الأوروبية وكذلك إلى خبرة أعوانها المتخصصين في مراقبة الحدود ، كذلك فالإتحاد الأوروبي والذي يعتبر كمقصد أو منطقة وصول لا يمكنه الاستغناء عن دور دول المغرب العربي للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين سواء من رعاياها أو من دول إفريقيا جنوب الصحراء .[1]

خصوصا أنها تأكدت من عجزها عن السيطرة على هذه الظاهرة لوحدها ،فاسبانيا على سبيل المثال لم تتمكن من ضبط سوى 3.5% من الأشخاص الذين يدخلون إقليمها خلسة بينما نجد بالتعاون مع المغرب تم ضبط 25 ألف محاولة هجرة غير شرعية سنة 2019 ، هذا ما يؤكد أن الدول المغاربية هي بمثابة جدار فاصل لأوروبا يقيها من توافد موجات جديدة من المهاجرين ، ولهذا فإنها تسعى لمساعدتها في مراقبة حدودها الشاسعة لتمكنها من السيطرة عليها ، وذلك من خلال المساعدات المادية أو تبادل الخبرات .[2]

أولا : المساعدات المادية

يبدو بوضوح مدى أهمية الآليات الأمنية في تنفيذ إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية ، والتي تجسدت في الميزانية المتزايدة سنويا لدعم العمليات الميدانية البحر المتوسط ، إضافة للتعاون وتقديم المساعدات المادية واللوجستية لحفر السواحل بالدول المغاربية ، بل وحتى استخدام المعدات العسكرية للحد من الظاهرة .[3]

---

[1] أمال حجيج ، نحو قوة أور ومتوسطية للشرطة وتسيير الحدود ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ،أم الباقي ،الجزائر ، العدد12، سنة 2015 ، ص251.

[2] سعاد لعلى ، المرجع السابق، ص 61 .

[3] ريمة مرزوق ، المرجع السابق، ص 240

يعتبر برنامج " ميدا " MAED (سبق شرحه في الشراكة الاقتصادية لإعلان برشلونة) أهم أداة لتعزيز التعاون الأرو مغاربي ، فبغض النظر عن المساعدات الاقتصادية التي قدمت من خلاله ، قدمت أيضا في الجانب الأمني ، والذي تميز بوضع برنامجين هما : برنامج ميدا "للعدل والشؤون الداخلية" ، وبرنامج ميدا " سيبول " ، فالأول خصص لإقامة نظام قضائي متفتح وحديث عن طريق تقوية قدرات المؤسسات في دول الشراكة وإقامة رابطة مشتركة بين العاملين في هذا المجال، أما الثاني خصص لتمويل أنشطة تكوينية وتداريب لفائدة الشرطة الأورومتوسطية تحت إشراف مباشر للشرطة الأوروبية .[1]

بازدياد تدفق المهاجرين غير الشرعيين نتيجة عدم تمكن الدول المغاربية من السيطرة على حدودها لافتقارها للإمكانيات المادية والبشرية والتجهيزات التكنولوجية ، ذادت نداءات هذه الدول لأوروبا من أجل مساعدتها في التحكم في تنظيم حركة الأشخاص ، وعليه قامت أوروبا بتخصيص أغلفة مالية تدعم مراقبة الحدود ، فقد خصصت ميزانية 900مليون يورو لتأسيس لوكالة Eurosur كنظام لمراقبة الحدود الأوروبية والتي تعتمد على تقنيات متطورة وذكية على غرار طائرات بدون طيار و أجهزة استشعار بحرية ..الخ ، هذا ما يبرر الميزانية الكبيرة التي خصصت لها للعمل 338مليون أورو للعمل في الفترة 2013-2020 م ، وميزانية 118مليون أورو لوكالة FRONTRX سنة 2011 لمراقبة الحدود ، وميزانية وكالة " قوة الشرطة الأوروبية لأجل إفريقيا " بلغت 4.7 مليار أورو حتى 31 ديسمبر 2019 م [2]، كما أصبحت تقدم مساعدات سنوية من أجل تفعيل أكثر للأجهزة المختصة في المراقبة ، حيث بلغت المساعدات المقدمة للمغرب 40مليون أورو ، بفضلها انطلقت عدة ورشات بالشريط الحدودي الشرقي للمغرب جنوب السعدية لتشمل بناء ما لا يقل عن 20مركز مراقبة جديد ، واستطاع لحد ما بذلك ضبط حدوده وتخفيف الهجرة غير النظامية إلى اسبانيا [3] ، حيث أن اسبانيا عمدت إلى تنفيذ مشروع الكتروني متكامل لمراقبة شواطئها

[1] التعاون الثنائي المغاربي الأوروبي في المجال الأمني ، منتديات ستار تايمز في 2011/04/18 ، على الرابط : http://www.startimes.com/?t

[2] ريمة مرزوق المرجع السابق ، ص 237 -239 .

[3] أمال حجيج ، المرجع السابق، ص 260.

الجنوبية ، وقد دأبت إلى الحصول على مساهمة مالية كبيرة من الاتحاد الأوروبي ، على اعتبار أن وقف الهجرة غير الشرعية إلى اسبانيا ليست مشكلة اسبانية محلية ، بل مشكلة جميع الدول الأوروبية ، وقامت ببناء جدار حدودي يصل علوه إل 6 أمتار مجهز برادار للمسافات البعيدة و كاميرا للصور الحرارية وأجهزة للرؤية في الظلام وبالأشعة تحت الحمراء [1] .

ثانيا : تـــبـادل الخبـــرات

ثاني نقطة في التعاون من أجل مراقبة الحدود هي تبادل الخبرات خصوصا بين الجهات الأمنية المختصة بذلك ، وقد بادر الإتحاد الأوروبي إلى ذلك بالدعوة إلى إنشاء مدرسة مشتركة تقوم بإعداد تدريب ضباط مختصين بمراقبة الحدود تتمثل في وكالة FRONTEX " كوكالة لمراقبة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي ، بدأت العمل في أكتوبر 2005 وهي مخولة أساسا لحراسة الحدود لاسيما ساحل البحر الأبيض المتوسط وتطوير نظام الحراسة على الحدود الخارجية من خلال تنسيق عمليات مشتركة لدولها الأعضاء مع دول مغاربية والتنسيق مع أجهزتها المختصة مثل مديرية الهجرة ومراقبة الحدود المغربية ، الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر [2] ، وفي عام 2006 وقعت اتفاقيات عمل مع السلطات المسؤولة عن إدارة الحدود الخارجية للإتحاد ونسجت علاقات مع دول من جنوب البحر المتوسط في مجال تكوين خبراء في مجال إدارة الحدود EGFE عن طريق إنشاء فرق حرس الحدود الأوروبي سنة 2011م .

تعتبر وكالة " Frontex" تجسيدا فعليا لمنطق وخطاب الأمننة الذي اتبعه الإتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ، فعوض معالجة الطرف الأوروبي للأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية في البحر الأبيض المتوسط ، قام بالتركيز على قمع تدفقات المهاجرين غير الشرعيين بفرض الرقابة اللازمة لمنع وصولهم للأراضي الأوروبية وقد قامت الوكالة بعمليات

[1] أسماء شوفي ، صفاء بن عيسى ، مواجهة الهجرة كتهديد أمني مغاربي أوروبي ، تعاون متعدد المستويات متعد الأطراف ، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية ، العدد الخامس ، ديسمبر 2020 ص 109 .

[2] أسماء شوفي ، صفاء بن عيسى ، المرجع السابق ، ص 102 .

ميدانية ناجحة في البحر الأبيض المتوسط ما جعل الاتحاد الأوروبي يوسع نشاطاتها وصلاحياتها . [1]

يشمل تبادل الخبرات والمعلومات كل النقاط المتعلقة بالهجرة غير الشرعية خاصة الطرق التي يستخدمها المهاجرون غير الشرعيون عبر الأقاليم ، أي المناطق التي تستخدم كمنافذ للهجرة غير الشرعية ، التدرب على مختلف الوسائل التي تستخدم للاتصال والتنقل الخاصة بشبكات التهريب والإحاطة بأماكن تواجدها ، والطرق التي تستخدمها لاستقطاب المهاجرين ، وقد أشار إعلان برشلونة إلى ضرورة تبادل المعلومات بين الأطراف المعنية بالهجرة غير الشرعية في شقه المتعلق بالشراكة الاجتماعية والثقافية . [2]

الشكل رقم 05: المهام المنوطة إلى وكالة FRONTEX

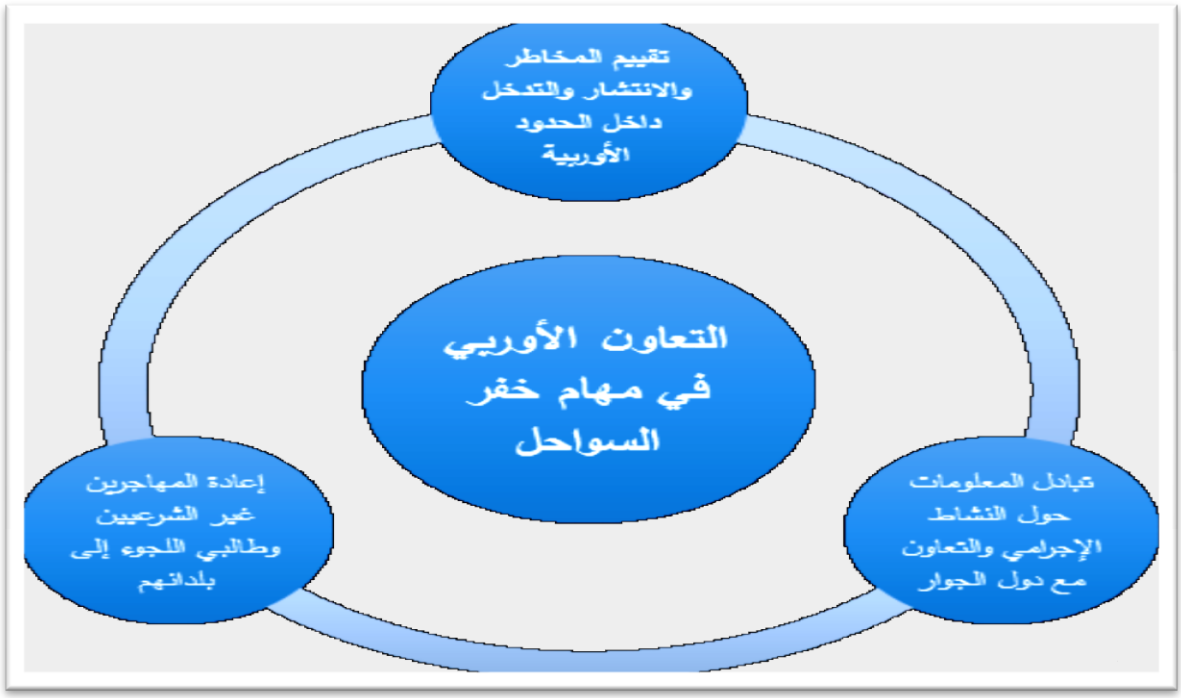

المصدر : وكالة FRONTEX ، تاريخ الإطلاع في 25ماي 2024

الفرع الثاني : مراقبة نشاط الشبكات الإجرامية ذات العلاقة بالهجرة غير الشرعية

تركز الإستراتيجية الأمنية في التعاون في مجال محاربة نشاط الشبكات التي تقوم باستغلال المهاجرين غير الشرعيين عن طريق ثلاثة ركائز أساسية Eurosur (نظام مراقبة

[1] ريمة مرزوق ، المرجع السابق ص 230 .
[2] بيرد رتيبة ، المرجع السابق ص 137 .

الحدود الأوروبية)، Europol(مكتب الشرطة الأوروبية) ، Frontex(وكالة مراقبة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي) ، وهي الأولوية الرئيسية للاستراتيجية الأوروبية في الفترة 2015-2020 حيث لم ينحصر نشاط هذه الوكالات في الأراضي الأوروبية بل امتد إلى دول العبور ودول المصدر.[1]

تمثل هذه الشبكات نوعين هما : جماعات متخصصة في تهريب المهاجرين ونقلهم إلى بلد الاستقرار ، وأخرى متخصصة في تشغيلهم بصفة غير قانونية ، حيث تكتسب هذه الشبكات أهمية كبيرة في مجال تشجيع الهجرة غير الشرعية ، حيث تساهم في نموها ، فالمهربون يشجعونها بالتكفل بعملية نقل المهاجرين ، وتوفير الوسائل اللازمة لذلك ، أما الأشخاص الذين يشغلونهم فدورهم في تشجيع الهجرة يأتي من زاوية توفيرهم للعمل بعيدا أنظار السلطات وبالتالي توفير الجو اللازم للتستر ، إذا كانت هذه الشبكات اليوم مستقلة عن بعضها البعض ، فإنها تاريخيا متفرعة من أصل واحد وهي مجموعة شبكات أرباب العمل الأوروبيين الذين كانوا في بداية العشرينات من القرن الماضي يقومون بنقل العمال المغاربة خلسة للعمل في أوروبا في أصناف شاقة من الأعمال . [2]

أولا : محاربة شبكات التهريب

تشترك كل شبكات تهريب المهاجرين في العالم في خاصية أساسية تتمثل في طابعها الإجرامي ، أصبحت تشكلا تهديدا أمنيا للقارة العجوز منذ سنة 2011 م حيث صنفها الإتحاد الأوروبي في خانة الإرهاب في طور التكوين ، وعليه عمد سنة 2018 م لاتخاذ جملة من التدابير مثل القيام بجهود استباقية والتواصل مع السلطات الوطنية المختصة داخل الإتحاد الأوروبي و خارجه عند الدول المعنية بالهجرة جنوب المتوسط ، وذلك عن طريق وكالاته المتخصصة فوكالة EUROPOL قامت بتكثيف عمليات التدخل سنة 2018 بالتنسيق مع دول مغاربية لتفكيك شبكات تهريب المهاجرين والشبكات الإجرامية المختصة في تزوير الوثائق و التأشيرات .، كما ركز الاتحاد الأوروبي في مكافحة شبكات تهريب

[1] ريمة مرزوق ، المرجع السابق ص 228 .
[2] رؤوققميني ، المرجع السابق، 135 .

المهاجرين على التنسيق بين وكالاته الثلاث المختصة في هذا الشأن (Frontex – Europol – eurosur) كآليات فعالة للحد من الهجرة غير الشرعية دون إغفاله عن التعاون مع الدول المغاربية والمنظمات الدولية العاملة في هذا المجال مثل (م . د.هـ) IOM.[1]

أما بالنسبة للدول المغاربية فقد ساعدت على محاربة شبكات التهريب من خلال التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر البحر و الجو ، هذا ما يعكس مدى امتثالها للشرعية الدولية وفي مقدمتها الجزائر ، إضافة إلى التعاون في إطار مسار برشلونة ، حيث وقعت الجزائر على الاتفاقية في 22أفريل 2002 في عهد الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" ، والتي تناولت مسألة تهريب المهاجرين في المادة 86 الفقرة الأولى ، مؤكدة على أن التعاون التقني والإداري بين الأطراف من شأنه أن يعزز ويفعل أكثر دور السلطات المختصة في محاربة هذه الجريمة وإيجاد الإجراءات المناسبة للوقاية منها .[2]

أما التعاون في إطار بروتوكول الثالث الملحق باتفاقية محاربة الجريمة المنظمة المتعلقة بمنع تهريب المهاجرين عن طريق البر البحر الجو ، والذي دخل حيز التطبيق 28– 29 جويلية 2004 والذي ينص على الأهداف التالية لتحقيقها وهي :

- ❖ منع مكافحة تهريب المهاجرين
- ❖ حماية حقوق المهاجرين ومساعدتهم مع احترام كامل حقوقهم الإنسانية
- ❖ تعزيز التعاون بين الدول الأطراف على تحقيق الأهداف السابقة

نظرا لأهمية الآليات التي وضعها البروتوكول لمحاربة تهريب المهاجرين والتي تعتبر فعالة [3]، فإن المؤتمر الأورو إفريقي الذي سبق الحديث عنه في اتفاقيات التعاون الجماعية

[1] ريمة مرزوق ، المرجع السابق ،ص 237- 238 .
[2] فايزة ختو ، المرجع السابق ، ص 251 .
[3] المادة 02 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر ، البحر ، الجو، 12 ديسمبر 2000

، دعت فيه الدول المشاركة إلى ضرورة التصديق عليه خاصة البلدان التي تعاني من ظاهرة الهجرة السرية وذلك من أجل الوصول إلى تنسيق دولي شامل[1]

ثانيا : محاربة العمل الموازي

بمجرد وصول المهاجرين غير الشرعيين لإحدى الدول الأوروبية ، يشرعون في البحث عن عمل يناسب وضعيتهم غير القانونية ، والقبول بالمستوى المنخفض للأجور واستغلالهم لأوقات العمل الإضافية وظروف العمل السيئة ، مما يؤثر سلبا على الأجور بصفة عامة في بعض القطاعات والمتمثلة بشكل رئيسي في البناء ، الزراعة ، المنسوجات ، المطاعم ، التنظيف ، الأعمال المنزلية والرعاية ، وهو ما يثير استياء الأوروبيين الذين يرفضون هذه الأعمال عندما تعرض عليهم ، إضافة لعدم دفع المهاجرين للضرائب ، وبالتالي يضطر العديد منهم للعمل في الاقتصاد غير الرسمي وهذا هو العمل الموازي الذي له علاقة وطيدة بالهجرة غير الشرعية لأنه يشجع أكثر على تدفق المزيد من المهاجرين إذ يتم بعيدا عن أعين سلطات الدولة ، وبالتالي زاد الطلب على المهاجرين غير الشرعيين في بعض الدول الأوروبية وهو ما أدى إلى نمو ما يعرف باقتصاد الظل ، فسوق العمل بالنسبة لهؤلاء المهاجرين يكون مرنا و رخيصا بالنسبة لكلفة العمل عند أرباب العمل ، ولهذا تم اتهامهم أنهم عالة على الخزينة العمومية من خلال التهرب الضريبي ومحاولة الاستفادة من الخدمات الاجتماعية.

هذا الأمر يتناقض مع سياسة الاتحاد الأوروبي الذي يسعى للقضاء على العمل الموازي لأنه إحدى الطرق للحد من استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، لكن رغم ذلك إلا أن العامل الديمغرافي قد يحسم موقف الإتحاد من الهجرة غير الشرعية حيث من المتوقع أن تنخفض قوة العمل في أوروبا في الفترة 2020-2030 إلى 19.7مليون عامل رغم بعض التدابير لرفع سن التقاعد خاصة ما تعانيه القارة الأوربية من ارتفاع نسبة الشيخوخة الأمر

[1] سعاد لعلى ، المرجع السابق، ص 68 .

الذي أدى ببعض الدول الأوروبية لتسوية وضعية عديد كبير من المهاجرين غير الشرعيين الشباب للحفاظ على اليد العاملة مثل ألمانيا واسبانيا .[1]

ومن الآثار الإيجابية للهجرة غير الشرعية في دول المقصد هي تكلفة تشغيل المهاجر المنخفضة ومرونته في قبول الأعمال الصعبة حسب احتياجات سوق العمل والتي غالبا ما تكون منبوذة اجتماعيا ، إلا أن الأوروبيين ينظرون إلى المهاجرين غير الشرعيين أنهم يتسببون في تكوين نمط استهلاكي جديد ، إضافة لخلق نسبة بطالة إضافية للنسبة الموجودة سابقا مما يولد جزء من الحساسية باعتبارهم منافسين في سوق العمل .[2]

إذا كان وجود العمل هو العامل الرئيسي المشجع للهجرة غير الشرعية فذلك راجع إلى أن المستخدمين يفضلون اليد العاملة السرية على اليد العاملة المحلية ، نتيجة لثلاثة خصائص:

- ❖ الأجور المتدنية التي تناسب المؤسسات وفي نفس الوقت تقنع المهاجرين
- ❖ طبيعة العمل في حد ذاته الذي يعتبر قاسيا ولساعات طويلة في ميادين ينفر منها السكان المحليون .
- ❖ سهولة التشغيل والطرد إذ لا يخضع العمل إلى قوانين تثقل كاهل المؤسسات .

وفرة الظروف الملائمة للعمل بعيدا عن رقابة سلطات الدولة يزيد من تدفقات المهاجرين غير الشرعيين لذا فإن الرقابة على مجال العمل سواء في دول العبور التي يتم فيها تأمين ثمن السفر أو في دول الوصول التي تكون محطة الاستقرار لها أهمية كبيرة في محاربة الهجرة غير الشرعية ، حيث إذا تم القضاء على ما يعرف بالعمل الموازي يتم التخلص من أحد الأسباب الرئيسية المغرية لهجرة الشباب المغاربي ، لكن رغم ذلك لا يزال هناك لغط كبير بخصوص السبل الكفيلة لذلك ، فقضية محاربة العمل الموازي لم تحضى باهتمام لا في إعلان برشلونة ولا في اتفاقيات الإتحاد الأوروبي نفسه ، بسبب التحفظ الموجود عند بعض الدول الأوروبية بخصوص العمالة المغربية مثل اسبانيا وكذلك بسبب

[1] ريمة مرزوق ، المرجع السابق ، ص ص 133 – 136 .
[2] صورية عباسة دربال ، الهجرة غير الشرعية والتعاون الدولي المرجع السابق، ص 86 .

اعتبار العمل الموازي شأن داخلي للدول التي ركزت على محاربة شبكات تهريب المهاجرين رغم التشابه الكبير بينها وبين الجماعات التي تقوم باستغلال العمال من المهاجرين غير الشرعيين في العمل الموازي ،بما أن هدفهما واحد وهو جلب المنافع المادية .[1]

المطلب الثاني : إعادة المهاجرين إلى أوطانهم وحمايتهم

على اعتبار كثرة المهاجرين غير الشرعيين المستقرين في الإتحاد الأوروبي بطرق غير شرعية ، وفي ظل استمرار توافدهم وعدم وجود معطيات توحي إلى إمكانية توقف سيول المهاجرين أو انخفاضها على المدى القريب ، فإن أوروبا أصرت في كل الاتفاقيات والمناسبات التي نوقشت فيها مشكلة الهجرة غير الشرعية على ضرورة إعادة قبول الدولة للمهاجرين الذين يعدون من رعاياها ، أو الذين تسللوا عبر إقليمها ، بينما تطالب المنظمات الدولية بضرورة حمايتهم من كل أنواع الاستغلال ، وكذا من المضايقات التي يتعرضون لها من قبل مصالح الأمن ، والذي يعد مطلبا مغاربيا وإفريقيا ولتوضيح ذلك نقسم هذا المطلب إلى فرعين :

الفرع الأول : إعادة المهاجرين إلى أوطانهم

الفرع الثاني : حماية المهاجرين

الفرع الأول : إعادة المهاجرين إلى أوطانهم

إذا كانت سيول الهجرة السرية التي تدخل الإقليم الأوروبي بالاستنجاد بالوسائل غير الشرعية وشبكات متخصصة في التهريب ، يمكن ردعها بمحاربة هذه الشبكات ، وبتشديد الرقابة على الحدود ، وبتضييق الخناق على المناطق التي تسلكها خاصة النقاط الساخنة منها " Hots potapproach" ، فإن الفئة الأخرى التي تعبر الحدود بطرق شرعية ثم تستقر في بلد الوصول بطريقة سرية لا يمكن ردعها بوسائل مراقبة الحدود ، كما أن نسبة كبيرة من المهاجرين ينجحون في بلوغ دول الاستقرار ، وعليه من المنظور الأوروبي لا يكمن الحل في تسوية وضعية هذه الفئة لأن نتائج هذه الخطوة معروفة تؤدي لا محال إلى تشجيع وافدين جدد ، ولا يكمن في تركهم في تلك الوضعية أي يعيشون في الظل ، لذا

[1] سعاد لعلى المرجع السابق، .ص 69.

فالاختيار الأخير المتبقي هو إعادتهم من حيث أتو سواء إلى دول الانطلاق أو دول العبور. [1]

بالنسبة لاتفاقية برشلونة احتوت على بند خاص بالهجرة غيرة الشرعية وتناولت إجراء عمليات قبول المهاجرين بتعبيرها " ...وفي مجال الهجرة غير الشرعية يقررون زيادة التعاون فيما بينهم ، وفي هذا الصدد وإيمانا منهم على مسؤوليتهم في إعادة قبول المهاجرين ، فقد وافق المشاركون على تبني الخطوات والإجراءات اللازمة عن طريق الاتفاقيات و الترتيبات الثنائية لإعادة قبول المواطنين الذين يوجدون في وضع غير شرعي ، ولتحقيق ذلك سيعتبر الاتحاد الأوروبي مواطني الدول الأعضاء كمقيمين طبقا للمجموعة الأوروبية . "[2]

أعيد التأكيد على هذا الموقف في جميع اتفاقيات الشراكة الموقعة مع الدول المصدرة (الدول المغاربية) ، ففي تلك الموقعة مع الجزائر ، تم تناولها في القسم المتعلق بالحوار في المجال السياسي والأمني في المادة 72 ، فقرة ج03 ، التي تنص على ضرورة إقامة حوار بشأن شروط عودة المهاجرين من دول الإتحاد الأوروبي إلى الجزائر والعكس ، وفي القسم الثالث تلزم المادة 74 فقرة ب02 ، الأطراف على أن الأشخاص الذين كانوا يعيشون في وضعية غير شرعية يجب إعادة ادماجهم في المجتمع ، وللتأكيد أكثر على أهمية هذه النقطة تم إعادة طرحها مرة أخرى في المادة 84 المتعلقة بالتعاون في مجال الهجرة غير الشرعية وحثت على وجوب تقديم الوثائق اللازمة لهؤلاء الأشخاص لدى عودتهم . [3]

يسعى الاتحاد الأوروبي إلى إبرام اتفاقيات خاصة مع كل بلد حول هذا الموضوع ويسعى لدمجها في مشروعه حول سياسة حسن الجوار ، كما لا تخلو أغلب معاهدات الصداقة المبرمة بشكل ثنائي مع الدول المغاربية من بند يتحدث عن إعادة قبول وإدماج المهاجرين السريين ، كما تحاول أوروبا جاهدة إقناع بعض دول شمال إفريقيا لخلق مراكز عبور فيها ، جسدت فعليا بالمغرب ، لكن بعض المنظمات الدولية غير الحكومية بأنها محتشدات عسكرية . كما أن بعض الدول المغاربية ترفض جذريا هذه الحلول في محاربة

[1] سعاد لعلى ، المرجع السابق ص 70
[2] نص إعلان برشلونة ، المرجع السابق ، د ص
[3] اتفاقية الشركةالأورومتوسطية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ،22 أفريل 2002

الهجرة غير الشرعية على غرار الجزائر التي تعتبر الهجرة مشكلة ذات طابع إنساني ، وبالتالي لا تقبل أن تكون حلولها غير إنسانية ، وإذا كانت الشراكة التي تربطها بالاتحاد الأوروبي تناولت قضية إعادة المهاجرين السريين إليها وإعادة إدماجهم في المجتمع ، فإنها تقبل فقط برعاياها ، وترفض أي مبادرة أخرى ترمي إلى إنشاء محتشدات أو مراكز عبور للأفارقة داخل إقليمها يكون الهدف منها هو تخليص أوروبا من مشكلتها دون التكفل بالأسباب الدافعة للهجرة .[1]

هذا وقد تبنى الإتحاد الأوروبي القانون المشترك للإنفاق عل مراحل إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم من قبل المفوضية الأوروبية في 02 سبتمبر 2005 والذي كان محل نقاش بين البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي فيما يخص البعد المالي لسياسة إعادة المهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول غير عضو في الاتحاد خاصة دول جنوي المتوسط ، وفي أفريل 2005 تم تبني الاقتراح حول صندوق نقد أوروبي للإرجاع ، وخصصت له ميزانية سنوية قدرت ب 15 مليون أورو ، لأن عمليات إرجاع المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم تتضمن تقديم الدعم قبل الإرجاع ، السفر المدبر ، تنظيم العبور والاستقبال ، إنشاء صندوق للحدود الخارجية ، ليتم تمويله من قبل الإتحاد الأوروبي .[2]

رغم الخطاب الإنساني الذي تبناه الاتحاد الأوروبي حيث التزم سنة 2015 أمام مجلس الأمن الدولي عبر ممثلته السامية " F mogherini" بعدم إجبار أي مهاجر في البحر الأبيض المتوسط على العودة إلى بلاده في شمال إفريقيا " أعتقد أننا مستعدون لمواجهة تحديات الهجرة غير الشرعية والتي تؤثر علينا جميعا ، عبر القيام بذلك ليس فقط من منظور أمني ولكن أولا وقبل كل شيء من منظور إنساني " ، إلى أنه وفي نفس السنة وبالتنسيق مع خفر السواحل الليبية قام باعتراض أكثر من 14 ألف مهاجر وإعادتهم إلى ليبيا .

[1] سعاد لعلى ، المرجع السابق ص 70 – 71 .
[2] رؤوف قميني ، المرجع السابق ص 233 .

الفرع الثاني : حماية المهاجرين

في خضم البحث عن حلول لوقف الهجرة غير الشرعية لا يمكن غض النظر عن بعض الإشكاليات التي تطرحها هذه المشكلة والتي لا تتعلق بالهاجس الأمني الذي يشغل الدول خاصة الأوروبية وإنما بالمهاجرين أنفسهم ، حيث أن هذه الظاهرة تطلق معها جوانب إنسانية عديدة ، ليس فقط لأنها تعبر عن معاناة شباب فرو من الجحيم الي يعيشونه في أوطانهم ، وإنما هي مشكلة متعلقة بوجوب حماية هذه الفئة من مختلف الانتهاكات لحقوق الإنسان التي تمارس عليهم يوميا من طرف سلطات الدول ، ومن طرف الشبكات المتخصصة ونقلهم وتشغيلهم ، وكذلك حمايتهم من خطر الرحلات التي يتعرضون له .

أولا : دور الـدول

أمام الانتهاكات المستمرة التي يتعرضون لها المهاجرون غير الشرعيون في جميع مراحل الهجرة ، وبالتالي سواء دول الانطلاق ، أو دول العبور ، أو دول الوصول كلها مسؤولة عن حمايتهم ، وهو ما يتمثل في إستراتيجية حماية حقوق الإنسان ، لأن للدولة سلطة واسعة على إقليمها ، ويبرز دورها في حماية المهاجرين السريين من أخطار تعنيف موظفيها ، ومن استغلال شبكات التهريب وأرباب العمل ، هذا ما أقره بروتوكول حماية تهريب المهاجرين السريين ، إذ تنص المادة 05 منه " لا يجوز أن يصبح المهاجرون عرضة للملاحقة الجنائية " من جانب آخر يقر البروتوكول بوجوب حماية المهاجرين من الأجهزة القانونية للدولة ، ووضع نصوص قانونية لتجريم التهريب ، كما دعى البروتوكول الأطراف إلى التعاون في مجال محاربة تهريب المهاجرين السريين ، وفق ما يقره قانون البحار واتخاذ الإجراءات ضد السفن من تفتيش وحجز ، غير أنه في المادة 10 حرص على حماية كل شخص على متن السفينة ومعاملته معاملة إنسانية . [1]

لكن رغم هذا لا زال المهاجرون يتعرضون للتوقيف والحبس دون محاكمة ، فالاتحاد الأوروبي في الوقت الذي يحاول التصدي للهجرة غير الشرعية بهكذا ممارسات و

[1] بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر ، البحر ، الجو ، المرجع السابق ، د ص.

بالضغط على الدول المغاربية لوقف سيول المهاجرين غير الشرعية ، فإنه يوجه له انتقادات شديدة حول مسألة خرق حقوق الإنسان أثناء التعامل مع هؤلاء المهاجرين.[1]

ولطالما اعتبرت أوروبا نفسها مصدرا لحقوق الإنسان وحمايتها ، لكن مع تصاعد الهجرة غير الشرعية ، انخرط الاتحاد الأوروبي في في عملية معقدة لخلق التوازن بين الحفاظ على صورة أوروبا الإنسانية من ناحية ، و ومعالجة التهديدات الناجمة عن الظاهرة من ناحية أخرى ، فتشديد المراقبة الأمنية وإقامة مراكز الاحتجاز والترحيل كحل إنساني للمهاجرين غير الشرعيين ، يعمق التناقض بين حماية حقوق الإنسان والرغبة في الحفاظ على السيادة والأمن على الحدود الأوروبية .

في سنة 2018 تم تسجيل أدنى مستوى لتوافد المهاجرين غير الشرعيين إلى السواحل الأوروبية وتحديدا إلى إيطاليا ومالطا منذ سنة 2012، وذلك بسبب سحب وتراجع هذه الدول عن عملياتها المتعلقة بالبحث والانقاذ " SAR" وفي نفس الوقت عدم السماح بعمليات الإنقاذ التابعة للمنظمات الدولية غير الحكومية خاصة من قبل الحكومة الإيطالية وخفر السواحل الليبي ، وهو ما أدى لارتفاع عدد الوفيات في (ب.أ .م) ، حيث سجلت(م.د.ه) IOM أكثر من 15 ألف حالة غرق قي طريق وسط وغرب البحر الأبيض المتوسط في الفترة 2014-2018 ، لم تنتشل جثث 64% منهم من البحر وجمعت بيانات الوفاة من شهادات المهاجرين المرافقين و المصادر الإعلامية ، علاوة على ذلك قدرت المفوضية الأممية لشؤون اللاجئين UNHCR اعتراض خفر السواحل الليبية المدعمة من طرف الاتحاد الأوروبي لأكثر من 45 ألف مهاجر غير شرعي في الفترة 2016-2019 وإعادتهم إلى ليبيا مما عرضهم لانتهاكات وتجاوزات لا إنسانية ، وهو ما يتنافى مع المواثيق الدولية المتعلقة بحرية التنقل وحماية حقوق الإنسان .[2]

كما قامت منظمة العفو الدولية Amnesty بانتقاد الاتحاد الأوروبي وبعض دوله الأعضاء بخصوص المعاملة اللاانسانية المعتمدة اتجاه (م.غ.ش) ، خاصة ما تعلق منها

[1] سعاد لعلى ، المرجع السابق ص 74 .
[2] المنظمة الدولية للهجرة ، تقرير الهجرة في العالم لعام 2020 ، الفصل الثاني الهجرة والمهاجرون " استعراض عالمي "

بالترحيل القسري إضافة إلى الوسائل المستخدمة لمنع عبور المهاجرين لأراضيها ، حيث طالبت المنظمة في عدة مناسبات مختلف الدول الأوروبية وكذا الدول المغاربية بضرورة توفير الحماية الدولية لـ (م.غ.ش) وتسوية دخول وإقامة المهاجرين بسبب النزاعات المسلحة واللا استقرار في دول المنشأ . هذا و صرحت المديرة العامة لمنظمة " أطباء بلا حدود " NelkeManders" أن الإتحاد الأوروبي لم يفشل في دعم جهود البحث والإنقاذ فحسب ، بل عمل بشكل فعال على إفشال محاولات المنظمات الإنسانية في إنقاذ حياة المهاجرين ، وبهذا فإن إستراتيجيته في مكافحة الهجرة غير الشرعية أثرت على الصورة أو القيمة المعيارية له .[1]

ثـانـيـا : دور المنظمات الدولية

بالنظر إلى الدول الذي تحتله المنظمات الدولية في المجتمع الدولي ، فإن الدور الذي تلعبه في حماية المهاجرين السريين هو دور جوهري لا يمكن الاستغناء عنه ، خاصة في ظل المعطيات الجديدة التي يطرحها الارتفاع المتزايد لأعداد الأشخاص الذين يقطعون الحدود متحدين القوانين الرادعة ، من بين هذه المنظمات نجد :

1- هيئة الأمم المتحدة :

هي منظمة عالمية تأسست في 24 أكتوبر 194 ، تمثل دورها في حفظ الأمن والسلم الدوليين وحفظ حقوق الإنسان ، ولذلك لها دور كبير حماية المهاجرين أينما وجدو ، من خلال العديد من الاتفاقيات الدولية التي أقرتها بخصوص الهجرة غير الشرعية ، أهمها بروتوكول باليرمو لمكافحة الهجرة غير الشرعية عن طريق البر البحر الجو في سنة 2000 ، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية UNTOC وفي إطار التنسيق والتعاون قام الاتحاد الأوروبي بمبادرات شراكة بوكالاته المتخصصة في الهجرة غير الشرعية مثل مبادرة GLP-ACT بين Europol و مكتب الأمم المتحدة الخاص بمكافحة الجريمة المنظمة ، Interpol 2015-2019 .

[1] ريمة مرزوق ، المرجع السابق ، ص 274- 276

في التقرير النهائي للمجلس الأوروبي سنة 2017 ، أكد Peter Sutherland بصفته الممثل الخاص للأمين العام المكلف بالهجرة أن الإدارة العالمية للهجرة لا يمكن أن تنجح إلا بالتعاون المكثف بين الدول المعنية و تحمل المسؤوليات المتبادلة ، إضافة إلى وجوب حماية المهاجرين في كل مكان ، وضرورة التوصل إلى اتفاق بشأن الحد الأدنى من لمبادئ والمعايير الواجب تطبيقها حول قضية المهاجرين ، استنادا على الاتفاقيات والمواثيق التي أقرتها هيئة الأمم المتحدة بشأن حماية حقوق الإنسان عموما وحماية المهاجرين خصوصا.

وتبقى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة مثل منظمة العمل الدولية التي رأت أن حماية العمال المهاجرين وتنظيم هجرتهم من شأنه ان يحقق الحدة من الهجرة السرية و اللجنة الدولية للهجرة التي تسعى دائما إلى تنظيم حوار بين جميع الأطراف المعنية بالهجرة من أجل حماية المهاجرين دون إغفال سبل الحد من الهجرة غير الشرعية الإطار المرجعي لإستراتيجية الاتحاد الأوروبي وتعاونه مع الدول المغاربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية عبر الالتزام بمواثيقها رغم التجاوزات المرتكبة عند بعض من دوله في تنفيذ الإستراتيجية .[1]

2- المنظمة الدولية للهجرة IOM:

هي منظمة حكومية تعمل خارج نظام هيئة الأمم المتحدة ، تضم أكثر من 180 دولة تعمل في مجال التخفيف من حدة الهجرة غير الشرعية وسلبياتها وكذا حماية المهاجرين وضمان كرامتهم .

تشير المنظمة على أن التعاون الدول وحده كفيل بإدارة الهجرة، والتعامل مع الهجرة غير الشرعية يتطلب إتباع نهج شامل يبدأ بالاستباقية ثم الوقاية بمراقبة الحدة وسياسة التأشيرات ، ومعاقبة كل من يسهل الهجرة غير الشرعية بالتصدي للتوظيف غير القانوني والاتجار والتهريب والعمالة غير المرخص بها ، ثم تنطلق نحو حماية وتسوية وضعية المهاجرين وفتح المجال للهجرة القانونية ، بشكل أوسع ومنظم مع ضرورة التعاون الدولي .[2]

[1] ريمة مرزوق ، المرجع السابق، ص 268-270.
[2] منصور رؤوف ، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني ، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية ، جامعة سطيف سنة 2004 ، ص 235 .

تعمل المنظمة الدولية للهجرة على تطبيق قانون الهجرة الدولية بتقديم المشورة للدول ومختلف الجهات الفاعلة في المجال بضرورة الالتزام بالمعايير الدولية وتعزيز حقوق المهاجرين وحمايتهم بغض النظر عن جنسيتهم أو كيفية هجرتهم ، لكنها تجد نفسها تنتقد في كل مرة عدم تنفيذ الدول لتلك المبادئ ما يدفعها إلى التعاون والتنسيق مع الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية في سبيل حماية المهاجرين ، فمنذ نوفمبر 2015 ساهمت IOM في إجلاء أكثر من 49 ألف مهاجر غير شرعي من ليبيا ، كما قدمت المساعدة على إعادة إدماج أكثر من 63 ألف بعد عودتهم إلى بلدانهم الأصلية سنة 2018 ، إضافة إلى أنها وضعت بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي قضيه مراكز الاحتجاز في ليبيا كأولوية نقاشات واجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة من اجل الوصول إلى حلول تتعلق بمزيد من عمليات الإجلاء ، إنهاء الاعتقال التعسفي بهذه المراكز ، وأكدت عدة مرات باستعدادها لدعم حكومات الدول الأوروبية و المغاربية على حد سواء بأي إجراء بساعد على إدارة فعالة للهجرة غير الشرعية شريطة احترام هذه الدول لحقوق المهاجرين المكفولة بالقانون الدولي ، كما أن المنظمة خلال السنتين 2017 و 2018 دعمت 40دولة في تنفيذ مبادرات إعادة التوطين والسماح بالدخول لأسباب إنسانية ، إذ سافر ما مجموعه 95400 إلى 30 دولة برعاية المنظمة في سياق المساعدة في إعادة التوطين [1]

أما بخصوص التعاون مع المنظمات غير الحكومية لحماية المهاجرين غير الشرعيين ، حيث عملت منظمة أطباء بلا حدود Médecins sans Frontières و استغاثة البحر الأبيض المتوسط Sos Méditrrrané بالتعاون مع سفينة الإنقاذ Aqaurius على مساعدة أكثر من 30 ألف شخص في المياه الدولية في ليبيا ، إيطاليا و مالطا بين سنتي 2016-2018 ، حيث أنقذت منظمة أطباء بلا حدود أكثر من 80ألف مهاجر عبر

[1] المنظمة الدولية للهجرة IOM ، تقرير الهجرة في العالم لسنة 2020 ،المرجع الساق. د ص

التنسيق مع مختلف سفن الإنقاذ خاصة سفينة " أكواريوس " التي أجبرت على التوقف عن العمل صيف 2018 بضغط أوروبي . [1]

المبحث الثالث : دعم التنمية في البلدان المصدر للهجرة غير الشرعية

إن العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والتنمية هي علاقة جد وطيدة تتضح في صورتين ، إذ في السابق كان الاعتقاد راسخا بأن التنمية تتم من خلال تشجيع هجرة العمالة التي تؤدي دورين ، الأول هو إعادة بناء وتعمير أوروبا التي دمرتها الحرب العالمية الثانية وبالتالي يمكن الحديث عن تنمية الدول الأوروبية ، والثاني تنمية الدول المصدرة للهجرة بواسطة الأموال التي يحولها المهاجرون سنويا ، حيث بلغت التحويلات المالية في العقود الأخيرة مستويات كبيرة ، فحسب احصاءيات البنك العالمي تطورت مع تطور الهجرة غير الشرعية ، من 126 مليار دولار أمريكي عام 2000 إلى 689 مليار دولار عام 2018 ، هذه الأموال توجه نحو الاستثمار في دول الانطلاق [2] ، والجانب الثاني قي دعم التنمية في الدول النامية هو نقل الخبرة من الدول الأوروبية بتكوين المهاجرين مهنيا ومعرفيا لينفعوا بها بلدانهم . غير أن الهجرة لم تبرز الدور الإيجابي الذي كانت تنتظره منها الدول المصدرة كدول جنوب المتوسط ، فإن أوروبا قد استطاعت أن تبلغ الهدف الذي سطرته من وراء تشجيها للهجرة أثناء الحرب الباردة وبعدها ، لتحول سياساتها نحو ردعها ومكافحتها ، وأصبح الهدف من دفع عجلة التنمية في البلدان المغاربية خاصة والدول الإفريقية عامة هو التصدي للهجرة السرية في البحر الأبيض المتوسط .[3]

ولدراسة ذلك قسما هذا المبحث إلى مطلبين هما :

المطلب الأول : دعم التنمية في المجال الاقتصادي والمالي

المطلب الثاني : دعم التنمية في المجال الاجتماعي والثقافي

[1] ريمة مرزوق ، المرجع السابق ـ ص 277
[2] المنظمة الدولية للهجرة ، تقرير حول الهجرة في العالم لسنة 2020 ، المرجع السابق ، د ص .
[3] فايزة ختو ، المرجع السابق ص 173 .

المطلب الأول : دعم التنمية في المجال الاقتصادي والمالي

تعتبر الدول المغاربية وبدون استثناء (ليبيا ، تونس ، موريتانيا ، المغرب ، الجزائر) دول مصدر وعبور للهجرة غير الشرعية ، غالبية المهاجرين هم من الشباب الذين يستاءون من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بلدانهم ويجدون الدول الأوروبية جنة الأرض التي يحاولون الوصول إلها ، ورغم التفاوت بين اقتصاديات الدول المغاربية إلا أن جميعها تشترك في خاصية واحدة وهي الاعتماد فقط على تصدير الموارد الطبيعية التي تملكها ، فالجزائر وليبيا من أكبر الدول المصدرة للنفط مما يجعلهما دائما عرضة لتقلبات السوق الدولية ، المغرب يعتمد بدرجة على استخراج الفوسفات وتصديره ، تونس تعتمد على بشكل كبير على تصدير زيت الزيتون ، وموريتانيا اقتصادها مبني على النشاط الرعوي والصيد البحري ، وبالتالي الملاحظ أنه ليس هناك تنويع في مجالات الاقتصاد الوطني ونقص كبير في الاستثمارات والمشاريع الحيوية الأمر الذي ينعكس سلبا على توفير فرص عمل وتحسين المستوى المعيشي للشباب المغاربي ، وبالتالي يقودهم هذا إلى التفكير في مغادرة الوطن باتجاه الضفة الأخرى.[1]

إن الهجرة غير الشرعية هي جزء من الهجرة الاقتصادية التي تعتبر أكثر ديناميكية في العصر الحالي ، وهي عبارة عن استجابة لتنمية متأخرة في بلد الانطلاق وظروف اقتصادية صعبة لا يمكن مواجهتها ، وبالتالي فإن الهجرة الاقتصادية مرتبطة بوجود أو ندرة فرص العمل وزيادة الأجر في بلد آخر ، الذي يعرف تقدما ، لذلك يجب أن يكون هناك عناية فائقة بالجانب الاقتصادي من أجل التوصل إلى حل مشكلة الهجرة غير الشرعية في دول المصدر ، وقد أدرك الاتحاد الأوروبي أنه من دون نمو اقتصادي لن يكون هناك استقرار ولا أمن في دول جنوب المتوسط وبالتالي استمرار تصاعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، لهذا سندرس تحيق التنمية في الجانب الاقتصادي والملي في عنصرين هما :

الفرع الأول : خلق منطقة تبادل حر

الفرع الثاني : الدعم المادي

[1] ريمة مرزوق ، المرجع السابق ، ص 322- 324

الفرع الأول : خلق منطقة تبادل حر

ان التكامل الإقليمي والتجارة يمثلان هدفا رئيسيا للسياسة الأوروبية اتجاه المتوسط ، وذلك لمرد ودهما على الاستقرار الإقليمي والسياسي والاقتصادي ، وعليه سعى الاتحاد الأوروبي إلى إقامة منطقة تبادل حر مع دول جنوب وشرق (ب.أ.م) ، وتم توقيع عدة اتفاقيات لها مجالات واسعة تضمنت التعاون المالي ، الاقتصادي ، كما تشتمل على محور اجتماعي ثقافي وحوار سياسي أمني .[1]

إن إنشاء منطقة تبادل حر بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية تمثل أهم العناصر في إستراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة ، ويختلف الجيل الجديد من الاتفاقيات الأوروبية المتوسطية عن اتفاقيات الثمانينات التي كانت تجارية بحتة ، أما اتفاقيات اليوم تتجاوز التفضيلات التجارية الأوروبية ، فهي تتضمن تعاونا ماليا واقتصاديا وتقنيا ، محورا اجتماعيا ، ثقافيا وحوارا سياسيا ، وعليه بقدر ما تؤدي هذه الاتفاقيات إلى تعزيز الاستقرار السياسي في منطقة (ب.أ.م) ، فإنها تخدم التنمية الاقتصادية بوجه عام ، كما تخدم هدف إصلاح السياسات بشكل خاص .

إن رهان تكوين منطقة تبادل حر مع الدول المغاربية يبقى صعبا في الوقت الراهن نظرا لقلة الاستثمارات الأجنبية فيها وغياب سياسة اقتصادية واضحة تخص اليد العاملة المؤهلة ، توفير الهياكل القاعدية الضرورية ، الشروط المؤسساتية والإدارية ، الاستقرار المالي و الإصلاح الجبائي ... ، فرغم دخول اتفاقية إنشاء منطقة تبادل حر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التفعيل منذ سبتمبر 2005 إلا أنه إلى اليوم لا يزال هناك العديد من العقبات التي تحول دون وجودها على أرض الواقع .[2]

بنيت آمال كبيرة على تحرير التجارة في (ب.أم) للسيطرة على الهجرة غير الشرعية ، ذلك لأنها تساهم في دعم اقتصاد الدول وتدخلها في دائرة الرفاهية بما أنها ستؤدي إلى

[1] بلقاسم زايري " السياسات المرافقة لنجاح منظمة التبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي والجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة وهران ، العدد 3 ص45 .
[2] المرجع نفسه - ص 75 - 76

ارتفاع عمليات الاستثمار ، وبالتالي ارتفاع الإنتاج وانخفاض الأسعار ، ووفرة مناصب الشغل وتحسن المستوى المعيشي .

الفرع الثاني : الدعم المالي

يعتبر الدعم المالي جوهر التعاون بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية جنوب المتوسط ، تجسد في شكل تعهدات تعهدت بها أوروبا اتجاه شركائها لتدعيم نموها الاقتصادي في شكل مساعدات مالية عبر برنامج ميدا " MEDA" و الآلية الأوروبية للجوار والشراكة EVP و صندوق الإتحاد الأوروبي الإئتماني لأجل إفريقيا EUTF ، الهدف من الشراكة المالية هو بناء إستراتيجية طويلة المدى تصبو إلى تحقيق النقاط المسطرة للشراكة ، منها تمويل التنمية عن طريق بناء منطقة التبادل الحر وترقية الاستثمار ودعم كل النشاطات الأخرى ذات الأولوية كالمجال الصناعي ، وخلق حوار جاد لمعالجة مشكلة المديونية.[1]

أولا : برنامج الإتحاد الأوروبي للمعونة والتعاون MEAD:

قدم هذا البرنامج مساعدات مالية هامة لفائدة الدول سواء الدول الأوروبية أو الدول المغاربية من أجل تحقيق التنمية ومن ثم وضع حد للهجرة غير الشرعية ، وسنذكر فيما يلي أهم المساعدات المالية التي قدمها هذا البرنامج .

مثل برامج ميدا MEDA الأداة المالية الأساسية في يد الإتحاد الأوروبي لتحقيق أهدافه ، ويعتبر واحدا من بين أولى البرامج المالية التي تم إنشاءها من طرف المجلس الأوروبي في جوان 1995 لصالح الدول المتوسطية غير الأعضاء PTM وذلك بهدف تنفيذ مسار الشراكة الاورومتوسطية ودعم الحوار بين الطرفين الأورو مغاربي .

وتأخذ التمويلات في إطار برنامج MEDA ثلاثة أشكال ، إما أن تكون في شكل مساعدات مالية من الميزانية الأوروبية وتسيرها اللجنة الأوروبية ، أو عبارة عن رؤوس الأموال يجمعها البنك الأوروبي للاستثمار ، أو في شكل قروض مسيرة تتمثل في تخفيضات الفوائد ، حيث يعمل البرنامج في تحديد المبالغ المالية الممنوحة لكل بلد مستفيد وفق آليتين

[1] سعاد لعلى ، المرجع السابق ، ص 79

هما : البرنامج الاستدلالي الوطني الذي يختص بالتمويل على المستوى الثنائي ، والبرنامج الاستدلالي الجهوي الذي يختص بالتمويل على المستوى الإقليمي .

تتضمن أولويات برنامج MEDA في مجال التعاون الدولي ما يلي :

- ❖ دعم التحول الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص
- ❖ تنمية التعاون الاقتصادي الاجتماعي
- ❖ تقوية المجتمع المدني

قسم برنامج ميدا MEDA إلى مرحلتين :وريا ، تونس ، فلسطين

- ❖ **MEDA 1** في الفترة 1995– 2000 خصصت له موارد مالية قدرت ب 4685 مليون أورو ، خصصت 86% منها إلى التعاون الثنائي بين الاتحاد الأوروبي ودول شرق وجنوب البحر المتوسط ، كل دولة على حدى حسب قابليتها للتمويل الثنائي والتزامها بشروط ضخ المساعدات المالية مثل إعداد برنامج توجيهي وطني PI N، وتحديد مشاريع واقتراحات التمويل ، واهم الدول التي استفادت من البرنامج : الجزائر ، المغرب ، تونس مصر ، الأردن ، سوريا ، تركيا والسلطة الفلسطينية
- ❖ **MEDA 2** في الفترة 2000–2006 خصصت له موارد مالية قدرت ب 5350 مليون أورو ،خصصت 82% للتعاون الثنائي ، و 18% للتعاون الإقليمي ، جاء لمحاولة الاتحاد الأوروبي لتحسين العلاقة (تعهدات ، إنفاق) وتدارك النقائص التي سجلها برنامج MEDA1 ، تم توجيهه لفائدة الدول جنوب (ب.أ.م) بهدف الحد من الهجرة البشرية نحو الشمال ، وقد خص ثمانية دول شريكة والمتمثلة في : الجزائر ، المغرب ، مصر ، الأردن ، لبنان ، سوريا ، تونس ، فلسطين ، إسرائيل بقيت تستفيد من التمويل على المستوى الإقليمي [1]

ثانيا :التمويل في إطار سياسة الجوار EVP :

[1] سهام حرفوش ، التمويل الأوروبي للدول العربية في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي للمعونة والتعاونMEDA ، دراسة تحليلية ، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية ، جامعة سطيف ، 2021/12/31، ص 92 - 95 .

قام الاتحاد الأوروبي باعتماد ساسة جديدة بعد برنامج ميدا تمثل في التمويل في إطار سياسة الجوار وذلك من خلال آليتين هما :

- الآلية الأوروبية للجوار والشراكة IEVP في الفترة 2007-2013
- الآلية الأوروبية للجوار EIV للفترة 2013-2020

❖ **الآلية الأوروبية للجوار والشراكة IEVP:** هي الأداة المالية لسياسة الجوار الأوروبي موجهة للدول الشريكة في سياسة الجوار الأوروبي ، تقدم تمويلا مشتركا لعمليات تعزيز الحكم و التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنصفة ، تعمل بموجب اتفاقيات ثنائية بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المجاورة ، حيث ركزت على تحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الفقر ، التعاون المتبادل العابر للحدود الذي بموجب يتم تبادل الخبرات وإعداد برامج تشغيلية مشتركة .

تخصص مساعدات مالية لآلية الجوار والشراكة IEVP البالغة في الفترة 2007-2013 ب 11.18 مليار أورو من خلال ثلاثة أنواع من البرامج :

- البرامج الوطنية لكل دول شريك بمعدل برنامج واحد لكل بلد شريك من البلدان 16 المشاركة
- البرامج الإقليمية برنامج واحد لكل من الشرق والغرب ، وبرنامج ثاني عابر للأقاليم يغطي الإقليمين
- برامج تعاون عابرة للحدود ويبلغ عددها 15 مشروعا .

95%من الميزانية للآلية خصصت للبرامج الوطنية والمتعددة البلدان ، و05% المتبقية للبرامج العابرة للحدود ، استفادت دول جنوب المتوسط (الدول المغاربية إضافة إلى مصر) من 6490مليون أورو وهي تعادل ثلاثة أضعاف من ما استفادت منه دول شرق المتوسط التي كانت حصتها 2491مليون أورو ، والسبب يعود إلى محاولة أوروبا دعم التنمية الاقتصادية وبالتالي التقليل من الهجرة غير الشرعية التي تعتبر هذه الدول مصدرا لها ،[1]

[1] سهام حرفوش ، آليات التمويل الأوروبي للجزائر في إطار سياسة الجوار الأوروبي ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، المجلد 19 العدد01 ، جامعة سطيف ، 2019/12/31 ص 256 .

إضافة إلى محاولة الاتحاد الأوروبي تصحيح أخطاءه من مسار برشلونة الذي اخفق في تحقيق العديد من المشاريع .

الشكل رقم06 :جدول توزيع المساعدات المالية للدول الشريكة للاتحاد الأوروبي في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة حسب القطاعات 2007-2013 (الوحدة مليون اورو)

القطاعات المعنية بالمساعدة / الدول	الجزائر	المغرب	تونس	دول عربية شريكة
دعم الإصلاحات السياسية	27	66	169	262
دعم الإصلاحات الاقتصادية،الاجتماعية،التنميةالمستدامة	339.1	1256	541	2136.1
البيئة	/	85	/	85
البنية التحتية وإعادة الإعمار	/	/	/	/
تنمية الموارد البشرية	/	/	/	/
دعم ل UNRWA	/	/	/	/
دعم مالي مباشر وغير مباشر	/	/	/	/
مبادرات القدس الشرقية	/	/	/	/
خطط عمل خاصة	/	25	65	/
المجموع	366.1	1432	775	2483.1

المصدر : مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، المجلد 19 عدد01 –ديسمبر 2019 ص256

من خلال الجدول نلاحظ أن آلية الجوار والشراكة IEVP تتوزع على مشاريع مختلفة ، إلا أنه يتم التركيز على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المستدامة ، حيث حضي ب 43% من إجمالي الميزانية المخصصة للدول المتوسطية ، كما ألاحظ أن المبالغ المخصصة للمغرب تفوق ثلاثة أضعاف تلك المخصصة لتونس والجزائر.

❖ **التمويل في إطار الآلية الأوروبية للجوار IEV :**

اعتبارا من 01 جانفي 2014 تم الاستغناء عن IEVP وتعويضها بالآلية الأوروبية للجوار IEV والتي من المتوقع أن توفر المزيد من الدعم للدول الستة عشر الواقعة جنوب وشرق البحر المتوسط ، حيث من المفترض أن تخصص هذه الآلية زيادة تقدر بنسبة 40% ، تبلغ ميزانيتها 15.4 مليار أورو منحت لتكون أكثر فاعلية ومرونة تهدف إلى تحقيق التنمية والحد من الفقر والتماسك الاقتصادي والاجتماعي.

تعتمد الموارد المالية المخصصة لكل بلد حسب احتياجات الدول ومدى الالتزام بالإصلاحات وفيما يلي نصيب دول المغرب العربي الشريكة من EIV في الفترة 2014-2020 كالآتي:

الشكل رقم07: جدول يمثل مخصصات دول المغرب العربي الشريكة في EIV على المستوى الثنائي الوحدة : (مليون أورو)

الفترة	2020-2014		2016-2014		2020-2017	
الدولة	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الحد الأدنى	الحد الأقصى
الجزائر	221	270	121	148	/	/
المغرب	1323	1617	728	890	/	/
تونس	725	886	299	364	116	504

المصدر :المصدر : مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، المجلد 19 عدد01 –ديسمبر 2019 ص256

من خلال الجدول نلاحظ ان المخصصات التي رصدت للجزائر تعد الأقل ضمن دول المغرب العربي ، اذ تتراوح بين 1323 و 1617 مليون اورو للفترة 2014-2020، في حين رصدت للمغرب اكبر حصيلة ، نظرا للدور الكبير الذي تلعبه المغرب كشريك اقتصادي وامني في المنطقة .[1]

[1] سهام حرفوش -نفسه- ص258

ثالثا: صندوق الاتحاد الأوروبي لأجل إفريقيا "EUTF"

بعد الاجتماع التحضيري لمجلس الشؤون الخارجية أو ما يعرف ب " قمة المجموعة الخارجية) في 2014 ب " أليكانت " ، تم التأكيد فيه على ضرورة التعاون ، و بذلك تم تأسيس صندوق الإتحاد الأوروبي الائتماني لأجل افريقيا" EUTF " من قبل المفوضية الأوروبية في 12 نوفمبر 2015 من قبل 25 دولة في الإتحاد الأوروبي إضافة إلى النرويج وسويسرا ، حيث وفر هذا الصندوق زخما جديدا للتعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ، وذلك عبر تفعيل الموارد المالية الجديدة للإتحاد الأوروبي ، وبعض المانحين خارجه بهدف دعم التنمية والاستقرار ومعالجة الأسباب الحقيقية للهجر ة غير الشرعية .

في 2019 برز EUTF كأداة تنفيذ فعالة في يد الإتحاد الأوروبي في إطار تعزيز الحوار مع الدول الإفريقية عامة والدول المغاربية خاصة ، حيث وصل عدد البرامج المعتمدة 223 برنامج بميزانية مخصصة قدرت ب 4.4 مليار أورو ، خصص منها 4.5% لخلق فرص العمل ، 31% لإدارة الهجرة ، 21% لدعم الإصلاح السياسي .

لم تقتصر المساعدات المالية للإتحاد الأوروبي في إطار هذا الصندوق للدول المصدرة للهجرة ودول العبور فحسب ، بل امتد الدعم المالي لدول أوروبية مثل إيطاليا في الفترة من 2014-2019 ، استفادت من 01 مليار أورو لإدارة الهجرة واللجوء وتأمين الحدود ، كما تجاوز الدعم المالي لمالطا 100 مليون أورو بين 2014-2019 لدعم عمليات البحث والإنقاذ في (ب.أ .م) .

من خلال الصندوق الائتماني الأوروبي تم توجيه مساعدات جديدة وجهت لفئة المهاجرين واللاجئين المتضررين من النزاع الداخلي في ليبيا ، حيث شملت المساعدات المستلزمات الطبية ، المواد الغذائية ، مواد النظافة ، تم توجيهها لمراكز الاحتجاز التي

أمكن الوصول إليها ، إضافة إلى إرسال بعثة من فريق إدارة الحدود الأوروبية المتواجدة في تونس ، والذي قام بإجلاء أكثر من أربعة آلاف مهاجر غير شرعي ولاجئ في ليبيا [1]

وفي إطار تنمية إفريقيا أعلنت الجزائر عن مقاربة التنمية في مواجهة الهجرة غير الشرعية وتحرك قوافل المهاجرين نحو الجزائر و أوروبا ، ففي قمة الإتحاد الإفريقي فيفري 2023 أعلن الرئيس الجزائري عبد المجيد نبون عن تخصيص مليار دولار في مخطط لتمويل مشاريع تنموية في الدول الإفريقية عبر الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي للتضامن والتنمية ، وفي ذات السياق دعمت مشاريع اندماجية افريقية على غرار الشراكة لإنجاز الطريق الإفريقي العابر للصحراء والذي يربطها بستة دول، إضافة إلى مشاريع تنموية مع موريطانيا كالطريق الوطني بين مدينتي تندوف الجزائرية و الزويراتالموريطانية .[2]

المطلب الثاني : في المجال الاجتماعي والثقافي

يحتل المجال الثقافي والاجتماعي حيزا عريضا في الشراكة الأورومتوسطية ، فالطرح الاجتماعي والثقافي يبدو ملحا بشدة في سياق وقف الحركات السكانية نحو أوروبا مما يفسر معالجته في الاتفاقيات الأورومتوسطية تحت محور واحد ، هو محور الشراكة الاجتماعية والثقافية ، وعليه سنطرق لدراسته في فرعين أساسيين :

الفرع الأول : ترقية سوق العمل

الفرع الثاني : دعم مجالي التعليم والتكوين

الفرع الأول : دعم التنميةاجتماعيا

أولا : ترقية سوق العمل بدأت الهجرة السرية السنوات الأخيرة تنتقل إلى الأطفال القصر ، لكنها تعرف انتشارا كبيرا لدى فئة الشباب وان كانت هناك العديد من الأسباب وراء ذلك إلا أن الشغل يبقى هو السبب الجوهري ، وعليه فإن حل المشكل والقضاء على البطانة في ول

[1] ريمة مرزوق ، المرجع السابق ، ص 253- 255 .
[2] الجزائر تخوض رهان كبح الهجرة غير الشرعية بتنمية المناطق الحدودية ، تقرير على سكاي نيوز عربي في 03مارس2023 تم الاطلاع عليه في 25ماي 2024 على الرابط https://www.youtube.com/watch?v=9sAp9U8wPE8

العبور ودول المصدر هو السبيل إلى وقف الهجرة غير الشرعية ، أو على الأقل التقليل منها ، وذلك عن طريق توفير فرص عمل والقضاء على العمل الموازي .

تعتبر نسبة البطالة مغاربيا من أكبر النسب في العالم مع اختلافها من بلد لآخر ، فالجزائر وصلت إلى 13.4% في سنة 2023(وفق تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2023) ، وهي فئة تمثل غالبية المجتمع المغاربي والأكثر طلبا للعمل ، ولطالما كانت الجزائر مع ليبيا وجهة لجذب العمال من منطقة الساحل والشرق الأوسط ، إلا أن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ونقص المشاريع التنموية وانعدام الاستقرار السياسي و الأمني انعكس بدوره على توفير فرص عمل ومستوى معيشي للشباب ، الأمر الذي زاد من تفاقم الهجرة غير الشرعية للوصول إلى أوروبا عبر السواحل المغاربية . شكل رقم 08

شكل رقم08 : جدول يمثل نسبة البطالة فيالدول المغاربية الخمسة سنة 2023

الدول	الجزائر	ليبيا	المغرب	تونس	موريطانيا
نسبة البطالة%	11.2	19.2	9.9	14.7	11.6

المصدر : بيانات البنك الدولي لسنة 2023

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تباين في نسب البطالة بين الدول المغاربية ، حيث نلاحظ أن ليبيا تعاني من أكبر نسبة في الدول المغاربية بنسبة 19.2% وذلك بسبب تدهور الأوضاع الاقصادية والاجتماعية في البلاد ، كما أن كل البلدان المغاربية تعاني من مشكل البطالة الأمر الذي يؤدي الى استمرار الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا بحثا عن العمل .

بالنظر إلى حدة المشكلة وقلة الإمكانيات لدول الإتحاد المغاربي فإن تصور الحلول لها والقضاء عليها يكمن في شرطين هما الاستثمار و تنظيم سوق العمل ، ونظرا للتجربة الأوروبية التي تفوق قدرة الدول جنوب المتوسط في مجال خلق فرص عمل ، فإن الشراكة الأورمتوسطية يمكن أن تلعب دورا فعالا في تنشيط هذا المجال والقضاء على الدافع الأول للهجرة .

لم يغفل إعلان برشلونة واتفاقيات الشراكة الأورمتوسطية عن هذا المجال حيث تم التأكيد فيهما على ترقية الشغل في العلاقات الثنائية بين الطرفين الأوروبي المغاربي في ظل التعاون الاجتماعي وتبادل الموارد البشرية [1] ، وجسدت هذه الإرادة عمليا بجهود عديدة تسعى إلى تحقيق الاستقرار في سوق العمل في دول جنوب المتوسط ، وذلك ضمن برنامج ميدا كما سبق الحديث عنه ، مكنت إعاناته المالية من توفير فرص عمل كبيرة لفائدة الشباب المغاربي ، إضافة إلى تخصيص 1.1 مليار أورو من الصندوق الائتماني الأوروبي لخلق فرص عمل بالدول الإفريقية عامة والدول المغاربية خاصة ، كما قام الاتحاد الأوروبي بتفعيل البرنامج التشغيلي المشترك Interrg VI-B Next لحوض البحر الأبيض المتوسط (Next Med) والذي تمت الموافقة عليه من قبل المفوضية الأوروبية بالقرار 9543 (2022)c في 12 ديسمبر 2022 .[2]

ثانيا : تنشـيط الاستثمار في الدول المغاربية

على الرغم من وجود عدة اقتراحات في المجال الاجتماعي والتي تهدف إلى تخفيض نسبة المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا في كيفية توفير فرص عمل لهم قبل التفكير في الوصول إلى أوروبا فنجد أن الجزائر في جانفي 2022 وافق مجلس الوزراء على تقديم منحة لفئة الشباب العاطل عن العمل الأمر الذي يجعله يتراجع عن التفكير في الهجرة ،فهي أداة تقنية فعالة لمكافحة الهجرة غير الشرعية ، إلا أنه يبقى تشجيع الاستثمار هو الحل الأنسب لفتح قنوات جديدة للعمل ، خاصة في ظل المبادرات الفردية للشباب في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وما تشهده الجزائر حاليا من ثورة في المؤسسات الناشئة خير دليل على ذلك حيث أصبح لها دور كبير في خلق مناصب عمل كثيرة ، إضافة إلى دورها في تنشيط الاقتصاد الوطني [3]

[1] إعلان برشلونة للشراكة الاورومتوسطية 27-28-نوفمبر 1995 ، المرجع السابق . د ص
[2] فايزة بركان ، المرجع السابق ص 70 .
[3] جمال بلعربي ، منحة البطالة أو التحدي الجزائري ، مقال منشور على موقع أخبار الوطن في 23 فيفري 2022 ، تم الإطلاع عليه في 2024/05/20 على الرابط/https://akhbarelwatane.dz

يدعم الاتحاد الأوروبي الاستثمار في الدول المغاربية عن طريق البنك الأوروبي للاستثمار الذي يقوم بتوظيف أمواله الكبيرة في مشاريع اقتصادي في البلدان المغاربية ، ففي سنة 2022 ضخ البنك ما يفوق 381 مليون أورو في الاقتصاد المغرب ، وفي هذا الصدد قال نائب رئيس البنك الأوروبي للاستثمار السيد " ريكاردو مورينو فيلكس" : بفضل الفرع العالمي للبنك الأوروبي للاستثمار سنعزز شراكتنا المحلية والإقليمية والدولية م أجل دعم مشاريع ذات وقع اقتصادي واجتماعي قوي لصالح كل المغاربة

يعتبر الاستثمار أحد أهم مصادر التمويل التي تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ومن ثم فهي تؤدي إلى الوصول للحد من الهجرة غير الشرعية ، ولهذا فإن الدول تبذل جهدا في تبني الإصلاحات الاقتصادية وتحسين بنية الاستثمار من اجل استقطاب الاستثمار الأجنبي ، وهو ما سعت إليه الجزائر من خلال قانون الاستثمار الجديد ، يأخذ عدة اشكال من اقامة المشاريع سواء الصناعية أو التجارية أو الزراعية .

يصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " UNCTAD " تقريرا وإحصاءات سنوية حول تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة والخارجة لعديد من الدول ، حيث يشير التقرير الصادر سنة 2021 إلى تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي في العالم بنحو 35% ليصل إلى 998.8 مليار أمريكي عام 2020 مقارنة ب 1.5تريليون دولار أمريكي سنة 2019 ، وبالنسبة للدول العربية بلغت نهاية 2020 ب 36.9 مليار دولار أمريكي بتراجع بنحو 5.3% مقارنة ب 2019 وذلك راجع إلى تداعيات جائحة كورونا [1] ، شكل رقم 9

[1] محمد اسماعيل ، جمال قاسم ، اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية في اعقاب جائحة كوفيد19 ، صندوق النقد العربي 2023 جانفي 2023 ، ص 02- 04 .

شكل رقم09 : جدول يمثل تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة للدول المغاربية

الدول / السنوات	2015	2019	2020
تونس	1003	845	652
الجزائر	-585	1382	1125
المغرب	3255	1720	1763
موريتانيا	502	858	979

الوحدة (مليون دولار امريكي) المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنميةUNCTAD، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي) سنة 2021 م

من الجدول نلاحظ أن المغرب استحوذت على النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول المغاربية ، كذلك الجزائر شهدت تطور كبير في حجم الاستثمارات من 2015 إلى 2020وذلك راجع للتسهيلات والقوانين الجديدة التي وضعتها الدولة لتحسين بيئة الاستثمار في الجزائر ، كذلك نلاحظ عدم وجود ليبيا في قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي وذلك لغياب الاستثمار الأجنبي في الفترة المدروسة لما كانت تعرفه ليبيا من اضطرابات في الأوضاع السياسية والأمنية .

عرفت المشاريع الاستثمارية في إطار الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حوالي 15 ألف مشروعا تجاريا خلال الفترة 2003- 2020 ساهمت خلالها بفتح العديد من مناصب عمل لفائدة الشباب قدرت ب 2 مليون وظيفة ، لكن تراجعت سنة 2020 مع حالة عدم اليقين التي سادت عن جائحة كورونا بنحو 37.5% سنة 2020 لتعود إلى النشاط بعد انتهاء الموجة خاصة بعد الإجراءات التي اتخذتها الدول العربية عامية والمغاربية خاصة في مجال تحفيز الاستثمار الأجنبي منها الجزائر التي وضعت قانونا جديدا خاصا بالاستثمار ، مع إعطاء الأولوية لمجال الزراعة ، إضافة إلى خفض فاتورة الاستيراد بنحو 6% من الناتج المحلي الإجمالي [1]

[1] محمد اسماعيل ، جمال قاسم ، المرجع السابق ، ص ص 6 ، 14

الـفـرع الثـانـي : دعم التنمية ثقـافـيـا

يتمثل الدعم في المجال الثقافي في مجانية التعليم والتكوين عند شباب الدول المغاربية .

فلا يمكن فصل العمل عن جانب التعليم والتكوين لأنهما يعتبران الركيزة الأساسية لتطوير وتنمية أي بلد ، وكان أول اهتمام به في اتفاقية برشلونة 1995 كما سبق التفصيل فيها ، وذلك من خلال تحسين مستوى التعليم عن طريق فتح حوار دائم ومنتظم حول السياسات التعليمية ، ينصب بالخصوص على الإعداد و التدريب المهني والتكنولوجي ، وأعطيت نفس الأهمية لتعليم العالي والبحث العلمي في إطار تشجيع التعاون بين الجامعات وتبادل الخبرات ، وبهذا يتم تخصيص العديد من الرحلات العلمية لفائدة أساتذتنا الجامعيين في الدول المغاربية إلى دول أوروبية ، لكن هذا فتح مشكل للدول المصدرة والذي يتمثل في هجرة الأدمغة وهو الأمر الذي يظهر حجم التناقض الحقيقي للدول الأوروبية في التعامل مع ملف الهجرة غير الشرعية ، تشجع هجرة الكفاءات والعمالة المتخصصة و تهمش بقة المهاجرين وتحاول الحد من توافدهم ،" فهي بذلك هجرة انتقائية " .[1]

عمد الاتـحاد الأوروبـي إطار التـعاون والشراكة مع الدول الـمغاربـية على استحداث برامـج خاصـة في التدريـب والتكـويـن لفائدة الشباب وذلك لوضع حد للهجرة غير الشرعية ، على غرار برنامج التعاون الإقليمي الأوروبي لحوض المتوسط 2021-2027 " Interregnextmed " ، وهو برنامج ممول من الاتحاد الأوروبي EU يدعم التعاون غير الوطني من خلال تمويل مشاريع مشتركة تهدف إلى جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط ، أكثر مرونة في مواجهة التحديات المشتركة خاصة بعد الضرر الاقتصادي و الاجتماعي الذي ألحقه فيروس COVID19 فكان هذا الإنعاش بمثابة خطة الإنعاش والتعافي بميزانية قدرها 253 مليون أورو . يهدف هذا البرنامج إلى المساهمة في التنمية الذكية و الانتقال إلى اقتصاد دائري وفعال في استخدام الموارد ، التعليم ، التكوين ، وكل هذا من شأنه تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي الحد من الهجرة غير الشرعية .

[1] إعلان برشلونة ،للشراكة الاوروميتوسطية 27-28 نوفمبر 1995 المرجع السابق .د.ص

شمل المنطقة التي شملها برنامج التعاون الإقليمي الأوروبي لحوض المتوسط أكثر من 200 مليون شخص في 15 بلد ، 13 دولة استفادت بالفعل من البرامج التكوينية ، إضافة إلى دولتان جديدتان هما : تركيا والجزائر .

الجدير بالذكر أنه حتى وان كانت عملية التكوين تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية فإنه يجب إيجاد الظروف الملائمة لعودة واستقرار هذه الفئات في بلدانها ومنع تسربها إلى الخارج ، لأن دعم الدولة للطلبة لمواصلة دراستهم بالخارج لا يعني استقرارهم بها ، ولو أن في ذلك تشجيع ضمني من قبل الدول الأوروبية [1]

وقد اعتمدت الدول الأوروبية إجراءات جديدة منذ سنة 2020 لتنظيم الهجرة وذلك بالاستفادة من اليد العاملة بحكم حاجتها إليها تلبية لمتطلبات سوق العمل وارتفاع نسبة الشيخوخة بها هذا من جهة ، ومن جهة أخرى الحد من الهجرة غير النظامية ، ففي ألمانيا تم إقرار قانون الهجرة الجديد شهر مارس 2020 ،يوسع إمكانيات المهنيين المؤهلين للعمل في ألمانيا ، حيث يسهل للعمال المهرة الحاصلين على تدريب مهني وأكاديمي من خارج الاتحاد الأوروبي الهجرة إلى ألمانيا من أجل الحصول على وظيفة في أقصاه لمدة 6 أشهر بشرط إتقان المهاجر للغة الألمانية على الأقل B1 ، كما يتم منه المهاجرين فترات تدريبية و وتنمية للمهارات ، وهذا من شأنه استفادة ألمانيا من العمالة و المساهمة في الهجرة غير النظامية إليها [2].

[1] برنامج التعاون الإقليمي الأوروبي لحوض البحر الأبيض المتوسط InterregNext Med 2021-2027 ، نص الدعوة الأولى لتقديم المقترحات ، نسخة 1 ، القرار التنفيذي للمفوضية الأوروبية رقم 215 ، رقم 28-27 بتاريخ 2024/12/13..

[2] ريمة مرزوق ، المرجع السابق ، ص 362 .

خلاصة الفصـــل الـثـانـــي :

من خلال ما تم التطرق اليه في هذا الفصل نستخلص أن سياسات التعاون الأورومغاربي لمكافحة الهجرة غير الشرعية تتم عبر ثلاثة استراتيجيات :

أولا : الاستراتيجية القانونية : وتتمحور حول اتفاقيات تم إبرامها بين الطرفين الأوروبي والمغاربي ، إما ثنائية بين دولة أوروبية ودولة مغاربية ، أو الإتحاد الأوروبي ودولة مغاربية ، وإما اتفاقيات جماعية كاتفاقية برشلونة 1995 التي مثلت نموذجا للتعاون الإقليمي الأورومتوسطي وساهمت إلى حد كبير في التقليل من الهجرة غير الشرعية ، إضافة إلى حوار مجموعة 5+5 منذ سنة 1995 الذي إلى اليوم لازال يلعب دورا في التنسيق بين الدول المعنية من اجل إيجاد استراتيجيات جديدة للتصدي للهجرة غير الشرعية ، إضافة إلى سياسة حسن الجوار التي تهدف إلى خلق مجتمع متوسطي متشابك بعد إدراك الدول الأوروبية أن أمنها لا يتحقق بمعزل عن دول الجوار جنب المتوسط وهنا نقصد بها الدول المغاربية .، إضافة إلى الاتحاد من أجل المتوسط الذي حاول الاتحاد الأوروبي من خلاله إقامة شراكة اقتصادية حقيقية بينه وبين الدول المتوسطية الأخرى لكنه تجاهل الهوة الاقتصادية ودرجة التنمية بينه وبين دول شمال إفريقيا وسرعان ما ظهرت أهدافه الحقيقية المتمثلة في تدعيم الهجرة الانتقائية ومواصلة الإجراءات للحد من الهجرة غير الشرعية .

ثانيا الاستراتيجيات الأمنية : وذلك من خلال التعاون الأورومغاربي في المجال الأمني لضبط الهجرة غير الشرعية والحد منها ، خاصة منذ ثورات الربيع العربي خريف 2011 وجائحة كورونا سنة 2020 ، هذا النوع من التعاون شمل شقين ، الأول يتعلق بالتعاون الأمني في مجال مراقبة الحدود ومحاربة شبكات التهريب عن طريق التنسيق مع الدول المغاربية بالدعم المادي وتبادل الخبرات ، واستغل الاتحاد وكالاته المتخصصة مثل FRONTEX، EUROPOL، EUROSUR، ، أما الشق الثاني يتعلق ب التعاون الأمني في مجال حماية المهاجرين وإعادتهم إلى أوطانهم ، وذلك من خلال اتفاقيات إعادة القبول بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية ، حيث تم إعادة حوالي 34 ألف مهاجر

مغاربي سنة 2017 و كذلك التعاون الأمني في حمايتهم حيث خصص الاتحاد الأوروبي مبلغ 458 مليون أورو لحمايتهم وضمان اندماجهم في دولهم الأصل .

ثالثا : إستراتيجية دعم التنمية والمتمثلة في دعم التنمية في البلدان المغاربية وذلك من خلال خلق منطقة تبادل حر بين الدول الأوروبية والدول المغرب العربي في حوض البحر الأبيض المتوسط و منح مساعدات مالية لفائدة الدول المغاربية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم القضاء على الهجرة غير الشرعية عند شبابها ، هذا في الجانب المالي والاقتصادي ، أما فيما يخص الجانب الاجتماعي الثقافي فالتعاون شمل خلق فرص عمل في الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية الإفريقية عامة و الدول المغاربية خاصة لكن هذا أظهر نوعا من التناقض لدى إستراتيجية الاتحاد الأوروبي في معالجة ملف الهجرة غير الشرعية ، فمن جهة تعاني من نسبة كبيرة من الشيخوخة في مجتمعها وبالتالي هي في حاجة لليد العاملة ومن جهة تريد الحد من الهجرة غير الشرعية ، هذا ما جعل بعض دوله تلجأ إلى تنظيم الهجرة النظامية و تشجيع الهجرة الانتقائية ، إضافة إلى تنشيط الاستثمار لدوره في خلق فرص عمل و تطوير الاقتصاد الوطني ، أما ثقافيا شمل التعاون تدعيم التكوين والتعليم لفائدة الشباب المغاربي لأن ذلك يفتح باب التوظيف لديهم ومن ثم يدفعم إلى البقاء في أوطانهم بعد أن يحصلون على الرفاهية التي يركبون البحر مخاطرين بحياتهم بحثا عنها في أوروبا .

الخـــاتمـة

من خلال ما تم التطرق إليه خلصنا إلى أنّ الهجرة غير الشرعية باختلاف تسميتها إلا أنّ مضمونها واحد هو الانتقال من منطقة إلى أخرى عن طريق خرق القوانين والأنظمة المحمول بها.

ورغم أنّها ظاهرة عالمية تمس كل الدول إلا أنّها برزت في حوض البحر الأبيض المتوسط بشكل متفاقم وبالغ الأهمية خصوصا بعد موجة الثورات العربية منذ خريف 2011 مثلما حدث في ليبيا، و قد قالها الرئيس معمر القذافي: أوروبا ستفتح نار جهنم على نفسها بسقوط النظام الليبي لأن ليبيا تعتبر بوابة مهاجرين ومنطقة عبور للسواحل الأوروبية.

إنّ للهجرة غير الشرعية انعكاسات خطيرة على جميع المستويات والقطاعات، وعلى الدول المصدرة والمستقبلة، فهي تؤثر بشكل مباشر على المهاجر نفسه عندما يواجه مخاطر الرحلة أو عندما يواجه ظروف الحياة الصعبة بعد وصوله، كما تؤثر على البنى التحتية للدولة، فتعمل على إضعاف القدرات الوطنية المسخّرة لحل معضلات الطلب المتزايد على الشغل والسكن والغذاء، كما تبرز عدم قدرة الدول المستقبلة على الإدماج الاجتماعي والمهني للمهاجرين غير الشرعيين، فيكونون كالقنبلة الموقوتة إذا زاد الأمر عن اللزوم.

إنّ تطور وسائل الإعلام والاتصال ساهم بشكل كبير في تصاعد الظاهرة إضافة للظروف الداخلية للدول المصدرة، فالمهاجر غير الشرعي أصبح يرى بشكل واضح كيف يعيش أقرانه في الضفة الشمالية للمتوسط ، عبر الاحتكاك للمهاجرين العائدين من أوروبا بعد تسويه وضعيتهم، أو عبر وسائل الإعلام التي ألغت الحدود الجغرافية، وروجت للجوانب الإيجابية للإتحاد الأوروبي من نمط العيش و الثقافة الأوروبية متفتحة على الشعوب الأخرى، وروجت لمبادئ الحرية و التجربة الاقتصادية الناجحة، كل هذا دفع مواطني خاصة فئة شباب الدول المغاربية بحكم العلاقات التاريخية والقرب الجغرافي للهجرة إلى أوروبا بحثا عن الرفاهية ، لكن سرعان ما يكتشفون عكس ذلك عندما يصلون إليها ، ورغم ذلك فإنّهم لا يفكرون في العودة إلى بلدانهم لاعتبارات اجتماعية بالدرجة الأولى.

بعد أن أدرك الإتحاد الأوروبي أنّه لا سبيل للقضاء على الهجرة غير الشرعية بمعزل عن الدول المعنية بها في حوض البحر الأبيض المتوسط ، وذلك بعد أن فشلت سياساتها الفردية في الحد منها ، فسارع إلى تكثيف جهود التعاون مع الدول المغاربية من خلال مجموعة من الاستراتيجيات في المجال القانوني باتفاقيات ثنائية بين الدول الأورومغاربية أو بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية أو اتفاقيات جماعية على غرار إعلان برشلونة 1995 الذي كان مشروعا طموحا وكان سيؤدي للقضاء النهائي على الهجرة غير الشرعية لولا التفاوت الاقتصادي الكبير بين ضفتي المتوسط إضافة إلى تركيزه على الجانب الأمني دون الاهتمام بالأسباب الحقيقية للهجرة ، والمتعلقة بالأوضاع الاقتصادية في بلدان المصدر، إضافة إلى مجموعة حوار 5+5 والمؤتمر الأورو إفريقي في الرباط، إستراتيجية أمنية تتمثل في مراقبة الهجرة غير الشرعية، حماية المهاجرين وإعادتهم إلى أوطانهم، وأخيرا استراتيجية في المجال الاقتصادي الاجتماعي تمثلت في دعم التنمية في البلدان المغاربية كآلية جديدة لمكافحة الهجرة غير الشرعية .

من خلال دراستنا للتعاون الأورومغاربي للتصدي للهجرة غير الشرعية خلصنا إلى النتائج التالية:

1. استمرار الهجرة غير الشرعية من المنطقة المغاربة إلى أوروبا بسبب دعم الدول الأوروبية للأنظمة الاستبدادية أحيانا ، ودعم الثورات العربية أحيانا أخرى ، وفي كل الأحوال يؤدي هذا الى استمرار الهجرة غير الشرعية ، فدعم نظام الرئيس معمر القذافي ساهم في هجرة الشباب الليبي إلى أوروبا خاصة إلى إيطاليا ، ودعم الانقلاب ضده ساهم أكثر في الهجرة بأعداد ضخمة من ليبيا ومن دول إفريقيا عبر ليبيا.
2. تعكس الرؤية الأوروبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية باعتبارها تهديدا أمنيا بمختلف الأبعاد ، وبالتالي بعض الدول الأوروبية تعامل المهاجرين غير الشرعيين كأنهم مجرمين أو إرهابيين في طور التكوين ، غير مبالين بالظروف التي دفعتهم لذلك ، وإطلاق صفة مراكز الاحتجاز له دلالة غير إنسانية ، وكذا منعها لعمليات الإنقاذ منذ سنة 2020، ما

سبب انتقادات لاذعة من منظمات غير حكومية مختصة في الهجرة غير الشرعية وحماية حقوق الإنسان

3. يجسد طلب الدول الأوروبية من دول المغرب العربي إقامة مراكز احتجاز على أراضيها النظرة الاستعلائية تجاه دول المغرب العربي ، هذا ما جعل بعض دوله ترفضه رفضا قاطعا كالجزائر.

4. أحدث ملف الهجرة غير الشرعية انقساما واسعا داخل الاتحاد الأوروبي ، فهي لا تشكل الأولوية لكل دوله الأعضاء ، ما أوجد صعوبات لديه في التوفيق بين السياسات الوطنية لدوله الأعضاء.

5. إن الهجرة غير الشرعية تمثل خسارة للدول المصدر حيث أنها تفقدها قوة عاملة تساهم في تنمية البلاد ، في حين لها وجهين إيجابي وسلبي على دول المقصد ، سلبيا يتمثل في ظاهرة الإجرام ، وانتشار العمل الموازي (الاقتصاد غير الرسمي) ، أما الوجه الإيجابي فيتمثل في قوة اليد العاملة خاصة أن أوروبا تعاني من ارتفاع نسبة الشيخوخة.

6. تناقض في استراتيجة الاتحاد الأوروبي في التعامل مع ملف الهجرة غير الشرعية، فمن جهة يريد الحد منها بالنظر لانعكاساتها الخطيرة ، ومن جهة أخرى يريد اليد العاملة خاصة في ظل معاناته من ارتفاع نسبة الشيخوخة ، وبالتالي نجد أن بعض الدول الأوروبية تطبق الهجرة الانتقائية وتشجع هجرة الأدمغة من الدول المغاربية ، هذا ما يبين انعدام الإرادة السياسية الأوروبية في الالتزام بإقامة شراكة فعلية قائمة على المصالح المشتركة.

7. أضحت الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي لا تقتصر عل منع وصول المهاجرين غير الشرعيين إلى الأراضي الأوروبية بل أننا نشهد امتدادا لهذه الحدود في البحر الأبيض المتوسط عبر العمليات الميدانية لوكالة FRONTEX أو عبر التعاون والتنسيق مع الدول المغاربية .

8. ارتكز التعاون الأورو مغاربي على استراتيجيات متعددة الأبعاد والمستويات القانونية والتشريعية ، الأمنية ، الاقتصاد ومن خلال دراستنا وتحليلنا لها نلخص إلى أن الإستراتيجية الأمنية غلبت غلى باقي الاستراتيجيات ، فقد عمدت أوروبا إلى صرف ملايين الدولارات من أجل تكثيف حراسة الحدود واستعمال احدث التقنيات في المراقبة والتفتيش ، غير أن هذا كله لم يقلل من عزيمة الشباب المغاربي على الهجرة وزادت حدتها بشكل كبير بعد 2011 وبعد انتهاء جائحة كورونا التي ضربت دول العالم سنة2021 ، فأوروبا تفننت في سن القوانين والإجراءات الأمنية الصارمة ، لكنها لم تقض على الأسباب الحقيقية للهجرة والمتعلقة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها المهاجر في بلده، وكانت جهود الاتحاد الأوروبي لتحقيق التنمية في الدول المغاربية شحيحة لا تحقق الهدف المنشود.

مما سبق وإيمانا بأن المهاجر غير الشرعي هو ضحية أكثر مما هو مجرم ، هو ضحية الأوضاع التي يعيشها في بلده ، أيا كان البلد المصدر له ، وبعد توصلنا للنتائج السابقة في إطار التعاون الأورو مغاربي نخلص إلى الاقتراحات التالية :

- ✓ وجب على كل الأطراف التعامل مع قضية الهجرة غير الشرعية كقضية إنسانية ذات أبعاد أمنية بدلا من اعتبارها قضية أمنية بالأساس كما يحسبها الإتحاد الأوروبي ، والخطوة الرئيسية لتفعيل إستراتيجية التعاون بين الاطراف تعود لطبيعة الظاهرة بالأساس ، أي معالجتها باعتبارها ظاهرة إنسانية اجتماعية بالدرجة الأولى ، والتعامل معها انطلاقا من الأسباب الدافعة لها ، أي معالجة الأوضاع الداخلية لدول المصدر ودول العبور ، والتي تعتبر المحرك الرئيسي للهجرة غير الشرعية والمتغير الضاغط على الإستراتيجية الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية.
- ✓ العمل الجاد في إطار التعاون شمال – جنوب تحت رعاية هيئة الأمم المتحدة لإيجاد إستراتيجية مشتركة هدفها تثبيت المهاجرين غير الشرعيين في دولهم من خلال القيام بمشاريع تنموية جادة قصد تحسين ظروفهم المعيشية .

- ✓ تشكيل قاعدة بيانات بين الدول المغاربية حول المهاجرين غير الشرعيين، وأماكن تواجدهم ، والمناطق الجاذبة وشبكات تهريبهم ، والأمراض والأوبئة التي ينقلونها معهم من عمق القارة الإفريقية .
- ✓ تشكيل لجنة عالمية للهجرة غير الشرعية ، تعمل على التعاطي مع الظاهرة بشكل يكفل مصالح الدول المستقبلة والدول المصدرة ، وحتى المهاجر نفسه
- ✓ التعاون الجاد والمسؤول بين الدول المغاربية ، وهذا من خلال تبادل المعلومات والخبرات بين المصالح الأمنية حول كل ما يتعلق بالمهاجرين غير الشرعيين ، إضافة إلى توحيد الرؤى في التعاون مع الطرف الأوروبي وهذا لا يكون إلا بضرورة اعادة الاعتبار لتكتل الاتحاد المغاربي الذي أنشئ سنة 1989م ويملك من المقومات ما يملكه الاتحاد الأوروبي إلا أنه إلى اليوم يبقى مجرد شعار ، لعدة اعتبارات أبرزها المشاكل السياسية بين بعض دوله كتلك الموجودة بين الجارتين الجزائر والمغرب
- ✓ إشراك النخب ومراكز البحث في رسم سياسات واستراتيجيات من شأنها معالجة الظاهرة مع التنسيق مع المؤسسات الرسمية لهذه الدول وكذا المنظمات الدولية الحكومية ، وغير الحكومية العاملة في هذا المجال ، من أجل الوصول إلى حلول ناجعة ومنطقية .
- ✓ ضرورة تشديد العقوبات على شبكات تهريب المهاجرين غير الشرعيين ، وكل من له صلة بذلك ، حتى من ساهم بحكم منصبه أو مركزه في الأمن الحدودي ، وعليه وجب على الدول المغاربية مراجعة التشريعات القانونية لتكون أكثر صرامة .
- ✓ يجب أن تتم مكافحة الهجرة غير الشرعية في إطار الاحترام الصارم لحقوق الإنسان وكرامته .
- ✓ تسهيل وتسيير الهجرة الشرعية خاصة من قبل الدول التي تحتاج إلى اليد العاملة الأجنبية (المهاجرين) ، وفق حصص محددة لكل دولة من الجنوب مع تسوية

الوضعيات العالقة للمهاجرين غير الشرعيين الموجودين في البلاد الأوروبية عوض إعادتهم إلى أوطانهم .

- ✓ يجب على الاتحاد الأوروبي طرف في التعاون الأورومغاربي للحد من الهجرة غير الشرعية أن يزيل التناقض الحاصل في تعامله مع المهاجريين غير الشرعيين ، فكيف يصنف الليبيين على أنهم مهاجرون غير شرعيون ، والسوريين لاجئين رغم تشابه الظروف الأمنية في دولهم ، وكيف لبعض دوله أن تشجع الهجرة غير الشرعية إليها بحجة الحاجة إلى اليد العاملة ودول أخرى تسعى لمحاربتها كليا .
- ✓ في الجزائر والدول المغاربية عامة، أؤكد على دور الحملات الإعلامية والدينية لفائدة الشباب العازم على الهجرة وتذكيرهم بمخاطرها وعواقبها للوصول على الأقل للتقليل منها .

قائمة المصادر والمراجع

أولا المصـــادر :

1- **القـرآن الـكـريم** ، سور النساء ، الآية 100

2- **بروتوكول مكافحة المهاجرين عن طريق البر ، البحر ، الجو** ، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الجريمة المنظمة 12 ديسمبر 2000

3- **نص اعلان برشلونة للشراكة الأورومتوسطية**، برشلونة (اسبانيا)، 27-28 نوفمبر 1995

4- **اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي** فالنسيا (اسبانيا) ، 22 أفريل 2002

5- **حوار 5+5 ، المؤتمر الوزاري حول الهجرة في غرب البحر الأبيض المتوسط** ، اعلان تونس ، تونس 16 -17 سنة 2002

6- **اتفاقية جنيف لشؤون اللاجئين ، 1951م**

ثانيـــا : المـراجـــع

1- المراجع باللغة العربية

❖ : الـــكـــتـب

1. الإمام أبي زكرياء يحي النووي -**الأربعين النووية** – دار السلام للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2007

2. رؤوف قميني ، **آليات مكافحة الهجرة فير الشرعية في الجزائر** ، دار هومة ، 2016

3. صورية دربال عباسة ، **الهجرة غير الشرعية والتعاون الدولي** ، مقال منشور على كتاب " الهجرة غير الشرعية في البحر المتوسط " ، المخاطر واستراتيجية المواجهة ، ابن النديم للنشر والتوزيع ، ط1 ، الجزائر 2014

1-عبد الستار السحباني ، **الشباب والهجرة غير النظامية في تونس ، دراسة ميدانية للتمثلات الاجتماعية والممارسات** ، مكتب شمال افريقيا ، ديسمبر 2016 م

2-عبد اللطيف عمر محمد ، **الهجرة غير الشرعية** ، الهيئة المصرية للنشر والتوزيع ، د ط ، 2016

3-عبد الله الغني غانم ، **هجرة الأيادي العاملة** ، دراسة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث (د س ن)

4-عبد الواحد كمير ، **الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر المتوسط** ، المستقبل العربي ، كلية الآداب جامعة محمد الخامس ، الرباط ، (د.س.ن)

5-فضيل دليو ، علي غربي ، الهاشمي مقراني ، **الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية** ، الجزائر لمؤسسة الفنون الطبيعية ، 2003م

6- كريمة بوفلاقة ، **محاضرات في قضايا معاصرة** ، " **الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الدول**" ، كلية الإعلام والاتصال ،جامعة الجزائر 3 (د.س.ن)

7-محمد اسماعيل ، جمال قاسم ، **اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية** ، صندوق النقد العربي 2023، جانفي 2023

8-محمد أعبيد الزناتي ابراهيم ، **الهجرة غير الشرعية مشكل اجتماعي** ، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ، د ط ، 2008

9-محمد رضا التميمي ، **الهجرة غير الشرعية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية** ، دفاتر السياسة والقانون ، جانفي 2017

10- محمد غربي – سفيان فوكة – مشري موسى ، **الهجرة غير الشرعية في البحر الأبيض المتوسط – المخاطر وإستراتيجية المواجهة** ، ط1 ، ابن النديم للنشر والتوزيع ، الجزائر 2014

11- ميشال كابرون ، **أوروبا في مواجهة الجنوب ، العلاقات بين العالمين العربي والإفريقي** ، بيروت ، دار الفرابي 1992

❖ **البحوث والدراسات الجامعية**

أ – أطروحات الدكتوراه

1. ريمة مرزوق ، **استراتيجية الإتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية من المغرب العربي 2011-2020**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية ، تخصص دراسات أمنية دولية ، جامعة الجزائر03 ، 2020-2021.
2. عبد المالك صايش ، **مكافحة تهريب المهاجرين السريين ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية** ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تيزي وزو 2014-2015.

ب – الرسائل الجامعية

1. خديجة بتقة ،**السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية** ، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2013-2014.
2. راضي عمارة ، **ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي** ، رسالة ماجيستر ، أكاديمية الدراسات العليا ، 2008-2009 .
3. رتيبة بيرد ، **الحوار الأورومتوسطي ، من برشلونة الى منتدى 5+5**، رسالة ماجيستر ، في العلوم السياسية ، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي ، كلية العلوم السياسية جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر 2009
4. فايزة بركان ، **آليات التصدي للهجرة غير الشرعية** ، رسالة ماجيستر في الحقوق ، تخصص علم الإجرام والعقاب ، كلية الحقوق ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة 2011-2012
5. **فايزة ختو ، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إيطار العلاقات الأورومغاربية ، 1999-2010**، رسالة ماجيستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الجزائر 2010-2011 .

6. منصور رؤوف ، **الهجرة السرية من منظور الأمن الانساني** ، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية ، جامعة سطيف سنة 2004.

ج- **المذكرات**

1. بسايح نور الهدى ، سلطانة بوزيان ، **واقع الهجرة غير الشرعية من منظور الأمن الانساني** ، مذكرة ماستر في شعبة العلوم السياسية ، تخصص دراسات مغاربية ، جامعة مولاي الطاهر ، سعيدة 2015-2016 .
2. ربيحة موساوي ، خلادي شانز ، **الحدود الفاصلة بين الحق في اللجوء والهجرة غير الشرعية** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون دولي انساني ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية 2017-2018 .
3. سعاد لعلى ، **الهجرة غير الشرعية وسبل مكافحتها في منطقة المتوسط** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق والعلوم السياسية ، تخصص قانون دولي عام ،جامعة مولاي الطاهر ، سعيدة 2015-2016 .
4. صاري عزقي ، **ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر وطرق التصدي لها** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر ، 2010-2011
5. قوسم فضيلة ، **الوضع القانوني للمهاجرين غير الشرعيين في الدول المستقبلة** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق ، تخصص قانون دولي انساني ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمن ميرة ، بجاية ، 2017-2018
6. محمد أمين عياشي ، **مكافحة جريمة الهجرة غير الشرعية** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العربي التبسي ، تبسة 2014-2015.

❖ **المجلات والدوريات**

1-**التعاون الدولي لمكافحة الهجرة غير الشرعية** ، مجلة العلوم الشرعية والقانونية ، ، كلية القانون ،جامعة المرقب ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي (ليبيا)، د.س.ن

2-أحمد بوزرق و مليكة حجاج ، " **أسباب الهجرة غير الشرعية وآثارها** " ، مقال من مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة مجلد01، العدد09 ، مارس 2012 .

3-أسماء شوقي ، صفاء بن عيسى ، **مواجهة الهجرة كتهديد أمني مغاربي أوروبي ، تعاون متعدد المستويات متعدد الأطراف**، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية ، العدد الخامس ، ديسمبر 2020 .

4-أمال حجيج ،**نحو قوة أورومتوسطية للشرطة وتسيير الحدود**، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، أم البواقي ، الجزائر ، العدد 12 ، 2015.

5-بلقاسم زايري ، **السياسات المرافقة لنجاح منظمة التبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي والجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة وهران ، العدد 03 ، د.س. ن

6-جمال دوبي بونوة ،**اشكالية الهجرة غير الشرعية** ، دراسة تحليلية نقدية في المفاهيم والأسباب ، مجلة معارف ، 05-14جوان 2013 .

7-سهام حرفوش، **التمويل الأوروبي للدول العربية في إطار برنامج الإتحاد الأوروبي للمعونة والتعاون MEDA**، دراسة تحليلية ، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية ، جامعة سطيف ، 2021/12/31 .

8-عبد الحميد والي ، **حماية اللاجئين في الوطن العربي** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد148 ، أفريل ، 2002 .

9-**مجلة اللجنة الدولية للصليب الأحمر** ، " **وعند النازحين يقع النزاع** " ، ط3 ، أفريل2005 .

10- مسعود خالة ، **واقع الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط ، تداعياتها وآليات مكافحتها** ، المجلة الجزائرية للسياسة العامة ، العدد الخامس ، جوان 2014 .

11- سهام حرفوش ، **التمويل الأوروبي للجزائر في إطار سياسة الجوار الأوروبي** ، مجلةالعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، المجلد19 ، العدد 01 ، جامعة سطيف ، 2019/12/31 .

❖ **الجـــرائـــد**

1- اجتماع مجموعة 3+1 ،جريدة الخبر اليومية ، العدد 10840 في 04 ماي 2024

❖ **التقـــاريـــر**

1- برنامج التعاون الإقليمي الأوروبي لحوض البحر الأبيض المتوسط Interreg next med 2021-2027" ، نص الدعوة الأولى لتقديم المقترحات ، نسخة 01 ، القرار التنفيذي للمفوضية الأوروبية رقم 215، رقم 28-27 ، 2024/12/13 .

2- جامعة الدول العربية ، **التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية** ، إدارة السياسات السكانية ، والهجرة ، القطاع الاجتماعي ، القاهرة 2006 .

3- المنظمة الدولية للهجرة IOM ، تقرير الهجرة في العالم لعام 2020 ،

❖ **الملتقيات والندوات العلمية :**

1-حافظ ذياب ، **انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الوطن العربي** ، عدد خاص بالمؤتمر الدولي المحكم حول " اشكالية الهجرة واللجوء في الوطن العربي " سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات الدولية تصدر فصليا في مركز جيل البحث العلمي ، العدد28، لبنان 2020/06/20.

2-سعاد سراي ، نجيب بخوش ، **المعالجة الاعلامية لظاهرة الهجرة السرية في الجزائر** ، **المؤتمر الدولي حول الإعلام و الأزمات والرهانات** ، جامعة الشارقة ، الإمارات العربية 2008 .

3-محمد جعبوب " **رؤية نقدية لاتفاقيات الشراكة الأورومغاربية** ،ملتقى وطني بكلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الجزائر 3 ، 13-14 نوفمبر 2019 .

4-وهيبة برازة ، **التجريم كآلية لمكافحة تهريب المهاجرين في التشريع الجزائري** ، " قراءة في القانون 01/09 المعدل والمتمم لقانون العقوبات – مداخلة مقدمة بعنوان : تهريب المهاجرين بين استفحال الظاهرة وسبل التصدي ، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية 2017 .

❖ **المقالات على الأنترنيت :**

1-خالد بومنجل ، **النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية** ، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن ، في 15مارس2017 ، تم زيارة الموقع فيلا 2024/04/20 على الرابط:

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=532199

2-محمد محمود السيد ، **الهجرة غير الشرعية** ، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن في 2014/11/22، تمت زيارة الموقع في 2024/02/23 على الرابط:

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=284448

3-سرتان سندرسون ، **في البر و البحر و الجو .... مخاطر الهجرة تسللا** ، مقال منشور على موقع " مهاجر نيوز " في 2018/12/07 ، تم الإطلاع عليه في 2024/03/18 عل الرابطhttps://www.infomigrants.net/ar/post/45177

4-أسماء باشري ، **قوارب الشبح للراغبين في الهجرة ، عودة اللغز ؟** في 27مارس 2019 ، تم الإطلاع عليه في 2024/02/25 على الرابط

https://www.independentarabia.com/node/15026/:

5-**التعاون الثنائي "المغاربي الأوروبي" في المجال الأمني** ، منتديات ستار تايمز في 2011/04/18 ، تم الإطلاع عليه في 2024/05/01 على الرابط

http://www.startimes.com/?t

6-جمال بلعربي ، **منحة البطالة أو التحدي الجزائري** ، مقال منشور على موقع أخبار الوطن في 2022/02/23 ، تم الإطلاع عليه في 2024/05/20 على الرابط :

https://akhbarelwatane.dz/%D9%85%D9%86%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A3%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A/

7-الحكومة الليبية المنبثقة من البرلمان تعيد النظر في قوانين الهجرة غير الشرعية ، مقال منشور على " الخليج 365 " في 2024/01/08 ، تمت زيارة الموقع في 2024/04/27 على الرابط:

https://newsi.gulf365.net/gulf/12341631/.html

8- الهجرة غير الشرعية عبر المغرب العربي ،المآساة التي تؤرق الاتحادالأوروبي في2021/02/21 ، تم الاطلاع في 2024/05/01 على الرابط :

https://www.afrigatenews.net/article

9- أهم نقاط انطلاق المهاجرين غير الشرعيين من المغرب العربي نحو أوروبا حتى سنة 2010 ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، على الرابط :

https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/thumb/commerce-oran-ar.svg.png

10- اسبانيا تقترح توقيع الاتفاق الأوروبي المغربي، مقال منشور على موقع مهاجر نيوز في 2018/02/14 ، تمت زيارة الموقع في 2024/05/07 على الرابط :

https://www.infomigrants.net/ar/post/7531

11- الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على أمن أوروبا ،مقال منشور على موقع المركزالأوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات في 2023/08/08 تم الاطلاع عليه في 2024/04/20 على الرابط :

https://www.europarabct.com/

12- **الجزائر تخوض رهان كبح الهجرة غير الشرعية بتنمية المناطق الحدودية ،** تقرير على سكاي نيوز عربي في 03مارس2023 تم الاطلاع عليه في 25ماي 2024 على الرابط

https://www.youtube.com/watch?v=9sAp9U8wPE8

2- المـــــراجع بالغةالأجنبية:

1. Bureau international sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leurs familles du 18 décembre 1990 ، résolution de l'assemblée générale n° 45-158
2. Fagruesphilipe"Afrique du nord et moyen" – orient desmigrations quête d unepolitique :4/2006- .

https://www.cairn.info/la-question-migratoire-au-xxie-siecle--9782724611816-

الفهرس

الفهرس

المقدمة..... 1

الفصل الأول 5

الهجرة غير الشرعية في الدول الأورومغاربية 6

المبحث الأول : ماهية الهجرة غير الشرعية..... 7

المطلب الأول : مفهوم الهجرة غير الشرعية..... 7

1. الفرع الأول : الهجرة غير الشرعية لغة 7
2. الفرع الثاني : الهجرة غير الشرعية اصطلاحا..... 8
3. الفرع الثالث : التعريف القانوني للهجرة غير الشرعية 9

المطلب الثاني : الهجرة غير الشرعية والمفاهيم الأخرى ذات الصلة 11

4. الفرع الأول : الهجرة غير الشرعية والهجرة الشرعية 12
5. الفرع الثاني : الهجرة غير الشرعية واللجوء 13
6. الفرع الثالث : الهجرة غير الشرعية والنزوح 14

المطلب الثالث : النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية..... 15

7. الفرع الأول : النظريات السيكولوجية والنفسية..... 16
8. الفرع الثاني : النظريات الاقتصادية..... 16
9. الفرع الثالث : النظريات الأمنية..... 17

المبحث الثاني : واقع الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي و أوروبا..... 18

المطلب الأول :مراحل تطور الهجرة غير الشرعية من دول المغرب إلى أوروبا 18

10. الفرع الأول : مرحلة ما قبل **1985** :..... 19
11. الفرع الثاني : مرحلة مابعد الحرب الباردة إلى سنة **2010**م 19
12. الفرع الثالث : المرحلة من **2011** إلى يومنا هذا 21

المطلب الثاني : مناطق الهجرة غير الشرعية والمنافذ التي تتخذها 22

13. الفرع الأول : مناطق الهجرة غير الشرعية 22
14. الفرع الثاني : منافذ الهجرة غير الشرعية..... 27

المطلب الثالث: النظام القانوني للهجرة غير الشرعية في التشريعات الأوروبية والتشريعات المغاربية 31

15. الفرع الأول : الهجرة غير الشرعية في التشريعات الأوروبية..... 32
16. الفرع الثاني : الهجرة غير الشرعية في التشريعات المغاربية 34

المبحث الثالث : دوافع الهجرة غير الشرعية وآثارها 37

المطلب الأول : دوافع الهجرة غير الشرعية 37
17. الفرع الأول : الدوافع الاقتصادية و الاجتماعية 37
18. الفرع الثاني: الدوافع السياسية و الأمنية: 40
19. الفرع الثالث :الدوافع البيئية أو الجغرافية: 41
المطلب الثاني : آثار الهجرة غير الشرعية 41
20. الفرع الأول : من الناحية الأمنية والسياسية 42
21. الفرع الثاني : من الناحية الاقتصادية 42
22. الفرع الثالث : من الناحية الاجتماعية 43
خلاصة الفصل : 45
الفصل الثاني 6
" آليات التعاون الأورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية " 6
المبحث الأول: سياسات التعاون القانونية للتصدي للهجرة غير الشرعية. 49
المطلب 01:الاتفاقيات الثنائية لمكافحة الهجرة غير الشرعية. 50
23. الفرع الأول:الاتفاقيات الثنائية شمال_جنوب. 50
24. الفرع الثاني:الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين الجزائر و الدول الأوروبية 54
المطلب الثاني: الاتفاقيات الجماعية لمكافحة الهجرة غير الشرعية 56
25. الفرع الأول : اتفاقيات التعاون في إطار الشراكة الأورومتوسطية 56
26. الفرع الثاني : الاتفاقيات المبرمة بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية 65
المبحث الثاني : استراتيجيه التعاون الأمنية للتصدي للهجرة غير الشرعية 68
المطلب الأول : التعاون في مجال مراقبة الهجرة غير الشرعية 69
27. الفرع الأول : مراقبة الحدود 70
28. الفرع الثاني : مراقبة نشاط الشبكات الإجرامية ذات العلاقة بالهجرة غير الشرعية 73
المطلب الثاني : إعادة المهاجرين إلى أوطانهم وحمايتهم 78
29. الفرع الأول : إعادة المهاجرين إلى أوطانهم 78
30. الفرع الثاني : حماية المهاجرين 81
المبحث الثالث : دعم التنمية في البلدان المصدرة للهجرة غيرالشرعية 86
المطلب الأول : دعم التنمية في المجال الاقتصادي والمالي 86
31. الفرع الأول : خلق منطقة تبادل حر 88
32. الفرع الثاني : الدعم المالي 89

المطلب الثاني : في المجال الاجتماعي والثقافي 95
33. الفرع الأول : دعم التنميةاجتماعيا 95
34. الفرع الثاني : دعم التنمية ثقافيا 100
الخاتمة 106
قائمة المصادر والمراجع 113
ملخص مذكرة الماستر .....

مـلخص مذكرة الماستر

تمحورت دراستنا الموسومة بـ " **التعاون الأورومغاربي للتصدي للهجرة غير الشرعية**" حول تعريف الهجرة غير الشرعية ، الأسباب الدافعة لها ، وآثارها سواء على المهاجر نفسه أو على الدول المغاربية باعتبارها دول عبور وانطلاق ،أو على الدول الأوروبية كونها دول الوصول مقصد المهاجرين غير الشرعيين .

الهجرة غير الشرعية هي انتقال الفرد من مكان إلى أخر بطريقة غير قانونية ، تعددت واختلفت النظريات في تفسيرها ، وهي كظاهرة بشرية ترتبط بالسياسات والمنظومات القانونية للدول ما جعلها متعلقة بالدراسات القانونية خاصة المعاهدات والاتفاقيات الدولية .

سعت الدول الأوروبية و المغاربية إلى محاولة التحكم في منسوب الظاهرة المتزايد من خلال مجموعة من التشريعات الوطنية ، لكن فشلت في ذلك ، ما أدى إلى ضرورة تنسيق التعاون الأورومغاربي لمكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال جملة من السياسات ، مست المجال القانوني و الأمني والاقتصادي الاجتماعي .

الكلمات المفتاحية :الهجرة ، غير الشرعية ، التعاون ، الأورومغاربي ، البحر الأبيض المتوسط

Study summary

Our study, titled "Euro-Maghreb Cooperation to Combat Illegal Immigration", focused on the definition of illegal immigration, the reasons driving it, and its effects, whether on the immigrant himself or on the Maghreb countries as transit and departure countries, or on European countries as they are countries of arrival and destination for illegal immigrants .

Illegal immigration is the movement of an individual from one place to another illegally, theories have varied and differed in their interpretation, and it is a human phenomenon linked to the policies and legal systems of countries, which has made it related to legal studies, especially international treaties and agreements .

European and Maghreb countries sought to try to control the increasing level of the phenomenon through a set of national legislation, but they failed to do so, which led to the need to coordinate Euro-Maghreb cooperation to combat illegal immigration through a set of policies that affected the legal, security, and socio-economic fields .

Keywords: immigration, illegal, cooperation, Euro-Maghreb, Mediterranean